

المركز الجامعي الونشريسي- تيسمسيلت-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الموضوع:

تقييم أداء البنوك التجارية في ظل تغيرات أسعار النفط في الفترة 2018/2010

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص -مالية المؤسسة-

إشراف الأستاذة:

د/ سهلي رقية

إعداد الطالبين

- كناي وفاء عهد
- شعبي سمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة شكر...

قال الله تعالى :

{فاذكروني أذكركم و اشكروا لي و لا تكفرون}

فالحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل

و عملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :

[من لم يشكر الناس لم يشكر الله]

و سيرا على خطى الشاعر الذي قال :

قم للمعلم وفيه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

نتقدم بالشكر الجزيل لجميع أساتذتنا الكرام الذين لم ييخلوا علينا بشيء و اخص بالذكر الأستاذة المشرفة " سهلي رقية " وإلى كل من شارك في انجاز هذا العمل بدون استثناء.

كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان للسادة أعضاء لجنة التحكيم لتكبدهم عناء قراءة هذه المذكرة فجزاهم الله عنا كل خير .

وفي الختام نتقدم بجزيل الشكر و الامتنان لكافة العاملين في البنك الوطني الجزائري فرع تيسمسيلت ونخص بالذكر السيد المدير : شريط عبد القادر الذي استقبلنا بكل صدر رحب و بابتسامة لا تفارح محياه. فشكرا لهم لما قدموه لنا من تسهيلات في الحصول على البيانات اللازمة والتي كان له الفضل في إتمام هذا العمل بالشكل المطلوب . آملين أن نكون قدمنا ما يفيدنا و يفيد غيرنا .

إهداء...
الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لو لا فضل الله علينا أما بعد :
أهدي ثمرة جهدي إلى أعز إنسان في الوجود إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها
إلى التي لن أستطيع أن أوفي حقها مهما قدمت لها أمني الغالية .
إلى الغالي الذي أحسن تربيتي و سعى جاهدا لتقديم كل شيء لإرضائي إلى فخري
و اعتزازي أبي العزيز .
إلى أفراد أسرتي سندي في الدنيا ولا أحصي لهم الفضل . على وجه الخصوص
أختاي عائشة و نورهان و نور عيني علاء و منة الله و محمد و جواد .
إلى كل الأقارب و الأحباب اخص بالذكر جدي بوزيان و جدتي و جدي رابح و
جدتي دنيا رحمها الله
إلى كل أخوالي أحمد و لحسن و ناصر و خالاتي و أعمامي و عماتي و أبنائهم .
إلى زميلتي التي قاسمتني انجاز هذه المذكرة شعبي سمية .
إلى كل من عرفت و صادقت و أحببت صديقاتي سهام و عائشة و سميرة و زينب
ويسرى، نوال
إلى كل من جمعتني بهم الجامعة و خاصة إلى طلبة دفعة السنة الثانية ماستر
تخصص مالية مؤسدة 2019/2018 .
إلى جميع أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعة .
إلى من نسيهم قلبي و في القلب ساكنون

وفاء عهد

إهداء..

أهدي هذا العمل إلى من لونت حياتي بجمالها وحنانها، وعجز اللسان عن وصفها،
إلى التي سهرت وضحت براحتها حتى تراني مرتاحة، وشملتني بعطفها ورعايتها
... أمي الحبيبة

إلى الذي أعطى وضحي، وكان صبره وحرسه وإصراره نبراسا يضيء مسيرة
حياتي والدي العزيز.

إلى من ذقت في كتفهم طعم السعادة إخوتي.

إلى الأستاذة المشرفة سهلي رقية

إلى صديقتي الغالية " سعيدة " التي رافقتني طيلة مشواري الدراسي

إلى رفيقتي في هذا العمل " وفاء "

وكل من قدم لي يد العون حتى أتم هذا العمل ...

سعية



ملخص .

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، بناء على مجموعة من مؤشرات ومدى تأثيرها بأسعار النفط، للوصول إلى أفضل طرق ممكنة للأداء المالي، له كما تحدد مدى التزامه بنظم العمل ومدى سعيه لتحقيق أهدافه، سواء من خلال مقارنة أدائه الحالي مع أدائه لفترات سابقة أو من خلال مقارنة أدائه مع البنوك الأخرى .

وفي هذا الإطار تم إجراء دراسة حالة البنك الوطني الجزائري حول تغيرات أسعار النفط في الفترة ما بين 2010/2018، لتتعرف من خلاله على أدائه المالي في تلك الفترة ومعرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط، وتفادي الأزمات الاقتصادية الناتجة عن انهيار أسعار النفط.

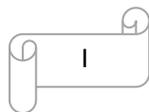
الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، تقييم الأداء، أسعار النفط

Abstract

This study aims to assess the financial performance of commercial banks on the basis of a set of indicators and their impact on oil prices in order to achieve the best possible financial performance and determine the extent of their commitment to the systems. and the pursuit of its objectives by comparing its current performance to its previous performance, or by comparing its past performance. Compare its performance with that of other banks

In this context, a study was conducted on the situation of the Algerian National Bank concerning the evolution of oil prices over the period 2010-2018, in order to know its financial performance during this period and to know its strengths and weaknesses in the face of continuing oil price fluctuations and to avoid the economic crises resulting from the collapse of oil prices

Keywords: commercial banks, performance evaluation, oil prices



الصفحة	المحتويات
-	كلمة شكر
-	إهداء
I	ملخص
II	فهرس المحتويات
III	قائمة الجداول
IV	قائمة الأشكال
أ-هـ	مقدمة
2	الفصل الأول: البنوك التجارية وتقييم أدائها
2	المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية
3	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.
5	المطلب الثاني: خصائص و أسس عمل البنوك التجارية.
6	المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية
8	المبحث الثاني: ميزانية البنوك التجارية وأنواعها وعلاقتها بالبنك المركزي
8	المطلب الأول : ميزانية البنوك التجارية
11	المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية
13	المطلب الثالث: البنك المركزي
17	المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء
17	المطلب الأول: مفاهيم حول تقييم الأداء
19	المطلب الثاني: عناصر وأسس تقييم أداء البنوك التجارية
22	المطلب الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء
25	المبحث الرابع: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية
25	المطلب الأول: ماهية مؤشرات تقييم الأداء
30	المطلب الثاني: نموذج بطاقة قياس الأداء المتوازن
33	المطلب الثالث: نموذج العائد على حقوق الملكية
39	الفصل الثاني "تغيرات أسعار النفط وأثرها على البنوك التجارية

40	المبحث الأول : ماهية أسعار النفط
40	المطلب الأول: مفهوم سعر النفط.
42	المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط .
44	المطلب الثالث : محددات التسعير في السوق النفطية (تسعير النفط)
46	المبحث الثاني: الأسواق النفطية، تعاملاتها وتحدياتها.
46	المطلب الأول: مفهوم الأسواق النفطية
48	المطلب الثاني : التعاملات في السوق النفطية
53	المطلب الثالث: التحديات في السوق النفطية العالمية
55	المبحث الثالث : التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة عليه و تطور الإيرادات البترولية في الجزائر
56	المطلب الأول : التطور التاريخي لأسعار النفط
60	المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على أسعار النفط .
65	المطلب الثالث: تطور الإيرادات البترولية في الجزائر.
79	المبحث الرابع : اثار تقلبات أسعار النفط على دول منظمة الأوبك و على الاقتصاد الجزائري و سياسات مواجهتها
79	المطلب الأول : اثار تقلبات أسعار النفط على دول الأوبك
80	المطلب الثاني : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري
82	المطلب الثالث: سياسة مواجهة تقلبات أسعار النفط من طرف السلطات الجزائرية
85	الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010
86	المبحث الأول : تقديم عام للبنك الوطني الجزائري .
86	المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري .
88	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري .

90	المطلب الثالث : فروع و مساهمات البنك الوطني الجزائري
93	المبحث الثاني : خدمات البنك الوطني الجزائري ومهامه .
94	المطلب الأول : خدمات البنك الوطني الجزائري
95	المطلب الثاني : الخدمات البنكية عن بعد .
97	المطلب الثالث: مهام البنك الوطني الجزائري وأهدافه .
101	المبحث الثالث : تقييم أداء البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط (2010-2018) .
101	المطلب الأول : مؤشرات الربحية
103	المطلب الثاني: مؤشرات السيولة.
106	المطلب الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال
113	خاتمة
118	قائمة المراجع
-	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1-1	ميزانية البنك التجاري	10
2-1	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	36
1-2	العناصر المكونة للبتروال الخام (%)	41
2-2	تطور أسعار النفط الاسمية والحقيقية خلال الفترة (1979_1970)	59
3-2	تطور أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1989-1980)	61
4-2	تطور أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1999-1990)	63
5-2	تطور أسعار البترول في الفترة (2009-2001)	66
6-2	تطور أسعار النفط في الفترة (2013-2010)	67
7-2	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2006- 2001	70
8-2	تطور الإيرادات البترولية في الجزائر خلال الفترة 2018-2000	78
1-3	مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)	101
2-3	مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)	104
3-3	مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)	106
4-3	مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري (2018-2010)	108

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
32	محاور بطاقة قياس الأداء المتوازن	1-1
71	النمو الاقتصادي العالمي للطلب على النفط (2014/2010)	1-2
91	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA	1-3
102	مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)	2-3
104	مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)	3-3
107	مؤشرات ملاءة رأس المال للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)	4-3
109	مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري (2018-2010)	5-3

قائمة الرموز والاختصارات

المعنى الكامل	رموز واختصارات
الطبعة	ط
الصفحة	ص
صفحات متتالية	ص، ص
صفحات متفرقة	ص - ص

مقدمة عامة

تعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي في الوقت الراهن بصفة خاصة على الجهاز المصرفي حيث تلعب البنوك التجارية دورا هاما في تصعيد وتيرة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والمتقدمة.

كما تعد البنوك التجارية القلب النابض في الاقتصاد لما تقدمه من مدخرات للأعوان الاقتصاديين لاستغلالها بأكثر إنتاجية غير أن إمكانية البنوك التجارية و مدى فعاليتها في الاقتصاد الوطني مرهون بأدائها لذا تطلب الاعتماد على عدة مؤشرات دولية حديثة لقياس أداءها و للحكم على مدى فعاليتها ، كما تعرضت البنوك التجارية منذ نشأتها لمجموعة من المشاكل و الأزمات التي واجهت الجهاز المصرفي بصفة عامة وعادت أضرارها على البنوك التجارية بصفة خاصة فقد كانت هذه الأزمات سببا في إفلاس العديد من المصارف و تراجع للعديد من اقتصاديات الدول من هذه الأزمات نذكر الأزمة المالية 1927 و أزمة الاثنيين الأسود سنة 1987 و الأزمة المصرفية المكسيكية سنة 1995 و الأزمات المصرفية الآسيوية من سنة 1997 إلى 1998 و أزمة 2001 و أزمة 2008 ، ونظرا لطبيعة أعمال البنوك وتعاملاتها بالأموال ، وفي ضوء طبيعة الأموال التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة ، وأوجه استخدامها إلى العديد من المخاطر وقد تنشأ هذه المخاطر بسبب عوامل داخلية ترتبط بنشاط البنك ذاته ، أو عوامل خارجية تنشأ عن تغيرات الظروف أو البيئة التي يعمل في ظلها ولقد اعتادت البنوك على التحوط لمثل هذه المخاطر بطرق عديدة لعل من أهمها الاحتفاظ بقدر كاف من الموارد أو الأصول السائلة لتكون جاهزة في أي وقت لمواجهة الخطر المحتمل وتعد البنوك المركزية الهيئة المراقبة على عمل هذه البنوك .

وتعتبر عملية تقييم أداء البنوك التجارية من ابرز العمليات التي تمكن من معرفة واقع الأداء وتحديد وقياسه ومع التطورات التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة والتذبذب الذي يمس أسعار النفط بصفة دورية وتأثيراته على البنوك التجارية بصفة خاصة وعلى الاقتصاد بصفة عامة ألزم علينا تسليط الضوء على هذا الموضوع لمعرفة الآثار المترتبة عن تغيرات أسعار النفط على البنوك التجارية .

✓ السؤال الرئيسي:

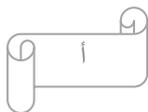
بناء على ما سبق نستهل في طرح الإشكال المتبادر إلى أذهاننا:

ماهي آثار وانعكاسات تغيرات أسعار النفط على أداء البنوك التجارية ؟

✓ الأسئلة الفرعية:

و للإجابة على السؤال الرئيسي كان لزام الإجابة على التساؤلات التالية:

- فيما تتمثل عملية تقييم الأداء للبنوك التجارية ؟
- كيف تؤثر تغيرات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المنتجة والمستوردة للنفط ؟



✓ فرضيات الدراسة :

و للإجابة عن هذه التساؤلات قمنا بطرح الفرضيات التالية :

- عملية تقييم الأداء تستخدم لمعرفة مدى كفاءة و فعالية البنك وبيان الانحرافات و معالجتها .
- ✓ تأثير تغيرات أسعار النفط يقف على مدى اعتماد البلد في اقتصاده على النفط في مدخلاته

✓ أهداف الدراسة :

يصبو هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها :

- التعريف بالبنوك التجارية ونظم تقييمها أداءها وما يرتبط بها من جوانب مختلفة.
- تسليط الضوء على تغيرات أسعار النفط وكذلك التعرف على مؤشرات تقييم الأداء وتأثير هذه التغيرات على أداء البنوك التجارية .
- تقييم الأداء للبنك التجاري الذي تمت دراسته وتأثير تغيرات أسعار النفط عليه .
- الإحاطة بمفاهيم عامة عن الموضوع محل الدراسة.

✓ أهمية الدراسة:

هذه الدراسة هي إضافة للدراسات السابقة و التي لم تتطرق إلى تغيرات أسعار النفط على البنوك التجارية و هي بمثابة نقطة قوة لتحسين أداء البنوك و التحوط من مخاطر تذبذب أسعار النفط .ولمعرفة انعكاسات أسعار النفط على البنوك التجارية .

✓ أسباب اختيار الموضوع :

هناك أسباب شخصية و أخرى موضوعية لاختيار هذه الدراسة .

✓ الأسباب الشخصية :

- جاء اختيارنا لهذا الموضوع بحكم تخصصنا الذي هو مالية البنوك والتأمينات.
- الميول الشخصي للمواضيع التي لها علاقة بالموضوع.

✓ الأسباب الموضوعية :

- الأهمية التي يشغلها الموضوع حاليا نظرا للتذبذب المستمر لأسعار النفط و تأثيراته على معظم البلدان المتقدمة والنامية.
- بلوغ الأهداف التي تم ذكرها مسبقا و التعرف على تأثير أسعار النفط على أداء البنوك التجارية في الجزائر في الفترة

2018/2010.

✓ حدود الدراسة :

هناك إطاران للبحث. إطار زمني و إطار مكاني:

الإطار المكاني : تمثل الإطار المكاني في البنك الوطني الجزائري

الإطار الزمني: تمثل الإطار الزمني في المدة الزمنية من 2010 إلى غاية 2018

✓ الدراسات السابقة :

يمكن إبراز أهم الدراسات ذات الصلة بالموضوع فيما يلي :

- هوام منصف و لطرش النوري . أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي. تبسة. الجزائر. 2016 .
- أ. راهم فريد ، أ. بوركاب نبيل . انهميار أسعار النفط : الأسباب والنتائج المؤتمر الأول جامعة سطيف 1. الجزائر . 2015.
- دحاوي عربية سعاد . أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية . دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970-2014). مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية . تلمسان . الجزائر . 2016 .
- سناء مسعودي . تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009-2012. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي . الجزائر. 2015.
- رقية غزال . أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية . حالة : البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي الجزائر. مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي . الجزائر . 2015.
- دراسة د. جاب الله مصطفى . تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيدي الموازنة العامة و ميزان المدفوعات - حالة الجزائر- المسيلة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية (العدد التاسع . المجلد الأول) المسيلة. جوان 2016 .
- تميمة سهام . تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels . دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008-2012 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي . ورقلة . الجزائر. 2014.
- ريم دبة . تقييم مدى استجابة البنوك التجارية لمعايير تقييم الأداء المصرفي باستخدام مؤشر العائد على حقوق الملكية . مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي . ورقلة . الجزائر. 2018 .

- د.علة مراد . دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية - قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014 . رؤى إستراتيجية.الجزائر.2017.
- أمين بوخيوط . انعكاس تراجع أسعار النفط على السياسة العامة في الجزائر . مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر . الجزائر . 2016
- نادية سعودي . مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس ة تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية . أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث . الجزائر . 2018 .

✓ وسائل جمع المعلومات و البيانات :

- الكتب الخاصة بمجال بحثي "كتب مالية و بنوك"
- تقارير و ملتقيات و مجلات
- أطروحات و رسائل جامعية
- مواقع الكترونية

✓ المنهج المتبع:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة استعنا بالمنهج الاستنباطي أما فيما يخص الجانب التطبيقي (الفصل الثالث) فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي .

✓ صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع على مستوى مكتبة المركز الجامعي

✓ تقسيمات الدراسة:

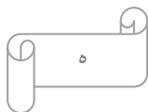
حتى تتمكن من الإلمام بالدراسة و الإحاطة بها من كل الجوانب ارتأينا إلى تقسيم بحثنا لثلاثة فصول في كل فصل أربعة مباحث و كل مبحث مقسم لثلاثة مطالب .

الفصل الأول جانب نظري عن البنوك التجارية ، في المبحث الأول نتطرق إلى ماهية البنوك التجارية النشأة و المفهوم إضافة إلى الخصائص و الأسس ووظائفها ، في المبحث الثاني ميزانية البنوك التجارية وأنواعه وعلاقتها بالبنك المركزي أما في المبحث الثالث نقدم مفاهيم عامة حول تقييم الأداء (مفهومها ، عناصرها ، أهدافها ، أهميتها) بالإضافة إلى التطرق لمؤشرات تقييم الأداء وآلية تقييم أداء البنوك التجارية .

الفصل الثاني كان الجانب لتغيرات أسعار النفط في المبحث الأول تناولنا ماهية أسعار النفط نتطرق فيه إلى مفهوم ،أنواع محددات أسعار النفط في السوق النفطية، كما تناولنا في المبحث الثاني ماهية الأسواق النفطية وتفرعنا فيه إلى مفهوم الأسواق النفطية والعناصر المكونة له واهم التعاملات فيه والتحديات التي تواجهه، فيما تطرقنا في المبحث الثالث إلى التطور التاريخي

لأسعار النفط والعوامل المؤثرة عليه وتطور الإيرادات البترولية في الجزائر، أما المبحث الرابع كان عن أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة والمستوردة للبتروك كذلك تأثيرات هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري وسياسيات مواجهتها

الفصل الثالث كان دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط في الفترة (2010-2018) حيث قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث، المبحث الأول قدمنا البنك الوطني الجزائري نشأة وتطورا وذكرنا أهم الخصائص التي تتميزه عن بقية البنوك التجارية الأخرى أما بخصوص المبحث الثاني شمل أهم الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري ومهامه وأهدافه، والمبحث الثالث تم عرض نتائج الدراسة الميدانية وحساب أهم مؤشرات الأداء المالي للبنك محل الدراسة، ثم قمنا بتحليل النتائج المتوصل إليها ومقارنتها في المبحث الرابع.



الفصل الأول: البنوك التجارية

وتقييم أدائها

تمهيد الفصل:

تشكل البنوك التجارية احد المؤسسات التجارية المهمة والمحورية من خلال وظائفها في المجال الاقتصادي حيث تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي بتركيز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان وتسيير وسائل الدفع وبذلك تصبح وسيط بين أصحاب الفائض المالي (المودعين) و أصحاب العجز المالي (المقترضين).

ويعد تقييم الأداء احد الوسائل التي تدل على مدى كفاءة البنوك التجارية ومعرفة مدى الوصول إلى الأهداف المسطرة و بناء على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة حول كل من البنوك التجارية و تقييم أداءها فكان تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية .

المبحث الثاني: ميزانية وأنواع البنوك التجارية وعلاقتها بالبنك المركزي .

المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء.

المبحث الرابع: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

احتلت البنوك التجارية مكانة هامة لمساهمتها في تنمية وتنشيط الاقتصاد الوطني ، بتزويد جميع قطاعاته بالتمويل اللازم الذي يتماشى واحتياجات الدول مع التطور المستمر .

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية.

أولاً: نشأة البنوك التجارية

تنحدر نشأة البنوك التجارية من ثلاث مصادر رئيسية هي التاجر ، المقرض ، الصائغ فقد كان التاجر يصدر قبل نشوء المصارف حوالات تقبل لدى الغير و تدفع لصالح طرف ثالث ، على أساس سمعته ومركزه المالي وتعتبر هذه الحوالات أهم مصدر تطورت منه الصكوك (الشيكات) المستخدمة في يومنا هذا . بينما كان المقرض يعمل على أساس رأسماله الإدارات المودعة لديه بغرض استثمارها ، وكان يقرض هذه الأموال للمحتاجين لقاء فوائد لتحوط منها ضد المخاطر الائتمانية . و أصبح دور الصائغ بنشأة المصارف بقبول إيداع الذهب والفضة لديه مقابل إيصال يحدد بموجبه ما تم إيداعه ، حيث كانت تستعمل هذه الإيصالات في بداية الأمر بسحب ما تم إيداعه ثم بدأت بالتطور لتستخدم في التداول عوضاً عن العملة في تسديد الديون ثم استغني عنها بأوامر يصدرها المودعين إلى الصائغ لدفع ودائعهم لشخص ثالث وكان هذا هو مولد ونشأة البنوك التجارية، وهكذا تطور العمل المصرفي حيث أصبح إيصال الإيداع يمثل التزاماً على المصرفي بالدفع يقوم مقام النقود كما هو الحال بالنسبة للأوراق النقدية التي يصدرها البنك المركزي . ومن هنا استطاعت البنوك إن تخلق نقود ائتمانية من خلال التزامات تزيد مرات عن حجم الودائع المتوفرة لديها ، ومع تطور المصارف التجارية الذي لم يقتصر عملها في دورها التقليدي بمنح القروض وقبول الودائع بل تعدى جميع المجالات الاقتصادية¹ .

وسبقت البنوك التجارية غيرها من البنوك من حيث النشأة التاريخية وسميت بهذا الاسم لأنها في بداية نشأتها تخصصت في تمويل التجارة، ولقد احدث التطورات الاقتصادية في مختلف القطاعات غير التجارية إلى أن تقوم البنوك التجارية بتوسيع القطاعات التي تموّلها حيث أصبحت تقوم بإقراض الصناعة ، الزراعة ، العقارات ولاجال مختلفة لتقليل المخاطر .²

وأول بنك كان في البندقية سنة 1517 م ثم أعقبه في عام 1609 إنشاء بنك أمستردام و كان الغرض قبول الودائع وتحويلها عند الطلب ، وأخذت البنوك بالزيادة تدريجياً منذ بداية القرن 18 وكانت غالبيتها مؤسسات

¹ - شقيري نوري موسى ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية . دار المسيرة للنشر و التوزيع . عمان .الأردن . 2008 .ص 95

² - المرجع نفسه، ص 96

يملكها أفراد وعائلات وبعد التعديلات ظهرت البنوك كشركات مساهمة و الفضل يعود للثورة الصناعية في دول أوروبا التي أدت إلى نمو الشركات و كبر حجمها ، واتساع نشاطها فبرزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات .¹

ثانيا: تعريف البنوك التجارية

هناك عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها:

1- "هي نوع من المؤسسات المالية التي تركز في نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان وهي وسيط بين مقرضين ومقترضين وهي مؤسسة تتاجر بالديون"².

2- "أنها المؤسسات النقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص والمؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء ، تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في المرحلة الثانية بعد البنك المركزي وهاذين البنكين هما عصب الجهاز المصرفي لأي بلد"³.

3- "مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية وخلقها لنقود الودائع"⁴

ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن عمل البنوك التجارية لا ينحصر في قبول الودائع فقط بل يمنح القروض التي هي في الأساس ودائع جارية من الأفراد و المشروعات فهي تجمع للنقود الفائضة توجه لاستثمار و بفوائد تعود على البنك المانح للقرض .

- بوغروس عبد الحق . الوجيز في البنوك التجارية . مطبوعات جامعة منتوري . قسنطينة . الجزائر. 2000 . ص 6¹

2 - شقيري نوري موسى ، المؤسسات المالية المحلية و الدولية . دار المسيرة للنشر و التوزيع . عمان .الأردن . 2008 . ص 96

- محمد محمود شهاب . النقود و البنوك و الاقتصاد . دار المريخ للنشر . الرياض .السعودية . 1987 . ص 105³

- مصطفى رشدي شيحة . النقود و المصارف و الائتمان . دار الجامعة الجديدة للنشر . الإسكندرية .مصر . 1999 . ص 90-139⁴

المطلب الثاني: خصائص و أسس عمل البنوك التجارية.

تعتبر البنوك التجارية مؤسسات مالية تتميز عن غيرها في مجموعة من الخصائص وتعمل وفق أسس ومقومات في وسطها المضطرب باستمرار.

أولاً: خصائص البنوك التجارية

للبنوك التجارية سمات تميزها عن غيرها من البنوك و هي كالتالي¹ :

- 1- الخاصية الأولى : تأتي البنوك التجارية في الدرجة الثانية من حيث التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي تتأثر برقبته ولا تؤثر عليه .
- 2- الخاصية الثانية: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية فالأولى تخاطب القطاع الاقتصادي فقط بينما الثانية تخاطب جميع القطاعات.
- 3- الخاصية الثالثة: تعدد البنوك التجارية حسب حاجة العملاء للائتمان.
- 4- الخاصية الرابعة : تسعى البنوك التجارية إلى الربح بأقل تكلفة ممكنة و بأقل الخسائر.
- 5- الخاصية الخامسة : يمثل رأس المال نسبة بسيطة من مواردها .
- 6- الخاصية السادسة : قبول الودائع ومنح القروض وهي مؤسسة وسيطية بين المودع والمقترض.

ثانياً: أسس عمل البنوك التجارية.

يقوم العمل المصرفي في البنوك التجارية على ثلاث مقومات أهمها²:

- 1- الربحية: يسعى البنك ككل المؤسسات المالية الأخرى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن لإرضاء المساهمين ، وهو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية للبنك ، وتتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض والاستثمار التي يقوم بها البنك لقاء الخدمات التي يقدمها إضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد تنتج عن ارتفاع القيم السوقية لبعض أصول البنك ، أما نفقاته تتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية والفوائد التي يدفعها البنك على الودائع إضافة إلى القروض التي لا يتم دفعها من المقترضين وليحقق البنك مبدأ الربحية لا بد من تقليل نفقاته إلى أدنى حد ليصل إلى أكبر إيراد ممكن .
- 2- السيولة : وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ في أي وقت بتوازن بين المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة معنى ذلك ان يكون في جاهزية لتلبية طلب السحب في أي لحظة ، باعتبار ان أكبر موارده تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب ، فنقص السيولة سوف يؤدي إلى الدخول في وضعية الخطر ، وعدم القدرة على تلبية طلبات

1-محمد محمود شهاب 107 ع سبق ذكره ص 107¹

2 -محمود حسين الوادي وحسين محمد سمحان.النقود و المصارف .عمان.مسيرة للنشر التوزيع .عمان .الأردن.2014.ص 129.

السحب تعني الإفلاس ، لذا يستوجب عليه عدم تأجيل سداد المستحقات ، فمجرد إشاعة عن عدم توفير السيولة تكفي لزعة ثقة العملاء ، مما يدفعهم لسحب ودائعهم وهذا يعرضه للإفلاس لهذا على البنك ان يؤمن نفسه من خطر السيولة وأن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط ، وإنما عليه ترك جزء منها لمواجهة طلبات السحب المفاجئ.

3- الأمان (الضمان) : يتسم راس مال البنك بالصغر إذ لا تزيد نسبته الى صافي الاصول عن 10% وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار فالبنك لا يستطيع ان يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزء من أموال المودعين والنتيجة هي إعلان افلاس البنك .

إلا ان هناك تعارض بين هذه الأسس فالبنك اذا أراد حماية نفسه من الإفلاس يجب أن يحقق أقصى درجة من السيولة ويحتفظ بموارده المالية وهذا يترك أثرا سلبيا في الربحية حيث تنخفض أرباح البنك إذا اعتمد على هذه الطريقة أما إذا واجه المخاطر وتحمل أكثر من رأس ماله فعليه أن يتوقع خطر التعثر والإفلاس .

المطلب الثالث: وظائف البنوك التجارية

تنقسم وظائف البنوك التجارية الى قسمين منه ما هو تقليدي مرتبط بظهورها ومنها ما ظهر بعد تطور العمل البنكي .

أولا : وظائف تقليدية للبنوك التجارية

تمثل الوظائف الكلاسيكية التي تقوم بها البنوك كالتالي :

- 1) قبول الودائع : تتلقى البنوك التجارية الودائع من جهات وهيئات مختلفة إذ أنها تعتبر من أكثر مصادر الأموال خصوبة ، وتشكل الودائع الجزء الأكبر من موارد البنوك .
- 2) تقديم القروض: تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة

ثانيا : وظائف حديثة للبنوك التجارية

تمثلت الوظائف الحديثة للبنوك التجارية في ما يلي :¹

- 1)- تمويل عمليات التجارة الداخلية : تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين و المصدرين من خلال فتح الإعتمادات المستندية أو التحويلات المستندية والتحويلات العادية .

- شقيري نوري موسى . مرجع سبق ذكره . ص 96¹

- (2)- تحصيل الشيكات : تحصيل الشيكات الواردة من عملائها عن طريق عملية التحويل الداخلي أو التحويل من خلال غرفة المقاصة ، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع .
- (3)- تحصيل الأوراق التجارية و خصمها : تعد الأوراق التجارية من أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة ، السند الأذني ، اذونات الخزينة ، و يقوم البنك بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه ، و قد يحدث أن يقع حاملو الأوراق التجارية في أزمة سيولة مما يضطرهم اللجوء للبنوك التجارية قصد خصمها مقابل عمولة .
- (4)- إدارة محافظ الاستثمار : تعمل البنوك التجارية على بيع و شراء الأوراق المالية و كذلك متابعة الأسهم و السندات من خلال تطور أسعارها .
- (5)- تقديم الاستشارات و دراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير : يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل و كذا طريقة السداد و تواريخها .
- (6)- التعامل بالعملات الأجنبية : تتم عمليات شراء و بيع العملات الأجنبية بالأسعار المحددة من طرف البنك المركزي او حسب التنظيم الساري العمل به في مجال سوق الصرف .
- (7)- إصدار البطاقات الائتمانية : تتيح هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص الى آخر .
- (8)- القيام بعمليات التوريق : تتمثل عملية التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال ، و ذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية ، يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية .

المبحث الثاني: ميزانية البنوك التجارية وأنواعها وعلاقتها بالبنك المركزي

البنك التجاري لا يختلف عن غيره من البنوك له موارد كما ان له استخدامات ويقوم بوظائفه لتحقيق أهدافه ويعمل هذا البنك تحت رقابة البنك المركزي باعتباره أساس الجهاز المصرفي .

المطلب الأول : ميزانية البنوك التجارية

للبنك التجاري خصوم و أصول أي موارد للأموال و في المقابل استخدامات ليضمن سيوررة أعماله ويؤدي وظائفه .

أولاً : موارد البنوك التجارية

1-الخصوم (المطلوبات): وتمثل في مجملها المصادر التي يؤمن من خلالها البنك الأموال للقيام بعملياته وتمثل في: ¹

1-1- رأس المال المدفوع والاحتياطي:

1-1-1- رأس المال: يمثل المبالغ المدفوعة من المالكين (المساهمين في تكوين راس مال المصرف).

1-1-2- الاحتياطي: يقسم إلى قسمين :

أ - الاحتياطي القانوني : يكونه المصرف بحكم القانون الذي يصدره البنك المركزي "الإلزامي" ويقدر ب 10% من الأرباح .

ب - الاحتياطي الخاص : يتم تكوينه اختياريًا لتدعيم مركز المصرف المالي وذلك لتعزيز ثقة المودعين والمتعاملين مع المصرف اقتطاع جزء من الأرباح الصافية حيث تظهر ضمن حسابات رأس المال والاحتياطيات لتعزيز قدرة البنك ومقداره حسب الشركة أو المصرف وليس بنسبة محددة كما هو في الاحتياطي القانوني .

1-1-3- المخصصات : هي مبالغ مالية يتم اقتطاعها من الأرباح وتكون على أشكال منها :

أ- الديون المشكوك في تحصيلها.

ب- مخصص الاهتلاك .

ج- مخصص هبوط أصول مالية وهي مرتبطة بالأصول في الجانب الآخر من الميزانية ويتم تكوينها لتدعيم المركز المالي للبنك .

¹ - . شقيري نوري موسى . المؤسسات المالية المحلية و الدولية . دار المسيرة للنشر و التوزيع . عمان 2008 . ص 100-101

1-2- الودائع : تعتبر الودائع أهم مصدر لمكونات مصادر الأموال لدى المصرف وتشكل ما نسبته ما بين (80%-90%) من مصادر الأموال كما تعتبر هذه الودائع ديناً على المصرف وكأنها نقود يمكن استخدامها لإبراء الذمم ، وهي تتمثل في مبلغ من المال يودع لدى البنك ويكون لصاحبه الحق في استرداده في تاريخ لاحق ويمكن تبويب الودائع في أربع أنواع هي : الودائع الجارية (تحت الطلب) . ودايع التوفير (الادخارية) الودائع الثابتة (لأجل) شهادات الإيداع .

1-3- الأموال المقترضة : تقوم المصارف باقتراض الأموال قصيرة و طويلة الأجل من البنك المركزي أو من بنوك تجارية وذلك لتمويل أعمالها المصرفية عندما لا تفي مواردها الذاتية المتاحة لتمويل عملياتها المصرفية .

1-4- المستحقات : تعتبر إحدى موارد المصارف إلا أنها لا تشكل أهمية في هيكل موارد المصارف مثلها (الرواتب والأجور ، الضرائب المستحقة وغير المدفوعة) كما تشمل المخصصات التي يقوم المصرف بتخصيصها مقابل التزامات قد تتحقق على المصرف في المستقبل بالإضافة إلى أي مطلوبات أخرى .

ثانياً: استخدامات البنوك التجارية.

الأصول (الموجودات): يتمثل جانب الموجودات في ميزانية المصارف التجارية الأوجه التي يتم استخدام للموارد المتوفرة لديها بهدف تحقيق الإيرادات لتغطية نفقاتها وأرباحاً صافية وتتمثل فيما يلي¹

1-2- الأرصدة النقدية : تعتبر الاحتياطات خط الدفاع الأول في المصرف لمواجهة السحوبات التي تتم كل يوم والتي تتكون مما يلي :

1-1-2- النقد في الصندوق : الأوراق النقدية التي يحتفظ بها البنك في صناديقه لمواجهة السحوبات اليومية .

2-1-2- أرصدة لدى البنك المركزي : الاحتياطي القانوني والهدف الأساسي من الاحتفاظ بهذه الأرصدة الحفاظ على حقوق المودعين وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة أي طلبات على السحب .

2-1-3- أرصدة لدى البنوك الأخرى : تمثل قيمة الأرصدة التي يحتفظ بها المصرف لدى المصارف الأخرى بهدف تسهيل خدمات المصرف نفسه وخاصة فيما يتعلق بالعمليات الخارجية وبالأخص الإعتمادات المستندية وتحتفظ المصارف بهذه الأرصدة لتغطية قيمة المدفوعات الخارجية والمحلية .

1 - شقيري نوري موسى . المؤسسات المالية المحلية و الدولية،ص101

2-2- الاستثمارات:

2-2-1 - السندات الحكومية: سندات مضمونة من الحكومة.

2-2-2- الأسهم : عبارة عن أوراق مالية يتم شراؤها ، تقوم البنوك بالاستثمار بهذا النوع من مواردها المالية كونها عليها عائد جيد بالإضافة تعتبر خط احتياطي ثاني لمواجهة أي طلبات على السيولة .

2-3- الحوالات المخصصة : عبارة عن أدوات الخزينة الصادرة من الحكومة المركزية وأهم ما يميزها سيولتها المرتفعة مقارنة مع الأسهم والسندات .

2-4-التسهيلات (القروض) : تعتبر القروض أهم استخدامات الأموال المتاحة لدى المصارف كون القروض التي يقوم المصرف بمنحها لعملائه المصدر الأساسي لإيراد المصرف

جدول (1-1) : ميزانية البنك التجاري

الاستخدامات	الموارد
❖ الأرصدة النقدية	❖ رأس المال
- النقد في الصندوق	❖ الاحتياطات
- أرصدة لدى البنك المركزي	❖ المخصصات
- أرصدة لدى البنوك الأخرى	❖ الودائع
❖ الاستثمارات	- ودائع لأجل
- السندات الحكومية	- ودائع التوفير
- الأوراق المالية	- ودائع جارية
❖ الحوالات المخصصة	- شهادات الإيداع
- اذونات الخزينة	❖ الأموال المقترضة
- أوراق تجارية	❖ المستحقات
❖ التسهيلات (القروض)	

من إعداد الطالبتين: بالاعتماد على معطيات المطلب الأول.

المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية

يمكن تقسيم البنوك من حيث الاختصاص إلى الأنواع التالية :

1- البنوك حسب فعاليتها:¹

1-1- بنوك الودائع : وهي تلك البنوك التي تتلقى من الجمهور الودائع تحت الطلب أو لمدة لا تتجاوز الستين وتنحصر فعالية هذه البنوك في الأعمال القصيرة الأجل ، وتمتاز باتصالها بجمهور كبير من الناس وهم المدخرون العاديين حيث يفتح لهم حساب خاص هو حساب الودائع (الحساب الجاري).

1-2- بنوك الأعمال : وهي التي تقوم فعاليتها الرئيسية على الاشتراكات والمساهمة في المشاريع القائمة أو التي في طور التأسيس وفتح الاعتماد لمدة غير محدودة ، ويعود الفضل لهذا النوع من البنوك في خلق النهضة الصناعية في معظم الدول أو المساهمة في تشجيعها على أقل تقدير.

2- البنوك حسب شمولها :

2-1- البنوك ذات الفروع المتعددة : تشمل فعاليتها عدة مناطق بالدولة ويكون لها فروع في أكثر المراكز التجارية والصناعية الهامة وتتلقى القسط الأكبر من الودائع وتقوم بتقديم القسم الأكبر من الإعتمادات والتسهيلات .

2-2- البنوك الإقليمية : تنحصر فعاليتها في مدينة واحدة أو مركز واحد وتقوم عادة بدور الوسيط بين مختلف الزبائن والبنوك الإقليمية الأخرى .

3- البنوك حسب صنفها :²

3-1- البنوك الوطنية: التي رأس مالها وإدارتها وطنيتان.

3-2- البنوك الأجنبية: مؤسسة في بلاد أجنبية وافتتحت لها فروعاً في الدول المحلية.

4- البنوك حسب طبيعة أعمالها:³

4-1- البنوك التجارية: البنك التجاري هو بنك عام النشاط وغير متخصص حيث يتلقى الإيداعات ويمنح القرض لكافة الأفراد والمؤسسات مختلفة الأنشطة الاقتصادية والتجارية ويقوم نشاط البنك في الأساس على التمويل قصير الاجل . وتشهد البنوك التجارية مرونة كبيرة في هذا المجال إذ لم تعد وظائفها تقف عند حد الوظائف النقدية او التمويلية . بل تقوم بعدد من الأنشطة التي تدر عليها عائداً كبيراً .

4-2- البنوك الاستثمارية: وهي مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال، من المساهمين او من خلال طرح السندان في السوق المالية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بمنحهم التمويل طويل الأجل في العادة . تنتشر

- أنس بكري وليد صافي. النقود و البنوك . دار المستقبل للنشر و التوزيع .عمان .الأردن.2008.ص. 111.112

- أنس بكري وليد صافي .مرجع سبق ذكره.ص. 112²

- محمود حسين الوادي. حسين محمد سمحان . د.سهيل سمحان .النقود و المصارف .دار المسيرة .عمان .الأردن.2014.ص107 ص . 108³

هذه البنوك في الدول المتقدمة خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا وهي بنوك الأعمال في فرنسا إلا أن هذه الأخيرة تتميز بأنها قد تشارك مباشرة في بعض المشروعات .

3-4- بنوك التجار : وهي البنوك التي تقدم خدمات عديدة مثل قبول الكمبيالات ، وإصدار الأوراق المالية ، وإدارة محافظ الأوراق المالية وتقديم الاستشارات للمشروعات والمصارف المختلفة في المجال النقدي والاقتصادي والاندماج .

4-4- البنوك المتخصصة: وهي البنوك المتخصصة في منح الائتمان لنوع محدود من النشاط بحيث يقتصر عملها على هذا النشاط دون غيره مثل البنوك العقارية والزراعية والصناعية.....الخ.

ولقد أدى التطور الاقتصادي إلى ظهور نوعين جديدين من البنوك هما :

5-4- البنوك الشاملة : وهي البنوك التي لم تعد تتقيد بالتعامل مع نشاط معين أو في منطقة أو إقليم معين وأصبحت تحصل على الأموال من مصادر متعددة و توجهها إلى مختلف الأنشطة ، واهم ما يميز هذه البنوك شمولية الأعمال وتنوعها والمرونة الكبيرة في نقدية الخدمات المصرفية والجديد والابتكار .

6-4- البنوك الالكترونية: وهي بنوك تعمل بالكامل من خلال الانترنت حيث تتم المعاملات والعلاقات فيها من خلال الوسائل الالكترونية وليس اللقاء المباشر وتعرف هذه البنوك باسم البنوك الافتراضية.

وقد أدى دخول البنوك التجارية إلى دول العالم الإسلامي تصدي علماء مسلمين لأسلوب عمل هذه البنوك فأجمعت الأمة من خلال المؤتمرات الفقهية المتخصصة و مجامع الفقه الإسلامي على تحريم عمل البنوك التجارية ، الذي يعتمد أساسا على استئجار و تأجير النقود او شراء وبيع النقود لان فيه مخالفة صريحة للقرآن الكريم و نصوص أحاديث رسول الله صلى الله عليه و سلم . هذا كله أدى إلى ظهور نوع جديد من البنوك هو البنوك الإسلامية .

7-4- البنوك الإسلامية: هي تلك البنوك التي تمارس العمليات المصرفية في حدود أحكام الشريعة الإسلامية.

8-4- البنوك المركزية : إن تطور البنوك التجارية أدى إلى إلقاء العائق على كاهل الدولة لحماية أموال المودعين فيها بشكل خاص وحماية الاقتصاد بشكل عام ، وهذا بدوره دفع الحكومات إلى إنشاء بنوك لها للقيام بهذه المهمة و سميت بالبنوك المركزية أو بنوك الدولة .

المطلب الثالث: البنك المركزي

يحتل البنك المركزي موقع أساسي في النظام النقدي و المصرفي، لأنه يتولى الإدارة و الرقابة و الإشراف على النظام المصرفي ككل، ويشكل البنك المركزي البنوك التجارية عصب الاقتصاد.

أولاً: البنك المركزي

تعددت تعاريف البنك المركزي نذكر منها :

- 1- هو البنك الذي يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى الصول نقدية و الأصول النقدية إلى أصول حقيقية ، وهو المحتكر الأول والأخير لعملية إصدار النقد في الدولة .¹
 - 2- هو البنك الذي يتولى مهمة إصدار النقود باعتبارها الوظيفة الأساسية للبنك المركزي ، في حين يرى البعض الآخر انه البنك الذي يتولى مهمة الملجأ الأخير للإقراض باعتبار أن الجهات النقدية والمصرفية تلجأ في نهاية الأمر عند حاجتها للنقود إلى الاقتراض من البنك المركزي كما يرى البعض انه البنك الذي يتولى مهمة الاحتفاظ بالاحتياطيات وإدارتها باعتبارها المهمة الأساسية التي يمكن القيام بها ، ولذلك تطلق الولايات المتحدة الأمريكية اسم الاحتياطي الفيدرالي على البنك المركزي ، وتعدد وجهات النظر بخصوص مفهومه ارتباطا بتعدد الوظائف والمهام الأساسية التي يمكنها القيام بها .
 - 3- هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في سوق النقد وهو الذي يقف على قمة النظام البنكي في الدول النامية والمتقدمة حيث يعتبر المظلة الذي يستظل بها البنوك التجارية ، بنوك الاستثمار ، البنوك المتخصصة بالإضافة الى شركات الوساطة المالية العاملة في السوق المالي.
 - 4- كما يعرف على انه بنك البنوك وهو مملوك للقطاع العام وليس القطاع الخاص ويمثل العمود الفقري للقطاع البنكي لأي دولة . ويتكفل بإصدار النقود ومنه يمكن القول إن البنك المركزي هو المترس للنظام النقدي ويشرف على شؤون النقد والائتمان في العصر الحاضر ويتمتع بالسيادة والاستقلالية .
- ويعد بنك ريكس في السويد أول البنوك المركزية التي أنشئت في العالم و ذلك في سنة 1650 إلا أن بنك إنجلترا هو أول بنك إصدار الذي تولى وظائف و قواعد و أسس مشتركة تحكم و تنظم عمل هذا النوع من البنوك .²

-انس بكري وليد صافي. النقود و البنوك. دار المستقبل. عمان.الأردن.2008.ص. 89¹

- سامر بطرس جلدة. النقود و البنوك. دار البداية للنشر والتوزيع . عمان.الأردن.2009.ص. 114²

ثانيا : الميزانية العمومية للبنك المركزي

المطلوبات(الاستخدامات)	الموجودات(الموارد)
النقد الصادر	ذهب
الحسابات الجارية والودائع	حقوق
حسابات جارية للحكومة	السحب الخاصة
حسابات اخرى للحكومة	سندات و اذونات الخزينة
حسابات المؤسسة العامة	موجودات بالعملات الاجنبية
حسابات مؤسسة الإقراض المتخصصة	موجودات عملة محلية
حسابات الهيئات والمؤسسات الدولية	ودائع لدى بنوك محلية
حسابات البنوك التجارية	مساهمة في مؤسسات مالية محلية
حسابات جارية لمؤسسات اخرى	قروض وسلف للحكومة المركزية
ودائع عملات قابلة للتحويل	قروض وسلف لمؤسسات مالية أخرى
مقيم	قروض وسلف لبنوك تجارية
غير مقيم	قروض وسلف لمؤسسات إقراض متخصصة
رأس مال	قروض قطاع خاص
احتياطي عام	موجودات أخرى
مخصصات	
مطلوبات أخرى	
المجموع	المجموع

المصدر : .أنس البكري وليد صافي . النقود و البنوك . دار المستقبل .عمان . الأردن .ص.91

ثالثا : وظائف البنوك المركزية

يعتبر البنك المركزي العمود الفقري في الجهاز المصرفي يقوم بوظائف متعددة نذكر منها :¹

- (1) إصدار النقود : إن إحدى الوظائف الأساسية ، التي تقوم بها البنوك المركزية في الأنظمة النقدية الحديثة هي وظيفة النقود (البنكنوت) حتى انه سمي تبعا لهذه الوظيفة ببنك الإصدار .

¹ - محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان.د.سهيل أحمد سمحان.النقود و المصارف. دار المسيرة.عمان.الأردن.2014.ص.167

وقد خضع البنك المركزي منذ البداية إلى قيود قانونية متعددة في إصداره للنقود الورقية كلما دعت الحاجة و الظروف الاقتصادية إلى ذلك .

(2) الرقابة على الائتمان :¹

1-2- الرقابة الكمية على الائتمان : و تستهدف التحكم في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية والتأثير في كميته بالزيادة أو بالنقصان للتأثير في عرض النقد عن طريق استخدام البنك المركزي لواحدة من الأدوات التالية :

(أ) - تغيير سعر الخصم وإعادة الخصم.

(ب) - بيع وشراء الأوراق المالية و التجارية في السوق المفتوحة .

(ج) - تغيير نسبة السيولة النقدية.

2-2- الرقابة النوعية على الائتمان : و تستهدف تشجيع البنوك على التوسع في تقديم الائتمان المصرفي لقطاعات اقتصادية معينة على حساب قطاعات اقل أهمية .

(3) مستشار ووكيل مالي للحكومة: يتولى البنك المركزي عددا من المهام المصرفية تجعله يسمى أحيانا مصرف الحكومة. إذ تحتفظ الحكومة لدى البنك المركزي بحساباتها ، وتودع حصيلة إيراداتها المختلفة ، من رسوم و ضرائب و غيرها في حسابات خاصة . كما تقوم بتحرير شيكات على الحسابات عندما تريد القيام بنفقاتها المتعددة من إصدار سندات حكومية و رواتب و أجور و فوائد القروض و غيرها .

كما انه يقوم بإقراض الحكومة قروضا قصيرة الأجل عندما تحتاج لذلك ، و ذلك وفق شروط ينظمها القانون ، بما يكفل عدم إساءة استخدام الحكومة لهذه الإمكانيات في الاقتراض ، و تتم هذه الأخيرة بواسطة ما يطلق عليه اذونات الخزينة قصيرة الأجل .

يقوم البنك المركزي بحفظ احتياطي الحوكمة من الرصيد الذهبي ، فضلا عن الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية ، وذلك لمد الحكومة بما يلزمها من نقد أجنبي لمواجهة مدفوعاتها الخارجية ، سواء لشراء ما تحتاجه من سلع رأسمالية أو لخدمة ديونها الخارجية أو غيرها من المدفوعات الخارجية الأخرى بالعملة الأجنبية أو بالذهب . أيضا يقوم بتقديم المشورة إلى الحكومة في الشؤون النقدية و الائتمانية ، نظرا لعلاقته مع المصارف التجارية من ناحية و إلى خبرته الطويلة في الأمور النقدية و الائتمانية من ناحية ثانية وتبقى الحكومة في نهاية الأمر هي المسؤولة عن اتخاذ كافة القرارات الهامة في مجال السياسة النقدية و الائتمانية و الاقتصادية بشكل عام .

- محمود حسين الوادي. حسين محمد سمحان. سهيل أحمد سمحان. النقود و المصارف ، ص 170 - 171

- (4) بنك البنوك : يقوم بهذه الوظيفة من خلال قبول البنوك الاختيارية و الإجبارية ، كما يقوم بالإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية ، و يراقب أعمال البنوك التجارية و التأكد من التزاماتها بقانون البنوك و التعليمات التي يصدرها لها بين وقت و آخر للحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي و زيادة الثقة به .¹
- (5) البنك المركزي هو المقرض الأخير للبنوك التجارية : بحيث يقدم الائتمان إلى المصارف التجارية أو السوق الائتمانية في أوقات الأزمات .

رابعا : علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية

يعتبر البنك المركزي بنك الإصدار و الإقراض بالنسبة للبنوك التجارية ، حيث يقوم بتعزيز الأموال اللازمة للبنوك التجارية و يقدم خدمات بنكية له تماما مثل ما تقوم به البنوك التجارية إلى المشروعات و الأفراد .

و تتمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية فيما يلي :

1. منح القروض للبنوك التجارية
2. إعادة خصم الأوراق التجارية و اذونات الخزينة
3. الاحتفاظ بالودائع و أرصدة البنوك التجارية
4. الإشراف على المقاصة
5. تسقيف المعاملات والرقابة على البنوك التجارية و التأثير على قدرتها على خلق النقود

¹ - محمود حسين الوادي. حسين محمد سمحان. سهيل أحمد سمحان مرجع سبق ذكره، ص 168.169

المبحث الثالث: ماهية تقييم الأداء

عرف مفهوم الأداء تحولات هامة عبر تطور تاريخ المنظمات وذلك بسبب التغيرات الكبيرة التي عرفتها.

المطلب الأول: مفاهيم حول تقييم الأداء

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الأداء في الفرع الأول، أما الفرع الثاني تعريف تقييم أداء البنوك.

أولاً: مفهوم الأداء

يعد الأداء مفهوماً جوهرياً وهاماً بالنسبة لمنظمات الأعمال، الذي يتمحور حوله وجود المنظمة من عدمه، ويمكن ذكر بعض التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم منها أنه انعكاس لقدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهدافها، كما يعرف على أنه البحث عن الكفاءة من خلال إنتاج أكبر ما يمكن والبحث عن الفعالية من خلال القيام بأفضل عملية لتحقيق نمو دائم¹.

يرى بعض المهتمين أن الأداء هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات والجداول الملحقمة، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة. وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح

ثانياً: مفهوم تقييم الأداء

تقييم الأداء هو العملية الرقابية التي تختص بالمقارنة الميدانية والفعالية بين الإنجاز الفعلي الذي تم أدائه، وبين ما يجب أن ينجز، وذلك بهدف التعرف والوقوف على مستوى وحجم ونوعية الأداء الذي تم². وتعرف عملية تقييم الأداء على أنها عملية تقدير أداء كل فرد من العاملين خلال فترة زمنية معينة لتقدير مستوى ونوعية أدائه وتعتبر وظيفة منظمة مستمرة وضرورية لتسيير الموارد البشرية تحقق فعالية أكبر إذا كانت مرتبطة بإستراتيجية العمل وبأسلوب تسيير المنظمة ومن أهم الاعتبارات التي تساعد على وضع نظام فعال لتقييم ما يلي³:

- التركيز على تدعيم الإيجابيات يعني تشجيع وحذف العمال وإظهار نتائجهم الإيجابية
- تقديم معلومات مرتدة على الأداء: يجب أن تكون مرتبطة بالواقع الفعلي

¹ -وسيلة عبد العزيز العاشق، التخطيط الاستراتيجي، بطاقة الأداء المتوازن، المجلة الدولية المحكمة للعلوم الهندسية وتقنية المعلومات، ليبيا، العدد2، 2016، ص27

² - دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2007، ص36.

³ - حمداوي وسيلة، إدارة الموارد البشرية، مديرية النشر لجامعة قلمة، 2010، ص123.

- تشجيع وتدعيم الابتكار يعني فسح المجال للعمال لتحرير القدرات الخلاقة
 - زيادة الاتجاه إلى الاعتماد على النظم الحديثة لأن النظم التقليدية أثبتت عد قدرتها على التقييم الفعال للأداء.
- فالمدير العام يحتاج إلى تقييم أداء البنك لكي يعرف عن طريقه مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكيفية التي تتم بها عملية التقييم في البنك يمكن أن تكون ذات أثر كبير على كل من الأفراد المعنيين وعلى البنك في حد ذاته.¹

ويعتمد بناء البنوك على نوع من التقييم المتدرج للمسؤولية ، ويتطلب عمل مديري تلك البنوك القيام بالتقييم ولديهم سلطة ذلك، وجودة التقييم تعتمد على اختيار أسلوب معين وعلى طريقة استعماله، لأن استخدام المنهج الخطأ في التوقيت والمكان وعن طريق الناس وعلى الناس الخطأ يقلل من الثقة في المنهج بدلا من التطبيق.

ويظهر عند تقييم الأداء ثلاثة مستويات من الأداء:

(1)- أن يكون الذي تم مطابقا لما هو مطلوب ووفق الخطة الموضوعة، أي بدون زيادة أو نقصان، وفي هذه الحالة يكون الأداء طبيعيا *Normal Performance*.

(2)- أن يكون الأداء الذي تم أعلى لما هو مطلوب منه في الخطة الموضوعة، أي في الزيادة وفي هذه الحالة يكون الأداء إيجابيا *Positive Performance*.

(3)- أن يكون تم أقل لما هو مطلوب منه في الخطة الموضوعة أي في نقصان، وفي هذه الحالة يكون الأداء سلبيا *Negative Performance*.

وعلى ذلك يمكن تعريف الأداء بأنه التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة من خلال دراسة مدى جودة الأداء ، واتخاذ القرارات التصحيحية، لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالبنك، بما يحقق الأهداف المرجوة منها.²

محمد قدرى حسن ، إدارة الأداء المتميز ، دار الجامعة الجديدة ، مصر، سنة 2014-2015، ص 173.¹

محمد قدرى حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 173-174²

المطلب الثاني: عناصر وأسس تقييم أداء البنوك التجارية

يقوم تقييم الأداء على مجموعة من الأسس و العناصر يجب العمل بها و هي :

أولاً: عناصر تقييم الأداء

من أهم عناصر تقييم الأداء نجد مايلي :

(1)- الكفاءة: إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات . هنا نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل، أي لإبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.

(2)- الفعالية: تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور، وتشير الفعالية هنا إلى مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المؤسسة.

(3)- الإنتاجية: وتتمثل في جودة تجميع الموارد في المؤسسة، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من إنفاق للموارد. وهنا الإنتاجية تشير إلى وجود علاقة نسبية بين مدخلات ومخرجات المؤسسة.

(4)- الجودة: هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة. وهنا الجودة تشير وجود علاقة بين المستهلك والمنتج¹.

ثانياً: أسس تقييم الأداء

ترتكز عملية تقييم الأداء على مجموعة من الأسس العامة هي:

1. تحديد أهداف المنظمة:

لكل منظمة عدد من الأهداف تسعى إلى تحقيقها ، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها للتعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ويتمثل التحديد الدقيق لأهداف المنظمات في ترجمة الهدف العام وتحويله إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن أوجه النشاط الرئيسية تعبيراً دقيقاً². وبطريقة

سواء مسعودي، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية، ماستر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2011-2012، ص28.¹

² محمد قدرى حسن، مرجع سبق ذكره، ص187.

عملية على أن يتم ترتيب هذه الأهداف بحسب أهميتها النسبية ومدى ارتباطها بالأهداف القومية. وتتحدد أهداف المنظمة على أساس عدد من المجالات وأوجه نشاط هذه الوحدات، والأوجه الرئيسية لنشاط المنظمة واحدة بغض النظر عن الأهمية النسبية المعطاة لكل هدف من أهداف المنظمة المتعددة، حيث تتغير تلك الأهمية تبعاً لظروف المجتمع وفلسفته الاجتماعية و الاقتصادية.

وتتمثل أهداف المنظمة عادة في: الإنتاج و التسويق، التجديد والإبتكار، القيمة المضافة و الربحية، المسؤولية الاجتماعية.

ويجب التنسيق بين الأهداف سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل مع ضرورة تحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، وتحديد الأهداف النسبية لكل هدف تم وضعه في سلم الأولويات على ضوء الأهداف التي يجب أن تحظى بأكبر قدر من الموارد المتاحة مع ضرورة التنسيق بين هذه الأهداف بحيث تكون أكثر وضوحاً للمسؤولين عن التنفيذ.

2- وضع الخطط التفصيلية لتحقيق الأهداف:

وضع الخطط التفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط يعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة، ثم كيفية الحصول عليها من ناحية، وتحديد تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.

والخطط الفصيلية تني وضع خطة أو أكثر لكل مجال من مجالات النشاط وفي خلال الفترة المحددة، ويتطلب تعدد الخطط ضرورة التنسيق فيما بينا على ضوء الأهداف الموضوعة حتى يمكن من واقع هذه الخطط وضع الخطة الرئيسية المتكاملة للنشاط.

3. . تحديد مراكز المسؤولية:

تتطلب عملة تقييم الأداء ضرورة تحديد مراكز المسؤولية المختلفة والتي تتمثل في الوحدات التنظيمية أو الإدارات المختصة بأداء نشاط معين ولها سلطة اتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط وفي حدود الموارد الإنتاجية الموضوعة تحت تصرفها¹.

وتتطلب عملية تقييم الأداء كذلك إيضاح اختصاصات كل مركز من مراكز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز بعضها البعض ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى ويستمد التحديد الواضح لمراكز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين اثنين هما¹:

¹ محمد قدرى حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 188.187.

1.3. - إن إجراء تقييم الأداء المؤسسي على الوجه الأكمل يقتضي تقييم أداء كل مركز من مراكز المسؤولية في المنظمة موضوع البحث للحكم على الأداء الداخلي.

2.3. - إذا اقتضت عملية تقييم الأداء المؤسسي على دراسة الأداء الإجمالي للمنظمة فان تقييم الأداء يكون عن مدى تحقق الأهداف المحددة و كذلك تفسير الانحراف عن عدم تحقيق هذه الأهداف و تحليل ذلك بغرض التعرف على أسباب هذا الانحراف و المراكز الإدارية المسؤولة عنه.

4. - تحديد معايير أداء النشاط :

تعتبر خطوة تحديد المعايير التي سيتم على أساسها تقييم أداء المنظمة بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها من أهم الجوانب في العملية التقييم لذا كان من الضروري انتقاء المعايير و المؤشرات التي تعبر اصدق تعبير عن مستوى الأداء بالنسبة لكل مركز من مراكز المسؤولية و بالنسبة للمنظمة ككل ويتم ذلك عن طريق:

1.4- المعايير التي يمكن اختبار الأداء الفعلي على ضوءها، تتحدد بعدد الأنواع المختلفة من النتائج الفعلية الناتجة عن تنفيذ المنظمة لمسئولياتها، و يزداد هذا التعدد مع ارتفاع المستوى الإداري الذي يتم تقييم أدائه، و هذا يقتضي التفهم السليم و التحديد الواضح لأهداف و وظائف المنظمة، و التنظيم و العلاقات القائمة بين مراكز المسؤولية .

2.4 - تحديد معدلات معايير تقييم الأداء، و ما إذا كانت تحقق الهدف المطلوب، أو أقل من الواجب تحقيقه، أو أكثر لا يجوز تجاوزه، يتطلب القيام بالدراسة التفصيلية لأهداف الوحدة الإدارية، وللنتائج التي تترتب على عدم تحقيق المعدل، أو تجاوزه، وفي بعض الحالات تتحدد المعدلات في ضوء الأداء الفعلي للفترات السابقة .

3.4 - ترتيب المعايير التي اختيارها ترتيباً يبين مدى أولويتها أو أهميتها، و عدم اتخاذ معيار واحد يتم على أساسه الحكم على مستوى أداء المنظمة، وإعطاء كل معيار وزناً بقدر أهميته في تحقيق الهدف، و تتوقف الأهمية النسبية للهدف على مدى ارتباطه بأحد أهداف الوحدة الإدارية موضوع التقييم، وعلى مدى أهمية هذا الهدف بالنسبة لمجموعة أهداف المنظمة .²

5- توافر جهاز مناسب للرقابة على التنفيذ :

¹، المرجع نفسه، ص ص 188.189.

² - محمد قدرى حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 188-189

تتطلب عملية تقييم الأداء ضرورة وجود جهاز يختص بمتابعة و مراقبة التنفيذ الفعلي و تسجيل النتائج لاستخدامها في الأغراض الإدارية، و يستمد جهاز الرقابة أهميته من الارتباط الوثيق بين فاعلية الرقابة و مدى دقة البيانات المسجلة، إذا تعتمد نتائج التقييم في موضوعيتها و دقتها على دقة جميع البيانات و تسجيلها .

6- تصميم نظام معلومات لمتابعة حصر البيانات المتعلقة بالأداء الفعلي :

نجاح عملية تقييم الأداء يتطلب وجود نظام للمعلومات يعمل على تجميع البيانات المتعلقة بنتائج التنفيذ الفعلي حتى يمكن استخدامها كمدخلات للدراسة و التحليل بغرض التوصل إلى النتائج المتعلقة بتقييم أعمال المنظمة و إعداد التقرير الخاص بذلك، و توافر نظام المعلومات فقط لا يكفي، بل لا بد من انسيابية هذه المعلومات اتجاهها، التغذية العادية و التغذية العكسية.¹

المطلب الثالث: أهداف وأهمية تقييم الأداء

تقوم المؤسسات المالية والبنوك التجارية خاصة بعملية تقييم الأداء من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، كما لها أهمية لمعرفة الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

أولاً: أهداف تقييم الأداء

وتهدف عملية تقييم الأداء إلى:

- 1- مراقبة مؤشرات التقدم والاتجاهات في الخدمات الحكومية وتشخيص الكامل.
- 2- إرشاد الإدارة في قرارات توزيع الموارد.
- 3- تقديم المعلومات لإعداد الموازنة وتنفيذها.
- 4- اختبار أداء البرامج ومواجهة الاختبارات الموجودة في البرامج.
- 5- المساعدة في وضع أهداف الأداء ونظم الحوافز ومقارنتها مع دافعية الموظف.
- 6- المراقبة والتحكيم والسيطرة على أداء المتعهد بالبرنامج.
- 7- توفير وسائل رقابة الجودة في مجال الكفاءة.
- 8- مساعدة المديرين لرقابة برامجهم وإعادة توزيع مواردهم.
- 9- تحسين وسائل الاتصال بين المواطنين وموظفي الحكومة (إما عن طريق معرفة آراء المواطنين وشكاواهم لتنبية الموظفين الحكوميين، أو بتقديم المعلومات للمواطنين لتمكينهم من زيادة وعيهم).

محمد قدرى حسن قدرى، مرجع سبق ذكره، ص 189

وتظهر أهمية وضع أهداف لتقييم الأداء أن أي مدير تتجمع لديه المعلومات الكافية التي تمكنه من تقييم الأداء وحساب الانحرافات والكشف عن نقاط الضعف، إذ أنه تكون لديه المعلومات الخاصة بما يجب أن تكون عليه الأحوال وما هي عليه في الوقت الحاضر، وبالمقارنة يتمكن المدير من تقييم الأداء الفعلي وتحديد الانحرافات وتقدير ما إذا كانت الانحرافات ضمن الحدود المسموح بها أم أنها تحتاج للتدخل بغض التصحيح، مع ملاحظة أن عدم خروج الأداء عن الحدود المسموح بها لا يعني بالضرورة أن تدخل المدير غير مطلوب، إذ أن الانحراف غالباً ما يحدث بالتدرج، وفي حالة خروج الأداء عن المعيار مع بقاءه داخل الحدود المسموح بها معناه أن هناك نقطة ضعف في الأداء لا ترقى لمستوى الانحراف لكنها ظاهرة تحتاج للدراسة لأنها ربما تستفحل وتؤدي إلى انحراف، وفي هذه الحالة غالباً ما يطلب المدير تجهيز تقرير خاص بهذه الحالة لدراستها.¹

ثانياً: أهمية تقييم الأداء

مجال تقييم الأداء هو جميع الأنشطة داخل المنظمة في ضوء المعلومات الوقائية التي تم التوصل إليها، وذلك بهدف التأكد من أن الأنشطة الفعلية تسير نحو ما هو مخطط لها أو اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة في حال انحراف مسارات بعض الأنشطة عما هو مخطط لها.

وبقاء المنظمة واستمرارها يتوقف على فلسفة إدارتها، وهيكل علاقتها، مع أعضائها، وقدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة، لذلك فإن المنظمات تتميز بالتالي:

- التطور والابتكار في كافة المجالات.
- توقع المشكلات قبل حدوثها ووضع مختلف الأساليب للتعامل معها.
- هيكلها الإداري وعلاقتها مع أعضائها والمحيط الخارجي.

وتتبع أهمية تقييم الأداء من خلال طبيعته كوظيفة تستهدف دراسة درجة التناسق والائتلاف بين عوامل الإنتاج للتعرف على مدى كفاءة استخدامها، وتطور الكفاءة في فترات متتالية، وذلك من خلال مقارنة ما تحقق منها بالهدف، وترجع أهمية التقييم الأداء المؤسسي إلى الأسباب التالية:

1. توجيه نظر الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف، وحيث يكون الإشراف أكثر إنتاجية.

محمد قدرى حسن قدرى، مرجع سبق ذكره، ص 181/ 182¹

2. ترشيد الطاقة البشرية في المنظمة في المستقبل ، حيث يتم إبراز العناصر الناجحة وتنميتها ، وكذلك العناصر غير المنتجة التي يتطلب الأمر الاستغناء عنها ، أو محاولة إصلاحها لزيادة كفاءتها ، حيث يعتبر تقييم الأداء أساسا موضوعيا لوضع نظم الحوافز والمكافآت التشجيعية.
3. مساعدة مديري الأقسام على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطهم نحو المجالات التي ستخضع للقياس والحكم .
4. إيجاد نوع من الاقتناع الوظيفي ، نتيجة تعرف المدير على كيفية أداء العمل الذي سيتولى مهامه مقدما ، وكذلك توفير الأساس السليم لإقامة نظام سليم وفعال للحوافز ، وأيضا المساعدة في تحديد المدى الذي يتحقق عنده تحمل المسؤوليات الإدارية.
5. معرفة الأساس الذي تم بمقتضاه إجراء مقرنات بين القطاعات المختلفة داخل المنظمة، وكذلك بين منظمات الأعمال بعضها البعض.¹
6. مساعدة المستويات الإدارية على التعرف على أسباب الانحرافات التي تم اكتشافها تى يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة.²

المبحث الرابع: مؤشرات ونماذج تقييم الأداء في البنوك التجارية

محمد قدرى حسن قدرى، مرجع سبق ذكره، ص ص174 - 175¹
المرجع نفسه، ص 175²

إن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية يعتمد على مجموعة من المؤشرات التي يتم حسابها للوقوف على الوضعية الحقيقية للبنك وتجنب الوقوع في أزمات كما أن هناك عدة نماذج للتقييم المالي للبنوك التجارية .

المطلب الأول: ماهية مؤشرات تقييم الأداء:

سنتطرق في هذا المطلب إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك لمعرفة طريقة تقييم العمل المالي .

أولاً: تعريف مؤشرات تقييم الأداء

تتسم عملية تقييم الأداء بالحركة والاستمرارية والمرونة والتكامل، وتستخدم مجموعة من المؤشرات، والتي على أساسها يتم تحديد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف . يعرف مؤشر الأداء بأنه: " معلومة تساعد المسير على توجيه مهمة معينة نحو تحقيق هدف معين، وتسمح له بتقييم الإنجاز الذي تم تحقيقه ". كما يمكن تعريفه بأنه: "مقياس للأداء المرغوب، بشكل مؤشر محدد مقدما لتقييم الأداء الفعلي يوضع بعناية ودقة بعد تقييم جميع العوامل الكمية والنوعية، ويجري التعبير عنه بصورة محددة طبيعية أو مالية . " ويمكن تعريف مؤشرات الأداء بأنها: "مقاييس أو معدلات يتم تحديدها مقدما بناء على مواصفات هندسية باستخدام الطريقة العملية، لتقرير كل من كميات و أسعار الخامات ومعدلات الأجور ومعدلات الأعباء الأخرى اللازمة لمنتج معين يتم توصيفه كاملا. ويفترض في تقرير المؤشرات الكمية درجة عالية من الكفاءة الإنتاجية، و يفترض في معدلات الأجور القيام بدراسة عملية لتوصيف الوظائف، كما في تقرير الأسعار أن تتم عن أسعار السوق المقبلة في ظروف مستقرة ومناسبة " كما نؤكد هنا على ضرورة التمييز بين مؤشرات الأداء ومعدلات الأداء فقد يختلف المفهومان، فإذا قصد بمعدلات الأداء كمية العمل المنجز بجهد إنساني خلال فترة زمنية معينة أو الوقت اللازم لأداء ذلك حينئذ نجد أن القصد من معدلات الأداء يختلف عن مؤشرات الأداء و ذلك للأسباب التالية:

أن مؤشرات الأداء تمثل مدخلا أو منهجا نموذجيا للتعبير عن الكفاءة في الأداء وذلك على العكس من معدلات الأداء التي تمثل واقعا فعليا، أن مؤشرات الأداء يلزم ترشيدها وتغييرها بين الفترة والأخرى.¹ نظرا للتغيير في الظروف المرتبطة بمزاولة الأنشطة سواء كانت ظروفًا داخلية أو خارجية أما معدلات الأداء فهي تعكس حقائق ثابتة.

ولكي نفرق بين مؤشرات الأداء و معايير الأداء يمكن توضيح معنى معايير الأداء كما يلي: " و هي ما يتم القياس عليه، فهو الإنجاز المخطط و المستهدف بشكل كمي رقمي وهو المرشد والموجه لعملية القياس

¹ - نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017/2018، ص

والضبط .مثال درجة حرارة الإنسان 37 ،فالمعيار النمطي هو 37 درجة والمقياس هو الأداة التي يتم القياس بها وهو الترمومتر، إذن فالمقياس هو ما يتم القياس به والمعيار هو ما يتم القياس عليه والرابط بينها واضح وقوي، حيث تتم المقارنة بين الاثنين لتحديث عملية التقييم والمعايير هي مؤشرات كمية أساسية، وهي ضرورية لفهم عمليات المنظمة.¹

ثانيا: مؤشرات تقييم الأداء

بعد اختيار مؤشرات الأداء المالي وتركها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها ... الخ ، وفي دراستنا دراستنا هنا تم التركيز على المؤشرات التالية :

1- مؤشرات الربحية Profitability Indicators

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، وتعني تنمية البنك هي محصلة لمختلف السياسات المتبعة في إدارة مختلف شؤونها، لذلك فان المؤشرات الأخرى توفر معلومات معبرة عن الطريقة التي تدار بها البنك أما مؤشر الربحية فيعر على مدى كفاءة التي تتخذ فيها الإدارة قراراتها الاستثمارية²

وتندرج ضمن مؤشرات الربحية أنواع عدة من المؤشرات منها

1-1 معدل العائد على حقوق الملكية: بعد هذا المعدل من أهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الأموال، ويعمل البنك التجاري دائما على زيادته على زيادته بما يتناسب مع حجم المخاطر التي يتحملها مساهمو البنك ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الأرباح العائد التي حققها المصرف .

$$\frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}}$$

¹ - نادية سعودي،مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية،مرجع سبق ذكره ص 36.

² - المرجع نفسه،36

1-2. **معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات:** تبين هذه النسبة الصافي الأرباح التي حققها البنك التجاري بالنسبة لإجمالي الإيرادات، وزيادتها يعني زيادة كفاءة الأداء المائي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة لإجمالي الإيرادات

صافي الأرباح بعد الضرائب
إجمالي الإيرادات

2- مؤشر السيولة:

تستخدم هذه مؤشرات كأدوات لتقييم المركز الائتماني للبنوك والذي يعثر عليه عادة عن مدة قدرة البنك بوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل . ونذكر من مؤشرات السيولة ما يلي

1-2. نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:

نقيس هذه النسبة نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنك التجاري، وزيادة هذه النسبة تعني توفر أرصدة نقدية من دون تشغيل لدى البنك التجاري مما يقلل من العائلة النهائي المتوقع، ونقص نسبة عن معدلاتها النمطية يعني مواجهة البنك التجاري لأخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل وهو يحسب كالتالي: ¹

النقدية
إجمالي الموجودات

2-2. **المعدل النقدي:** يشير هذا المعدل إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته النقدية المتوفرة لديه في الصندوق وأرصاده لدى البنوك الأخرى، ويجب تجنب الإفراط في الارتفاع أو الانخفاض في هذا المعدل . وهو يحسب كالتالي :

¹ - نادية سعودي،مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية،ص37

النقدية
إجمالي الودائع

3 مؤشرات ملاءة رأس مال Solvency Indicators

هذا النوع من المؤشرات يعطي نسب دقيقة حول الوضع المالي للبنك على المدى الطويل، كما بين قدرة البنك على تسديد ديونه والتزاماته الطويلة المدى وهي بالتالي تبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس مالي وهناك عدة مؤشرات منها

1-3 مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

ويبين هذا المؤشر مدى كفاية حقوق المالكين لمواجهة الاستثمارات في الموجودات الثابتة، يعتبر هذا المؤشر دليل على نوع التمويل الذي يحتاجه البنك مستقبلاً، وتحسب الشعبة كما يلي:

حقوق الملكية
إجمالي الموجودات

فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% هذا يعني حاجة البنك إلى نوعين من الأموال فالأولى منها أموال طويلة الأجل لاستثمارها في الموجودات الثابتة التي لم تكفي مصادر البنك الذاتية لمواجهة، والثانية قصيرة الأجل لاستثمارها في الموجودات المتداولة، أما إذا كانت النسبة أكبر من 100% فهذا يعني أن المصادر طويلة الأجل قد أتاحت لمواجهة جميع الاستثمارات مع فائض منه يستمر في الموجودات المتداولة¹.

2-3 نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع: تبين هذه النسبة مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدر من مصادر التمويل، ومدى قدرة البنك على رد الودائع من الأموال المملوكة له وارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، وتحسب النسبة كما يلي:

1 - نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، ص38

حقوق الملكية
إجمالي الودائع

4- مؤشرات توظيف الأموال

تستهدف هذه المؤشرات الحكم على كفاءة المصرف التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار السياسية الائتمانية للبنات، وسياسية استخدام الأموال، وتقيس هذه مؤشرات أداء البنوك التجارية في استخدام الأموال المتاحة وإنتاجية العمالة والعائد الذي حققه البنوك تتجه للاستثمار في المجالات المختلفة

ومن أهم مؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال هي:

4-1 مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات: من هذا المؤشر كفاءة البنك في الاستثمار وكلما ارتفع هذا المؤشر ارتفع معه حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذا المؤشر من بين أهم المؤشرات التي يجب على البنك أن يراقبه باستمرار وان يرقعه دائما لان ذلك يعني التوجه بالاستثمار نحو أفضل الحالات، ويحسب كالتالي:¹

إجمالي الإيرادات
إجمالي الاستثمارات

4-2. مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:

يوضح هذا المؤشر كفاءة البنك التجاري في تشغيل الموارد المتاحة وكفاءته في تشغيل الإمكانيات البشرية والمادية الأخرى في أداء الخدمات المصرفية عالية التي يمثل عائدتها أو جزء كبير منها في العمولات والفوائد المحققة، وكلما زاد هذا المعدل كان ذلك دليلا على الاستغلال الأمثل والسليم تلك الموجودات

إجمالي الإيرادات
إجمالي الموجودات

¹ - نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، ص39

المطلب الثاني: نموذج بطاقة قياس الأداء المتوازن

إن بطاقة الأداء المتوازن- كما قال كابلان ونورتن- تعكس التوازن بين الأهداف قصيرة وطويلة الأجل، المقاييس المالية وغير المالية، بين قيادة أو إتباع الظواهر والتغيرات، وبين معايير منظورات الأداء الخارجية والداخلية، ولذا تقيس بطاقة قياس الأداء المتوازن أداء المنظمة من خلال أربعة عناصر أساسية (1) الجانب المالي (2) جانب العميل (3) جانب العمليات الداخلية (4) جانب التعلم والنمو. وتؤثر استراتيجية المنظمة على المقاييس المستخدمة في كل مجال من هذه المجالات.

وحتى يمكننا التعرض تفصيلا لمفهوم بطاقة الأداء المتوازن، نستعرض فيما يلي تعريفها وأهم الجوانب التي اهتمت بها وذلك على النحو التالي:

أولاً: تعريف بطاقة قياس الأداء المتوازن

يمكن تعريف بطاقة قياس الأداء المتوازن بأنها نظام إداري يهدف إلى مساعدة الملاك والمديرين على ترجمة رؤية واستراتيجيات شركاتهم إلى مجموعة من الأهداف والقياسات الإستراتيجية المترابطة.

وذلك من خلال الاعتماد على بطاقة الأداء المتوازن، حيث لم يعد التقرير المالي يمثل الطريقة الوحيدة التي تستطيع الشركات من خلالها تقييم أنشطتها ورسم تحركاتها المستقبلية.¹

ويعرف البعض بطاقة قياس الأداء المتوازن بأنها: أول عمل نظامي حاول تصميم نظام لتقييم الأداء والذي يهتم بترجمة إستراتيجية المنشأة إلى أهدافا محددة ومقاييس ومعايير مستهدفة ومبادرات للتحسين المستمر. كما أنها توحد جميع المقاييس التي تستخدمها المنشأة.

ولقد اقترح كل من كابلان ونورتن العديد من القاييس الجديدة الضرورية لحساب المعلومات ومواكبة العصر الرقمي، لقد أشار إلى أهمية الأصول غير الملموسة، وذلك للأسباب التالية:

1. تلعب الأصول غير الملموسة دورا في بناء وتنمية العلاقة بالعميل، تحافظ على ولاء العملاء الحاليين، وتمكن من خدمة قطاعات وأسواق جديدة بكفاءة وفعالية.
2. تدعم الأصول غير الملموسة القدرة على تنمية وتطوير منتجات مبتكرة.
3. تمكن الأصول غير الملموسة الشركات من إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وتلائم مختلف رغبات العملاء بتكلفة منخفضة وفي أقصر وقت ممكن وإنتاجية متميزة.

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2009، ص 57.¹

4. تساعد الأصول غير الملموسة على تحفيز قدرات ومواهب العاملين لعمل تطوير مستمر. وتسمح بتقديم ملموس في عالم تكنولوجيا المعلومات وقواعد البيانات والأنظمة.

ثانيا: الجوانب الرئيسية لبطاقة قياس الأداء المتوازن

* الجانب المالي: تتضمن قياسات تقيس ربحية المنظمة.

* جانب العملاء: يتم تحديد العملاء وقطاعات السوق التي ستستخدمها المنطقة ثم يتم تحديد قياسات الأداء لهذا الجانب والتي يمكن أن تتضمن: خدمة العملاء، خدمة عملاء جدد، حصر المنظمة من السوق.

* العمليات الداخلية: يحدد المديرين التنفيذيين العمليات الداخلية المطلوب إجادها والتي تمكن من: الوصول للأهداف المقدمة، إرضاء حملة الأسهم. إن القياسات التقليدية تراقب وتساعد على تطوير العمليات الحالية ولكن القياس المتوازن للأداء تحدد عمليات جديدة ويتم إبتكارها لخدمة وإرضاء العملاء.

* النمو والتعلم: إن مقابلة الأهداف بعيدة المدى والمنافسة العالمية تقتضي تطوير الأداء والمهارات دائمة ويأتي النمو والتطوير في: الأفراد، النظم، الإجراءات، وبذلك يجب الاستثمار في: إعادة تطور الأفراد، تطوير النظم، تطوير الإجراءات.¹

- المحاور التي يحتوي عليها كل جانب: لكل جانب من جوانب بطاقة قياس الأداء المتوازن تحدد المنظمة المحاور التالية:

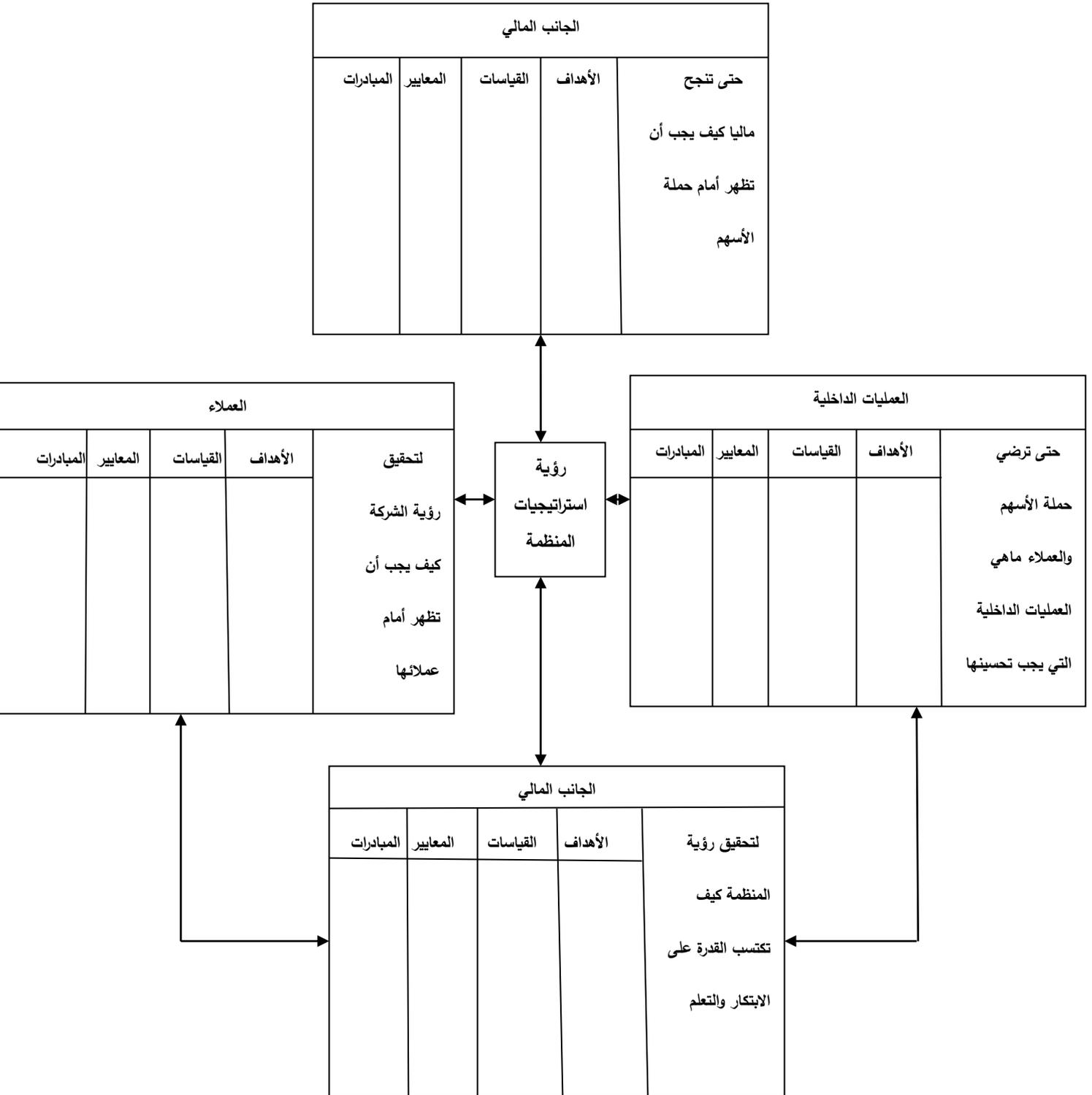
Objectives	1. الأهداف
Measures	2. القياسات (المؤشرات)
Target	3. المعايير (النتائج المستهدفة)
Initatives	4. المبادرات

عن طريق استخدام قياس الأداء المتوازن تكتشف المنظمات كيفية إيجاد وتحقيق قيمة للعملاء الحاليين ول المستقبليين وكيف تحسن المنظمات القدرات الداخلية لتحسين الأداء المستقبلي ويتم ذلك على الأنشطة الحرجة في سلسلة إيجاد وتحقيق القيمة كما تحدد محفزاتها وذلك ليتم تحقيق الأهداف المالية والتنافسية طويلة المدى. والشكل التالي يوضح المحاور التي يشتمل عليها كل جانب من جوانب بطاقة قياس الأداء المتوازن.²

عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن، مرجع سابق، ص 85¹

2 - عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن، مرجع سابق، ص 86

الشكل رقم (1-1) محاور بطاقة قياس الأداء المتوازن



المصدر: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن، ص 87

المطلب الثالث: نموذج العائد على حقوق الملكية

نموذج العائد على حقوق الملكية في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم الأداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم الأرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس مال . واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملًا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة.¹

أولاً: المجموعة الأولى:

يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام ديون Dupont System حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة والإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول ROA، كما يبين قدرة الرافعة المالية EM على رفع العائد على حقوق الملكية ROE إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول ROA .

1- مؤشر العائد على الأصول ROA : يقيس معدل العائد على الأصول العلاقة بين الربح وحجم الأصول استخدامات الموارد المتاحة بالإدارة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها تمويل هذه الأصول ويحسب مؤشر العائد على الأصول كما يلي²:

$$\frac{\text{صافي الدخل} + \text{الفوائد المعدلة ضريبيا}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

1 - نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، مرجع سابق، ص 27.

2 - المرجع نفسه، ص 29.

كما يقسم هذا المؤشر إلى

هامش الربح **PM**: والذي يعكس مدى الكفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة

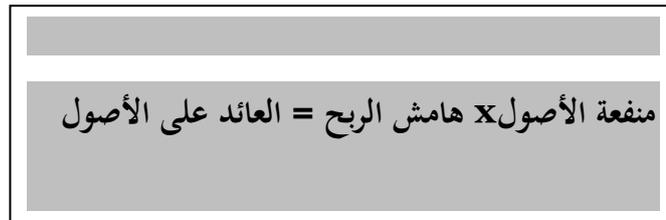


منفعة الأصول **AL**: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال

الأفضل الأصول أي إنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:



وعليه:



هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء الأسوأ، فمثلا إذا حققت المؤسسة من عائدا على الأصول مرتفعا فيكون بيه أنها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا الحالين، بالمقابل فان الأداء الضعيف قد يعود لجانب متهما أو كلاهما¹

1 - نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، مرجع سابق، ص 39.

2- معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

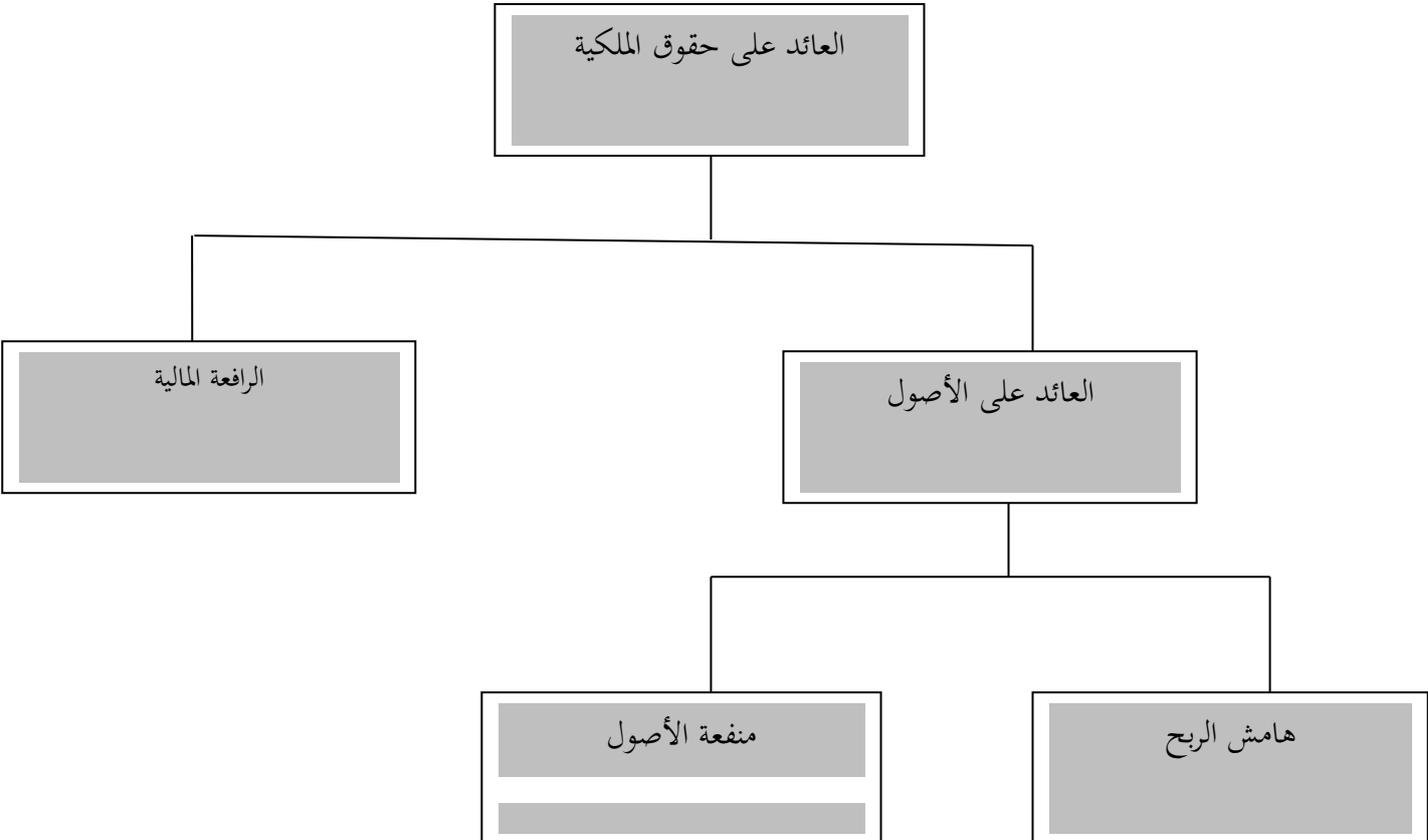
يقيس هذا المؤشر العائد على الاستثمارات ملاك المؤسسة، ويعتبر أكثر مؤشر يهتم به المستثمرون فهو يقيس العائد على كل دينار مستمر ، حيث انه الفرق بين ROA , ROE يظهر من خلال استخدام الرافعة المالية EM وهو ما توضحه العلاقة التالية.

$$\text{العائد على الأصول} \times \text{في الرافعة المالية} = \text{العائد على حقوق الملكية}$$

ويمكن القول أن:

$$\text{هامش الربح} \times \text{في الرافعة المالية} \times \text{منفعة الأصول} = \text{العائد على الحقوق الملكية}$$

ويمكن تلخيص ذلك بالمخطط التالي:



و هي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي بنك و يمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب و ذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة و يمكن تلخيص بعض النسب للمؤشرات في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): مؤشرات قياس المخاطر المصرفية¹

المخاطر	النسب
مخاطر التشغيل	- إجمالي المصارف/عدد العمال
مخاطر الائتمان	- مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة للفائدة/ إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	- حقوق الملكية/الأصول الخطرة - إجمالي حقوق الملكية/ إجمالي الأصول

المصدر: حمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، عدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004، ص48.

¹ - حمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، عدد3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2004، ص48.

خلاصة الفصل :

تهدف البنوك التجارية من خلال عملية تقييم أداءها إلى :

1. معرفة مدى تحقيقها لأهدافها المسطرة
2. كشف الاختلال في الأداء من اجل وضع حلول لازمة و استدراك الوضع
3. في حالة عدم ممارسة تقييم الأداء داخل المؤسسات المالية و في ظل التطورات في الأسواق المالية و التقلبات و الأزمات يوقع المؤسسة في خطر.
4. تقييم الأداء سياسة لتحوط من الخطر و حماية البنوك من التعثر و الإفلاس .

الفصل الثاني: تغيرات أسعار النفط وأثرها

على البنوك التجارية

تمهيد:

يعد النفط ذا أهمية بالغة باعتباره مصدر رئيسيا للطاقة ومادة أولية أساسية وسلعة هامة في التجارة الدولية جعل أسعاره في تذبذب مستمر. مما أثر على الدول المستوردة والمصدرة للنفط. وقد ترتب عن هذه التقلبات عدة أزمات مست جميع القطاعات وخاصة القطاع المصرفي وكان للبنوك التجارية نصيب من هذا الضرر. وبناءا على ما سبق تم تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: ماهية أسعار النفط.

المبحث الثاني: ماهية الأسواق النفطية.

المبحث الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة عليه وتطور الإيرادات البترولية في الجزائر.

المبحث الرابع: أثر تقلبات أسعار النفط وسياسات مواجهتها.

المبحث الأول : ماهية أسعار النفط .

يعتبر النفط من أكثر مصادر الطاقة استعمالا حيث أصبح مهم للبشرية وضروري ، وقد استعمل الإنسان النفط منذ القدم لكن بطريقة بدائية ومع التطور التكنولوجي والعلمي الذي عرفه العالم ازدادت حاجة الإنسان للنفط وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم النفط وطريقة تسعيره وأنواع سعر النفط .

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط.

يعتبر النفط طاقة ضرورية وسلعة دولية له عدة مفاهيم ويتغير سعره باستمرار نتيجة عدة مؤثرات وعليه نتطرق إلى مفهوم النفط وأسعار النفط.¹

أولا : تعريف النفط

يعد النفط الذهب الأسود وهو كلمة لاتينية متكونة من مقطعين "petro" وتعني الصخر و "oléum" وتعني الزيت وبذلك يصبح اسمه زيت الصخر ويطلق مصطلح بترول بصفة عامة على جميع المواد الهيدروكربونية التي تتكون بصورة طبيعية ولكن بالمعنى التجاري الضيق يطلق مصطلح النفط الخام على المواد السائلة ومصطلح الغاز الطبيعي على المواد الغازية ومصطلح البيومين أو الإسفلت على المواد الصلبة.

ويتعلق السعر النفطي بمفهوم السعر الذي هو عبارة عن قيمة الشيء أو قد لا يعاد لها ولا يساويها ، فقد يكون السعر اقل أو أكثر من قيمة الشيء المنتج ذاته.²

كما يعني قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود كما يعرف بأنه هو قيمة المادة البترولية يعبر عنها بالنفط خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية³...الخ.

لقد تطور السعر البترولي منذ اكتشافه تجاريا بتطور السوق البترولية (النفطية) بحيث كان في البداية يحدد عند آبار النفط وهذا في ظل احتكار قلة الذي ساد السوق النفطية لتحديد بعدها في الموانئ حيث تم اتساع صناعة النفط في بلدان

¹ - جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 09، الجزائر، 2016، ص 03

² - نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، ص 08، متاح على الموقع <https://www.arab-oil-naturalgas.com/book/b-oil.htm> أطلع عليه بتاريخ 2019/02/19

³ - محمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، ط 1، دار الشموع، ليبيا، 2003، ص 20.

عديدة لكن سرعان ما تحول إلى سعر احتكاري نتيجة الشركات للسوق النفطية التي سعت إلى تعظيم أرباحها ليطور بعدها إلى سعر تنافسي يخضع لعوامل الطلب والعرض وهذا لدخول بلدان منتجة للنفط للسوق النفطية¹.

ثانيا: أنواع النفط .

إن للنفط أنواع تختلف باختلاف درجة الكثافة النوعية وتتراوح ما بين 1 إلى 60 درجة حيث يمكن تصنيفها إلى :

النفط الخفيف: الذي يكون فيه درجة الكثافة النوعية تفوق 35 درجة منها الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات، بنزين السيارات، كيروسين.

النفط المتوسط: الذي يكون فيه درجة الكثافة النوعية بين 28 و 35 درجة ومنه زيت الغاز ، زيت الديزل ، زيت التشحيم .

النفط الثقيل: الذي يكون فيه درجة الكثافة والنوعية اقل من 28 درجة زيت الوقود، الإسفلت، الشمع².

الجدول رقم (2_1) : العناصر المكونة للبتروال الخام (%)

العنصر	الوزن (%)
الكربون	87_84
الهيدروجين	14_11
الكبريت	4_0,05
النتروجين	2_0,1
الأوكسجين	2_0,1

المصدر: محمد الدوري ، مبادئ اقتصاد النفط، الطبعة، دار شموع الثقافة، الأولى، ليبيا، 2003، ص22

¹ - جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الجزائر، العدد9 المجلد الأول، 2016، ص3

² - محمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص21

إن الاختلاف في أسعار النفط لمختلف مناطق العالم يرجع إلى اختلاف درجة الكثافة النوعية بحيث أنها كلما كانت درجة الكثافة النوعية للنفط مرتفعة تكون القيمة السعرية له مرتفعة والعكس صحيح .

المطلب الثاني: أنواع أسعار النفط .

إن التطرق إلى تعريف سعر النفط يستدعي ذكر أنواع سعر النفط وذلك لأنه يوجد عدة مصطلحات تطلق على سعر البترول حيث أن كل سعر نفطي يطلق على نوع محدد ومميز عن باقي الأنواع الأخرى وهي كالتالي :

أولاً: الأسعار المعلنة: أعلنت هذه الأسعار لأول مرة على النطاق العالمي من قبل شركة ستاندرد أويل نيو جرسى الأمريكية standard oil new jersey company في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ عام 1873 ومن ثم فقد أعلنت من جانبها أسعار النفط المستخرج من آبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير .

كما يعرف بأنه السعر الرسمي الذي يحدده الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق وهو يجسد قيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم وقد يكون الطرف العارض فرداً أو شركة أو مؤسسة نفطية.¹

ثانياً: الأسعار المتحققة : وتعتبر هذه الأسعار في الوقت نفسه أسعار فعلية في السوق الآنية (الفورية) للنفط ويؤثر في تحديد مستوياتها عوامل كثيرة من أهمها :

أنماط الاستهلاك ، طبيعة المنافسة ، الموقع الجغرافي ، المحتوى الكبريتي للنفط وكثافة النوعية وتشمل هذه الأسعار كميات النفط الخام التي تبيعها الشركات النفطية الكبرى أو الشركات المستقلة أو حتى الكميات التي تكون من حصة الأقطار المنتجة للنفط علماً أن هذه الأسعار هي أقل دائماً من الأسعار المعلنة وقد ازدادت أهمية هذه الأسعار في البلدان العربية النفطية وخاصة التي تقوم بتسويق نفطها الخام مباشرة بواسطة شركاتها الوطنية.²

ثالثاً: أسعار الإشارة : تكون هذه الأسعار في مستوى وسط ما بين السعيرين السابقين —أسعار معلنة و أسعار محققة— وقد طبقت كأول مرة من قبل قطر الجزائري بعد الاتفاق الذي عقده في فرنسا يوم 28 جويلية 1965 وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الاتفاق بالشكل الذي لا يجب أن تحتسب مبيعات النفط الخام من خلاله بأقل من هذه الأسعار كما طبقتها فنزويلا حينما اتفقت مع شركات نفطية عاملة في أراضيها على احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار اعتباراً من 1 جانفي 1967 وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة سابقاً .

¹ - محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، ط1، العراق، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، 1981، ص224

² - محمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص263

وقد ظهر هذا السعر في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات من القرن العشرين نتيجة لتوقيع اتفاقيات مشاركة نفطية جديدة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية¹.

رابعا _ **أسعار الكلفة الضريبية** : تمثل هذه الأسعار في واقع الأمر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية الكبرى من اجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها معا حكومة الدول المنتجة للنفط وفي نفس الوقت تعتبر هذه الأسعار القاعدة التي تركز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية إذ ان بيع النفط الخام بأقل من هذه الأسعار يعني الخسارة بطبيعة الحال.

_ **سعر الكلفة الضريبية = كلفة الإنتاج + عائد الحكومة**

_ **حيث أن عائد الحكومة = الربح + الضريبة²**

خامسا: الأسعار الآنية (الفورية): برزت هذه الأسعار في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978 والأسعار الآنية ما هي إلا أسعار الصفقات الفورية غير المتعاقد عليها مسبقا والتي ينتهي مفعولها بانتهاء عملية البيع والشراء وتكون هذه الأسعار متأثرة بأوضاع العرض والطلب السائد في السوق يوم إجراء عملية البيع والشراء وقد أشارت تقارير نفطية إلا أن هذه الأسعار قد بلغت أكثر من ضعف السعر الرسمي لنفط الأوبك الخام قبل مؤتمر المنظمة النصف السنوي بجنيف جوان 1979 حيث تم بيع البرميل الخام من النفط العربي الخفيف ب 4000 دولار قياسا بسعر نفط الأوبك الخام الذي تتراوح ما بين 14.55_18.50 دولار خلال الربع الثاني من عام 1979 كما باعت أقطار الأوبك لأفريقيا واندونيسيا نفطها الخام (ذات المحتوى المنخفض من الكبريت) بسعر 4500 دولار للبرميل وهو أكثر من ضعف السعر الرسمي للبرميل الخام القياس أيضا خلال شهر نوفمبر و ديسمبر 1979 .

كما يعتبر انه سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة وهذا السعر مجسد لقيمة السلع النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل للأطراف العارضة والمشتريه بصورة آنية وتخضع عملية تسعير النفط لميكانيزمات محددة في نظام التسعير الحالي يعرف بنظام المعادلة السعرية وتقوم هذه المعادلة بتقدير سعر نفط معين بانطلاقه من سعر نفط مرجع وفق الصيغة الآتية .

سعر النفط المراد تسعيره = سعر النفط المرجع (فوري و مستقبلي) + - فروقات

وتتضمن الفروقات النوعية وفروقات الموقع الجغرافي وقد تكون عبارة عن علاوة أو خصم³.

¹ - محمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص 264

² - جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص 4

³ - نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص 85

6_ السعر العادل: تقوم فكرة السعر العادل للنفط على ضمان دخل مستقر للدول النفطية على المدى الطويل كما أنه من الجانب الآخر يوفر للدول المستهلكة ضمان الإمدادات بأسعار مستقرة¹.

المطلب الثالث : محددات التسعير في السوق النفطية (تسعير النفط)

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي وينظر إليها على إنها المحرك الرئيسي لظاهرتي التضخم المرتفع والركود الاقتصادي وقد وضعت مجموعة من التفسيرات النظرية الإلزامية إلى شرح العوامل التي تقف وراء تغيرات أسعار النفط لاسيما على المدى الطويل وفيما يلي بعض العناصر المحددة لأسعار النفط :

أولاً: مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة : يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حالياً مرتبط أساساً باستعمال الطاقة التي تعد مؤشراً على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتماً إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط وبالتالي ارتفاع السعر في المقابل فان انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض سعر النفط.²

ثانياً: المضاربة في السوق المالية : لا شك إن المضاربة ساهمت إلى حد كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية إضافة إلى إنها عامل تعقيد جديد لمحاولة توقع أسعار النفط الخام المستقبلية وما يؤكد ذلك تقلص صفقات البيع طويلة الأجل حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر.³

ثالثاً: انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي : من العوامل العديدة التي في كثير من الأحيان يكون لها اثر مباشر على ارتفاع أسعار النفط الانخفاض المستمر للدولار الأمريكي على مدى السنوات ففي حين أن العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة ولا تخدم مصالح أطراف السوق في معظم الأحيان . نجد أن انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى ارتفاع سعر النفط بالدولار ، والعكس بالعكس فمنذ تم تقويم النفط بالدولار الأمريكي يفترض أن انخفاض سعر صرف الدولار سيخفض بذلك تسعير النفط في السوق ومن ثم سيزيد الطلب عليه . وفي حال ترك السوق يتوازن وفقاً للظروف الجديدة ، انخفاض الدولار مع افتراض ثبات العوامل الأخرى . سيرفع سعر النفط بالدولار⁴.

رابعاً: نوعية الخام : يوجد نوعين رئيسيين من زيت النفط يعرفان تجارياً بالزيت الخفيف والزيت الثقيل ويعتمد هذا التصنيف على كثافة النفط وتجمع خاصية كثافة النفط إلى نسبة الهيدروكربونات الثقيلة فيه فكلما زادت هذه النسبة زادت

¹ - محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سبق ذكره، ص226

² - جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، ص10.

³ - محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سبق ذكره، ص230

⁴ - محمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص279

كثافة النفط وفي الحقيقة النفط الخفيف أكثر طلب في السوق وأعلى سعرا وذلك بسبب إمكانية الحصول منه على كميات كبيرة من المشتقات البترولية وبالذات السولار والبنزين وهما المشتقان البتروليان الأكثر طلب في العالم ويوجد تصنيف آخر للنفط يعتمد على نسبة الكبريت فإذا كانت نسبة منخفضة يعرف باسم النفط الحلو أما إذا زادت نسبة الكبريت فيه فيصنف النفط على أنه حامض وبالطبع الأول هو الأكثر طلب في السوق¹ .

خامسا: حجم الاستكشافات : تكمن أهمية الاستكشافات البترولية في كونها عامل مؤثر على أسعار البترول من خلال تزايدها يدل على توافرها وبالتالي فإن الأسعار ستبقى منخفضة على الأقل في المدى القريب .

سادسا: التوترات السياسية : في بعض الدول المنتجة للنفط المخاوف التخريبية التي تحيط بها بمناطق الإنتاج المهمة كما تمثل الأزمة النووية الإيرانية وتهديد الولايات المتحدة الأمريكية بضررها فإنها إذا تعرضت للهجوم فإن أسعار البترول سترتفع أكثر لان إيران تمتلك ثاني أكبر الاحتياطات العالمية .أضف إلى ذلك معظم إنتاج الإمارات و الكويت و قطر و البحرين يمر عبر مضيق هرمز وسوف تلجأ إيران إلى إغلاق هذا المضيق إذا حدث الهجوم يضاف إلى ذلك تصاعد أعمال العنف في نيجيريا و التي في المرتبة الأولى بين الدول الإفريقية المصدرة للنفط .

سابعا: لتغيرات المناخية : تؤدي الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والبراكين إلى تعطيل البنية التحتية لإنتاج النفط وتكريره كما أنه يلاحظ أن الطلب العالمي للنفط ومشتقاته يزداد عندما تنخفض درجات الحرارة حيث يزداد استخدام جميع مصادر الطاقة والنفط من أبرزها وبالتالي فزيادة الطلب العالمي للنفط يؤدي إلى ارتفاع أسعار والعكس في حالة ارتفاع درجات الحرارة² .

¹ - نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، 101.

² - جاب الله مصطفى، تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات، مرجع سبق ذكره، 11.

المبحث الثاني: الأسواق النفطية، تعاملاتها وتحدياتها.

تقوم عملية بيع وشراء النفط في سوق منتظمة وتعرف بالسوق النفطية حيث تحدد أسعاره وسنذكر التعاملات في الأسواق النفطية والتحديات التي تواجهها .

المطلب الأول: مفهوم الأسواق النفطية

للأسواق النفطية عدة مفاهيم وتتميز بمجموعة من الخصائص ولها عناصر مكونة للسوق العالمية النفطية

أولا : تعريف الأسواق النفطية.

المعروف إن للأسواق ثلاثة عناصر البائعون والمشترون والسلعة محل التداول وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق إذا فالسوق البترولية هي (السوق التي يتم التعامل بمصدر مهم من الطاقة وهو النفط) يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية، ويمكن تقسيم الأسواق إلى نوعين : أسواق المنافسة التامة وغير التامة وهذه الأخيرة تنقسم إلى عدة أنواع أبرزها الاحتكار المطلق والمنافسة الاحتكارية واحتكار القلة وبالطبع لا تخرج السوق النفطية عن هذا النطاق لا بل إن السوق الأخيرة تشغل جزءا كبيرا في التحليل الاقتصادي الجزئي.

أن النفط مع اختلاف درجة كثافته فهناك إلى حد ما تجانس متقارب بين أنواع النفط وهذا الحال يجعل من سوق احتكار القلة ينطبق إلى حد كبير على السوق النفطية العالمية .إن الميزة التي يتصف بها سوق احتكار القلة هي وجود عدد قليل من المنتجين ينتج كل منهم حجما كبيرا في الناتج الكلي بالدرجة التي تجعل كل منهم يأخذ بعين الاعتبار تحديد سياسة الإنتاجية أو السعوية سياسات تنافسية أي لكل منهم قدرة على التأثير في السوق عن طريق زيادة أو تخفيض منتجاته¹ .

إن من أهم مكونات السوق العالمية للنفط الخام هم المنتجون (منظمة الأوبك وخارج منظمة الأوبك) والمستهلكون (الدول الصناعية والدول النامية) هذا وتتأثر السوق النفطية سلبيا وإيجابيا بعوامل متعددة فمن الناحية النظرية فإن الأسس التي تتحدد على ضوءها الأسعار في السوق النفطية تقديرات الطلب والعرض وهي تقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات لكن من الناحية العملية تلعب الصفقات التي تتم في الأسواق المستقبلية كالأسهم والسندات وسعر الصرف للعملات الأجنبية دورا رئيسيا في تحديد أسعار النفط مما يعني أن أسعار النفط تتأثر بمجموعة من العوامل تهيمن عليها

¹ - نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، ص76

عناصر غير نفطية هذا حقيقة لا يمكن تجاهلها حيث أن النفط كسلعة لا ينطبق عليها قانون الطلب والعرض الذي يفترض أن يحدد السعر¹.

إن أهم ما يمكن استنتاجه هي أن عملية تسعير النفط الخام لم تعد في متناول الدول المنتجة كما هو الحال في عقد السبعينات وإنما أصبح التحكم الرئيسي فيها هو الطرف القادر على تخزين النفط وتسويقه والقابض على خفايا البورصة فيه ولا يمكن إهمال العوامل الغير اقتصادية والتي تعد العامل السياسي منها أن التقلبات التي عرفت أسواق النفط في الآونة الأخيرة أدى إلى صعوبة التنبؤ بمستقبل أسعار النفط وعليه فإن عملية تحديد أسعار النفط الخام في الوقت الحاضر والمستقبل تعتمد على جزء أساسي على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية للنفط الخام بالإضافة إلى المضاربة التي ساهمت بشكل كبير في عدم الاستقرار في الأسواق النفطية ويشير عدد من الباحثين بأن الزيادة في أسعار النفط الخام تتعلق بحالة التفاؤل المتزايد بين المشاركين في السوق كما أن انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات العالمية كان من بين القوى المحركة الأخرى لزيادة الأسعار².

ثانيا: خصائص السوق النفطية

وتتميز السوق النفطية بالخصائص التالية:

- 1- أنها سوق دولية أو عالمية إذ إن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء طالبة أو عارضة لها في شكل الخام أو في شكل منتجات نفطية بصورة عامة .
- 2- أنها سوق غير موحدة فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي والقوى الفاعلة في السوق كسوق البلدان المتقدمة صناعيا أو الدول النامية أو السوق الاحتكاري أو السوق الفوري .
- 3- أنها سوق ذات طابع شبه احتكاري في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد قليل من الأطراف النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب³.

ثالثا : العناصر المكونة للسوق العالمية النفطية :

تتكون السوق العالمية من ثلاثة أطراف رئيسية هي : الشركات العالمية للبترو ، الدول المصدرة للبترو والدول المستوردة له وقبل عقد السبعينات كانت الشركات العالمية للبترو تسيطر على السوق البترولية سيطرة كاملة ، غير أن هذا النمط الأوحده للسيطرة الذي فرضته الشركات العالمية للبترو لمدة تزيد عن الخمسين عاما تحطم تدريجيا منذ عقد السبعينات

¹ - نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، ص76

² - نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، ص77

³ - المرجع نفسه، ص78

وخاصة بعد الصدمات المتعاقبة في السوق العالمية للبتروول حيث تبلور هذا النمط الثلاثي للأطراف المتعاملة في سوق البتروول .

ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بأنها سوق احتكار قلة كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذا السوق بأنه احتكار قلة أيضا ، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدة متعاملين يمارس بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبير حجمه .

وتتكون مجموعة الدول المصدرة للبتروول وهي ثلاث مجموعات وهي الأوبك ، والدول الشيوعية (الاتحاد السوفيتي سابقا ، الصين ، بولندا) والدول الأخرى المصدرة للبتروول (المملكة المتحدة ، المكسيك ، جنوب إفريقيا و استراليا) كما أن كل مجموعة من هذه المجموعات غير متجانسة ، حيث توجد اختلافات وتناقضات متعددة داخل الأوبك مثلا . كذلك الحال بالنسبة للدول المستهلكة فهي غير متجانسة حيث يوجد الدول التي تنتج وتستهلك كميات كبيرة من البتروول والدول التي لا تستهلك سوى كميات قليلة من البتروول وهي أساسا الدول النامية .

وتتغير الأحداث في السوق العالمية للبتروول نتيجة لعدة عوامل تكنولوجية ومؤسسية تؤثر على درجة التركيز داخل كل مجموعة وعلى إمكانية التوافق المصالح داخل المجموعات الثلاثة والتي تتمثل فيما يلي¹

1_ من ناحية الدول المنتجة (العرض النفطي):

يتميز السوق العالمي للنفط بتنوع وتعدد المتعاملين فيه من منظمات دولية وشركات الجنسية تحمي مصالح الدول المصدرة والدول المستوردة للبتروول مع العلم أن لقرارات المتعاملين اثر كبير على أسعار المنتجات النفطية بمختلف أنواعها ، كما يمكن وصف السوق العالمي للنفط بأنه سوق احتكار قلة بالنظر لوجود عدة متعاملين يمارسون بعضهم تأثيرا كبيرا على السوق نتيجة لكبير حجمه وعلى العموم فإن أهم المتحكمين في العرض النفطي هم:

1_1 منظمة الدول المصدرة للبتروول opec: تم إنشاء منظمة الأوبك في بغداد في سبتمبر "1960" في اجتماع حضره مندوبون من خمس دول وهي : السعودية والعراق والكويت وإيران وفنزويلا، لغرض تجميع وتنسيق مواقفها اتجاه الشركات البتروولية الغربية التي كانت تسيطر على عمليات الإنتاج في تلك الدول، لم يتوقع مؤسسوها أن يكون لها ذلك الدور الذي تبوأته بعد عقد من إنشائها في العلاقات الاقتصادية وعلاقات الطاقة الدولية وقد أنضم إلى المنظمة كل من : "قطر 1961"، "ليبيا وإندونيسيا" 1962، "الإمارات العربية المتحدة" 1967، "الجزائر" 1969، "نيجيريا" 1971 "الإكوادور" 1973، "الغابون" 1975 ثم انسحبت الأخيرتين في جانفي "1993" جانفي "1995"، وكانت أنغولا آخر الدول المنظمة في بداية عام 2007 ، وتضم الدول المنظمة في عضويتها دولا يقل عدد سكانها عن مليون نسمة

¹ - علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية لتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2008، ص 70-71.

وأخرى يزيد عن مئة مليون نسمة وجمعت بين دول من توجهات سياسية واقتصادية مختلفة، بل أيضا مستويات احتياطي وإنتاج وصادرات متباينة وفي أوقات عدة كانت بعض دول المنظمة في حالة عداء وحرب، لكن المنظمة استمرت لأكثر من أربعة عقود بسبب وجود مصالح بترولية مشتركة بين دولها الأعضاء، وبسبب وزنها العالمي من حيث حجم الإحتياطي والصادرات البترولية وكذلك بسبب دور البترول في ميزان الطاقة العالمي وتمثل أهداف المنظمة في :

أ_ التنسيق والتوحيد للسياسات النفطية للدول الأعضاء وتحقيق أحسن الوسائل للمحافظة على مصالحها فرادى ومجتمعة.

ب_ إيجاد الطرق والوسائل لتحقيق استقرار الأسعار في أسواق النفط العالمية مع الأخذ بعين الاعتبار إتهاء التذبذبات الضارة وغير الضرورية.

ج_ تعطى العناية الكاملة دائما لمصالح الدول المنتجة ولضمان دخل ثابت لتلك الدول ، كما يراعى إمداد اقتصادي ومنتظم للدول المستهلكة وكذلك عائد معقول لرؤوس الأموال في صناعة النفط .

وقدرت حصة منظمة الأوبك من إنتاج النفط الخام العالمي حوالي من 43.4% وذلك حسب إحصائيات الأوبك سنة 3013 و 56.6% لباقي دول إنتاج غير الأوبك من نفس السنة ، أي ما يعادل قيمة 31603.8 ألف برميل يومي في حين قدر احتياطي الأوبك حوالي 81% من مجموع الاحتياطات العالمية كل هذه النسب تدل على المكانة الإستراتيجية التي تحتلها منظمة الأوبك ضمن الدول المنتجة للبترول¹.

1-2 الدول المنتجة خارج الأوبك : وهي مجموعة الدول المستقلة المصدرة للبترول وتضم دول غير اعضاء فالأوبك وكانت تعرف دوليا "NON OPEC" وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة .

بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وتحسنها سنة 1987 ثم انهيارها سنة 1988 دفع ببعض الدول المصدرة خارج الأوبك، إلى المبادرة بعقد اجتماع يضم المصدرين خارج الأوبك خاصة وإنها تمر بمرحلة خطيرة من عدم التوافق بين أعضائها .

هذه المتغيرات دفعت "مصر" في مارس 1988 إلى دعوة بعض الدول المصدرة للنفط من خارج الأوبك لعقد اجتماع وصدر الاجتماع (مصر ، عمان ، المكسيك ، ماليزيا ، أنغولا وكولومبيا) ثم توالى الاجتماعات وانضمت دول أخرى هي : "روسيا الاتحادية"، "الصين"، "البحرين" " والنرويج" وفي عام 1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكيتين ومقاطعة البراتا الكندية ، وكانت أهم أهداف دول المنطقة هي² :

¹ - ماجد بن عبد الله المنين، منظمة الدول المصدرة للبترول نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها. مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2008، العدد41، ص80.

² - نفس المرجع، ص81.

أ_ التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول الأوبك .

ب_ تحقيق مستوى مناسب للأسعار.

ج_ تحقيق الاستقرار في سوق النفط العالمية.

وقد توالى اجتماعاتها ومشاوراتها فيما بين أعضائها ومع دول الأوبك وكانت الاجتماعات المنظمة تعقد في لندن أو في الدول الأعضاء وعادة يحضرون في الاجتماعات لزيادة تفاعل دول المنظمين ، إلا أن الدول (النرويج ، عمان ، روسيا والمكسيك) هي الأكثر تفاعلاً مع دول الأوبك في سياساتها الإنتاجية والسعرية .

وتأتي أهمية هذه المنظمة كون دولها منتج كبير في السوق النفطية العالمية فهي تحتوي على 13% من الاحتياطي النفطي العالمي ، ولكنها تنتج نحو 34.3% من مجموع الإنتاج العالمي خلال سنة 2000¹. وارتفع إلى 40.6% سنة 2017 ثم يعود لينخفض سنة 2018

1-3 الشركات العالمية للنفط : تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها مع العلم انه يوجد في الوقت الحالي شركات تمتلك قدرات معتبرة في مجالات الإنتاج والتكرير والنقل بالإضافة إلى احتياطات النفط الخام وهي :

1-3-1 الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع) : لقد سيطرت هذه الشركات على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق بعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من مزج حيط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي النشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج، التسويق، النقل والتوزيع كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهمية عن السابقين مكن الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط إلا وهو وجود هذه الشركات في سوق تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية مما يشجع من ازدهارها ويقوي بنيتها، وهذا فضلاً عن تنوع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية.

1-3-2 الشركات العالمية الكبرى الأخرى : مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط أكنيتين في أوروبا وكذلك شركة فيلبس بتروليوم وشركة اوكسيدنتال وهذه الشركات مؤثرة في سوق النفط مثل الشركات الكبرى السبع .

1-3-3 الشركات الأمريكية المستقلة : وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة ، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط².

¹ - ماجد بن عبد الله المنين، منظمة الدول المصدرة للبترول نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها، ص81.

² - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، المجلد15، مصر، 2013، العدد01، ص335.

2 - من ناحية الدول المستهلكة :

1-2 الوكالة الدولية للطاقة (IEA) : أنشئت الوكالة الدولية للطاقة في أعقاب ما اصطلح الغرب على تسميته "بأزمة الطاقة" أو "الصدمة النفطية" والتي تلت إقدام الدول المصدرة للنفط، في أواخر سنة 1973، على زيادة أسعاره وخفض إنتاجه وحظر تصديره إلى الدول التي ساندت إسرائيل أثناء حرب أكتوبر 1973 بالإضافة إلى انتقال السيطرة الكاملة على إنتاج النفط في الدول المصدرة من أيدي الشركات الغربية إلى أيدي حكومات الدول المضيفة بما في ذلك تحديد حجم الإنتاج والأسعار فقد قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في التاسع من يناير 1974 بتوجيه رسائل إلى رؤساء دول و حكومات ثمان من الدول الصناعية الغربية، لحضور اجتماع في واشنطن في 11 فبراير 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية للوكالة الدولية للطاقة كما يلي¹ :

أ- وضع نظام وبرامج دائمين لمواجهة التقلبات وانقطاع في الإمدادات البترولية (المخزون الاستراتيجي).

ب- رسم سياسات ترشيد الطاقة في إطار عالمي، وهذا بفضل علاقات التعاون مع الدول خارجة الوكالة والمنظمات العالمية .

ج- البحث عن مصادر بترولية خارج مناطق الأوبك وعدم الاعتماد كلياً على مصادر هذه الأخيرة .

د- متابعة أحداث السوق البترولية وتبادل المعلومات بين الوكالة والشركات البترولية التابعة لدول الوكالة .

هـ- تحسين هياكل الطلب والعرض العالمي للطاقة وتشجيع استهلاك المصادر الطاقوية غير النفطية مع ترشيد استخدامها

و- دفع التكامل بين السياسات الطاقوية والمحافظة على البيئة .

يتبين من خلال هذه الأهداف أن الهدف الرئيسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبتروك وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول ، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلة العرض² .

المطلب الثاني : التعاملات في السوق النفطية

يشكل النفط أكثر السلع تداولاً في التجارة العالمية، يتم تسويقه عبر عدة طرق عقود طويلة الأجل مع الدول المنتجة أو بالشراء النقدي مباشرة من السوق ، فضلاً عن العقود الآجلة ولا تختلف العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية عن

¹ - محمد ختاوي النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص295.

² - نفس المرجع، ص297 ص298.

مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى لأنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة . ولقد واجهت الدول المصدرة للنفط سوقا متنوعة منذ بداية سبعينات القرن الماضي، حيث وجدت أمامها الكثير من المشترين لنفطها بدلا من مشتري واحد أو مشترين يمثلون شركات النفط الدولية ،وقد أثار هذا التنوع في السوق النفطية تغيرا في الأسلوب التعاقدى للمبادلات النفطية الذي أخذ شكل عقود قصيرة الأجل فضلا عن زيادة حجم المبادلات الفورية، إلا انه بشكل عام يمكن تقسيم التعاملات في السوق النفطية الدولية إلى :

أولا: السوق النفطية الفورية :

وتسمى أيضا بالأسواق الحرة أو الآنية ويعود ظهورها منذ نشوء صناعة النفط في العالم ولكنها تطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي وتعكس كلمة (SPOT) فوري بيع وشراء كميات معينة من النفط في المدى القصير ، أما السوق الفورية فتعني الصفقات المحققة على المدى القصير في سوق منتج بالتراضي ويمكن تعريف الصفقة الفورية للنفط بأنها اتفاق لبيع أو شراء شحنة نفط بسعر متفق عليه في وقت التعاقد وتنطبق عادة على صفقة واحدة ويمكن تسعير الشحنة بسعر ثابت أو اعتماد سعر عائم والذي قد يكون وقت التحميل أو وقت تسليمها، وهذا لأجل إدارة خطر تقلب الأسعار ، وهذه السوق تشكل نسبة غير قليلة من مجموع السوق النفطية إذ تتراوح ما بين 15_20% من مجموع الكميات المتبادلة دوليا وتمثل عنصرا أساسيا في التأثير على مستويات الأسعار في الوقت الحاضر من خلال تداول مجموعة من النفوط تبعا لمعيار جودة الإشارة في هذا السوق ، وتتواجد أهم الأسواق الفورية للبتروال الخام في أوروبا (لندن) الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك) آسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية فهي البرنت في أوروبا و خامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ودبي في آسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية، وقد كان التداول في مطلع الثمانينات بشكل يغلب عليه عقود التوريد طويلة الأجل محددة الأسعار مسبقا غير أن الاختلال الذي طرأ منذ أوائل الثمانينات أدى إلى وجود فائض كبير في العرض العالمي للبتروال لم يلبث أن دفع بالأسواق الفورية إلى مرتبة متزايدة الأهمية حيث صارت الأسعار الفورية أساس التعامل في السوق العالمية للبتروال¹.

ثانيا: الأسواق الآجلة :

منذ القدم سعى الإنسان في سلوكه الاقتصادي إلى التحوط من تقلبات السوق في المستقبل مما دفعه إلى السعي لتأمين حصوله على السلعة بسعر معين سواء بالنسبة للمشتري أو للبائع، ولقد أصبحت التعاملات الآجلة أكثر تنظيما بظهور أسواق التبادلات الحديثة ومن أبرزها سوق تبادل شيكاغو التي يرجع تاريخ التعاملات المستقبلية فيها

¹ . محمد أحمد الدوي، مبادئ إقتصاد النفط، ص299.

إلى عام 1840 والنفط الخام كسلعة دولية مهمة جرى التعامل بها في الأسواق الآجلة منذ مطلع عقد الثمانينات من القرن العشرين وتعتبر تلك الأسواق ظاهرة مستحدثة بالنسبة للنفط ، إذ لا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار.

وتختلف الأسواق الآجلة عن الأسواق الفورية بان النفط المتعاقد عليه في الأسواق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل ، ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم.

وتعتبر السوق الآجلة للنفط من أكثر الأسواق نشاطا في العالم، حيث يجد المضاربون والمستثمرون فرص ضخمة في هذه الأسواق لأنها تمكنهم من جني أرباح عن طريق تداول عقود النفط حتى يأتي وقت التسليم بدون القيام بأي عمليات فعلية للشحن والتسليم، ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق هي السوق البترولية المادية الآجلة والسوق البترولية المالية الآجلة¹.

1- السوق البترولية المادية الآجلة : تتم المعاملات في هذه الأسواق بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجاله شهر للبتروال الخام، ويلزم هذا النوع من الأسواق كل من المشتري بتحديد حجم الشحنة والبائع بتحديد تاريخ توفرها في اجل أدناه 15 يوما.

2- السوق البترولية المالية الآجلة : هي عبارة عن سوق مالية (بورصة) ، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عمية ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع البترول الخام والمنتجات البترولية عن طريق التزامات، وأهم هذه الأسواق هي : سوق نيويورك التجارية ، بورصة البترول الدولية في لندن وبورصة سنغافورة الدولية².

المطلب الثالث: التحديات في السوق النفطية العالمية

أظهرت التطورات الحاصلة في السوق البترولية العالمية خلال الأعوام القليلة الماضية وجود تحديات تواجه الدول المنتجة للبتروال حاضرا ومستقبلا في سياسات الطاقات في الدول المستهلكة الناجمة عن المخاوف المتزايدة في مجال أمن الطاقة والاتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغير المناخي والاحتباس الحراري .

أولا: سياسات الطاقة في الدول المستهلكة :

تمثل هذه السياسات تحديات كبيرة للدول المنتجة للنفط لما يكون لها من آثار بالغة تؤثر ليس فقط في الطلب على النفط ، بل كذلك في جوانب أخرى ، إمدادات مصادر الطاقة البديلة والإمدادات النفطية المستقبلية علما بأن بعض السياسات يتم اتخاذها لأسباب ليس لها علاقة بعوامل العرض والطلب ، كما في الدعوة العلنية التي أطلقها الرئيس

¹ محمد أحمد الدروي، مبادئ اقتصاد النفط، ص299.

² سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص34.

الأمريكي التي استهدفت نفط الشرق الأوسط على وجه التحديد وتخفيض اعتماد أمريكا عليه بواقع 75% بحلول 2025 وتجدر الإشارة إلى أن السياسات والإجراءات التي اتخذتها الدول الصناعية في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي أدت إلى تخفيض استهلاك النفط وزيادة درجة كفاءة استخدامه وتشجيع المصادر البديلة التي نتجت عن تغيير جذري في نمط استهلاك النفط واستبداله بشكل شبه كامل بأنواع الوقود الأخرى في قطاع توليد الكهرباء وخلال السنوات الأخيرة في ظل تصاعد أسعار النفط قامت العديد من الدول المستهلكة باتخاذ إجراءات عديدة في مجال الطاقة ومنها تشجيع شركاتها بالاستثمار في مناطق خارج منطقة الشرق الأوسط لاعتبارات سياسية ، وأصدرت قرارات باتجاه زيادة كفاءة الاستخدام وتشجيع ودعم المصادر البديلة لاعتبارات بيئية أو لها علاقة بأمن الطاقة .

ثانيا: الاتفاقيات البيئية العالمية الخاصة بالتغيير المناخي والاحتباس الحراري :

تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيير المناخي وبروتوكول كيوتو المصاحب لها أهم وأشمل الاتفاقيات التي تعنى بشؤون البيئة على النطاق العالمي، إذ تضع تلك الاتفاقية مساراً لما سمي بدول الملحق الأول في الاتفاقية (الدول الصناعية و دول الاتحاد السوفيتي) في السابق لتخفيض انبعاثات الغازات أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن حرق أنواع الوقود الاحفوري المختلفة، ونظراً لأن النفط يشكل أهم تلك المصادر فإن سياسات الحد من الانبعاث لا بد وأن تتركز على تقليص استهلاكه بمختلف الطرق والوسائل وقد ورد بعضها في إحكام الاتفاقية وترك البعض الآخر لظروف كل دولة من دول الملحق وتشير الدراسات العديدة التي أجرتها بعض المصادر ومنها الأمانة العامة لمنظمة الأوبك إلى أن استهلاك النفط وأسعاره وبالتالي عائداته ستتأثر سلباً من جراء تطبيق التزامات كيوتو لتخفيض انبعاث غازات الدفيئة بدرجة تختلف باختلاف السياسات وعدد الدول التي تطبق تلك الالتزامات¹.

وقد أدركت أوبك ودولها منذ البداية خطورة الوضع واحتمال تأثير تلك الاتفاقية عليها وعملت على المشاركة في المفاوضات العالمية الخاصة بموضوع البيئة بالتنسيق مع الدول النامية الأخرى مؤكدة من خلال ذلك على ضرورة حماية مصالح الدول النامية المصدرة للنفط في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو، وتجنب وضع قيود في هذا المجال على الدول النامية المستهلكة للنفط مثل الصين والهند وهما المصدر الرئيسي لنمو الطلب العالمي على النفط في الوقت الحاضر والمستقبل المنظور².

¹ - الذهب الأسود، إضاءات، معهد الدراسات المصرفية، 2013، يناير، العدد 06، السلسلة 05، ص 07.

² - الذهب الأسود مرجع سبق ذكره، ص 07.

المبحث الثالث : التطور التاريخي لأسعار النفط والعوامل المؤثرة عليه و تطور الإيرادات البترولية في الجزائر
يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية ، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف
في سوق النفط وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار النفط إلى عوامل كثيرة تعددت مع التطور التاريخي لسعر النفط .

المطلب الأول : التطور التاريخي لأسعار النفط

منذ أن اكتشف النفط وحتى العقد الثاني من القرن العشرين لم يوجد نظام معين يحدد هيكل الأسعار العالمية له فقد كانت تحدد أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة إلى حد ما تبعا لدرجة التنافس بين شركات النفط، إلا أن السمة الاحتكارية التي كانت تغلب على روح السوق لعبت الدور الأكبر في هذا المجال ، و تميزت أسعار النفط في تلك الفترة بالتذبذب و الاضطراب ففي بادئ الأمر وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى دولارين ثم أدى الاكتشاف بالولايات المتحدة الأمريكية ليصل السعر إلى عشر سنتات و ذلك في أوائل العقد السادس من القرن التاسع عشر وفي عام 1913 كان سعر البرميل عند خليج المكسيك 80 سنتا وانخفض عام 1914 إلى 40 سنتا ، ثم ارتفع إلى دولار و ربع عام 1921¹.

أولاً: تطور أسعار النفط خلال الفترة السابقة لمنظمة الأوبك:

أن الشركات البترولية العالمية الكبرى كانت تعتبر إن انفرادها بالتسعير هو احد أهم أعمدة استمرارها و رخائها ، و تقسم هذه المرحلة إلى:

1- نقطة أساس وحيدة للتسعير : كان يعتمد تسعير النفط الخام و منتجاته على نظام ما كان يسمى "النقطة الأساسية" في أوائل العقد الثالث من القرن الماضي ، عندما كانت الولايات المتحدة و المكسيك هما أكبر دولتين مصدرتين للنفط، ومن الطبيعي أن تؤثر أسعار النفط في هذه المنطقة على أسعار بقية المصدرين الصغار في السوق العالمية².

و قد تمخض هذه النظام عبر اتفاق تم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي : شركة ستاندرد أويل نيوجرسي و شركة رويال داتش و شركة شل و قد طبق سنة 1936 بسعر معلن قدره دولار و تسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي، إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم و مراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك ، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل و يمكن توضيح ذلك بالعلاقة التالية :

¹ - محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سبق ذكره، ص228.

² - محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص263.

$$PV = P_{GM} + C_1$$

P_{GM} : سعر البترول في خليج المكسيك

C_1 : تكلفة النقل من خليج المكسيك إلى ميناء الدول المستوردة¹.

و قد كان هذا النظام مقبولاً إلى حد ما خلال تلك الفترة و حتى الحرب العالمية الثانية و ذلك للأسباب التالية :

أ- كانت الولايات المتحدة الأمريكية وقتها أكبر منتج في الصناعة النفطية و صادرتها من سواحل خليج المكسيك تغطي الجزء الأكبر من الطلب العالمي .

ب- كانت البلدان النفطية في مراحلها الأولى من التوسع في الإنتاج و التنمية .

ج- كان خليج المكسيك هو المكان الوحيد الذي يمكن لمستورد النفط أن يتعاقدوا فيه على عمليتي البيع و الشراء و النقل².

غير أن العوامل التي تم بها تسعير النفط تعرضت لتغيرات هامة خلال الحرب العالمية الثانية و بعدها أصبح نصف الكرة الغربي الذي يمثل المورد الرئيسي للسوق العالمية قد تضاءلت في حين تزايد في الشرق الأوسط³.

2_ الخليج العربي كنقطة أساس ثانية :

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945 إذ انتبهت الحكومة البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية ، و قد اعترضت في ذلك الوقت على نظام التسعير و طالبت أن يكون سعر البترول الخام الذي يتم تسليمه في مكان معين لا يرتكز على سعر تأشيرتي واحد و إنما يقوم على مساواة الأسعار في مكان و بالفعل تم تحديد أسعار البترول العربي في الأسواق المختلفة⁴.

على أساس نفس أسعار خليج المكسيك مضافاً إليها تكلفة الشحن الحقيقية ، و لقد اعتبر ميناء نابولي في إيطاليا نقطة تعادل بين أسعار بترول الشرق الأوسط و أسعار بترول خليج المكسيك⁵.

¹ - نبيل جعفر عبد الرضى، اقتصاد النفط، ص 89.

² - محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، مرجع سبق ذكره، ص 229- 230 .

³ - محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 264.

⁴ - كامل بكري، الموارد اقتصادياتها، لبنان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1990، ص 186- 187.

⁵ - كامل بكري، الموارد واقتصادياتها، مرجع سبق ذكره، ص 187.

3_ اتفاقية مناصفة الأرباح: حتى عام 1950 كانت العوائد النقدية التي تحصل عليها الدول النفطية تحتسب بأسلوب لا علاقة له بالتغيرات التي تحدث في أسعار النفط، و لا يأخذ بعين الاعتبار حجم الأرباح التي تحققها الشركات النفطية على ما تنتجه من النفط الخام، و إنما كانت هذه العوائد تدفع من قبل الشركات على أساس ثابت لكل وحدة نفطية منتجة، وهذا ما يسمى بالإتاوات. أما بين عام 1950 و 1953 تمت اتفاقية بين الدول النفطية و الشركات المنتجة و ذلك لاحتساب عوائد هذه الدول على أساس اقتسام ما يتحقق من أرباح عمليات الإنتاج بصورة متساوية بين حكومات هذه الدول و الشركات المنتجة و ذلك في ضوء الأسعار المعلنة. و قد أدى ذلك إلى قيام الشركات الاحتكارية النفطية بتخفيضات عديدة للأسعار المعلنة للنفط مما أثر كثيرا على عوائد الدول النفطية المصدرة و عليه جاءت مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين الدول النفطية و الكارتل النفطي العالمي، و شهدت فترة الخمسينيات تعاظم و بروز قوة و مكانة الدول البترولية المنتجة و المصدرة في توحيد جماعيا و من خلال دعوتها لتكوين منظمة بترولية دولية في عام 1960 تحمي مصالحها و تنظم استغلاله بين الأطراف المتعاونة و بصورة مستقرة¹.

ثانيا: تطور أسعار البترول من 1960 إلى يومنا هذا (في وجود منظمة الأوبك) :

إن أهم ما يميز هذه المرحلة ظهور متعاملين جدد على غرار منظمة الأوبك و تراجع دور الشركات العالمية الكبرى في السوق العالمي بالإضافة إلى تسجيل تقلبات حادة و متلاحقة في أسعار النفط و على العموم يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مجموعة من الفترات :

1-فترة الستينات : تعد هذه المرحلة هي بداية عصر جديد في السوق البترولية فبعد سلسلة من التخفيضات التي قامت بها الشركات العالمية للبترول و الخصومات التي سعت الدول المستهلكة للبترول إلى الحصول عليها، قامت الدول المنتجة للبترول بإنشاء منظمة الأوبك عام 1960 للتعبير عن مصالحها، و التعاون فيما بينها دون الاستمرار في سياسات الشركات البترولية، تميزت هذه المرحلة بحصول العديد من التطورات و هي كالاتي :

أ- قرر أعضاء منظمة الأوبك خلال مؤتمهم الأول في سبتمبر 1960 أي أن تعديل مستقبلي للأسعار من قبل الشركات يجب أن يلقى موافقة حكومات الدول المنتجة للبترول و يجب مراعاة قواعد الطلب و العرض و خلال مؤتمهم الرابع في افريل 1962 احتجوا ضد قيام الشركات الاحتكارية بتخفيض أسعار البترول و درس المؤتمر سياسة التسعير في المدى الطويل مشددا على ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء²

ب- في نوفمبر 1964 اتفق أعضاء الأوبك في مؤتمر جاكارتا مع الشركات البترولية على ما يلي :

¹ - محمد ازهر السماك، اقتصاديات النفط مرجع سبق ذكره، ص 232

² - محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص 299

-تنفيق الإتاوة : و هي اعتبارها نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الامتياز و تخصم من السعر المعلن .

-تحدد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباح الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل .

-لتضييق الفرق بين الأسعار المعلنة و الأسعار المحققة تمنح الشركات تخفيضا من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5% سنة 1964 و 7.5 سنة 1965 و 6.5 سنة 1966 و بخلاف ذلك تجرى تخفيضات على البترول وفقا لدرجة كثافته .

ج- مفاوضات منظمة الأوبك و شركات البترول سنة 1967 خصصت للتخفيضات التي طرحت في مؤتمر جاكارتا و انتهت إلى :

- تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن عن كل أنواع النفط الخام الذي ينتج في منطقة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972 .

- تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع إلغاء هذه التخفيضات سنة 1975 و قد أدى ذلك إلى انخفاض مجموع الضرائب التي تحصل عليها الدول المنتجة .

2- فترة السبعينات :

إن هذه المرحلة مثلت أبرز و أهم مرحلة تاريخية في مسيرة تطور الصناعة و السعر و العلاقات البترولية و البلدان المنتجة و المصدرة عامة و لمنطقة الشرق الأوسط خاصة، و نظرا لما حصل من تطورات عديدة ساهمت في صنعها العديد من البلدان البترولية و الاقتصادية .

يعكس حال مرحلة السبعينيات و التي جسدت مرحلة الهجوم لاسترداد الحقوق المسلوبة و المستغلة من قبل الشركات الاحتكارية الكبرى¹.

¹ - - محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره ، ص 299

جدول رقم (2.2) : تطور أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1970_1979)

السنوات	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1970	1.67	2.41
1971	2.03	2.71
1972	2.29	2.70
1973	3.05	3.05
1974	10.73	9.67
1975	10.73	8.42
1976	11.51	8.92
1977	12.39	8.66
1978	12.70	7.56
1979	17.25	9.00

من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير الأوبك 1970 / 1979

أطلع عليه بتاريخ 2019/01/19

<https://www.opec.org>

35 : 13 htm

فقد تمكنت الكومة الليبية سنة 1970 من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبتروها بمقدار 30 سنتا للبرميل و رفع معدلات الضريبة المفروضة على الشركات البترولية إلى حوالي 55% بدلا من 50% و قد أدى ذلك إلى تحقيق العراق الكويت ،إيران و السعودية لزيادة في أسعار بترولها بلغت 20 سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى 55% و ارتفع الطلب العالمي على البترول بنسبة 8.5% عام 1970 مقارنة بالسنة التي قبلها ، كما انخفض الإنتاج الليبي من البترول

وفقا لقوانين المحافظة على الثروة البترولية مما أدى إلى نقص المعروض من البترول في منطقة شمال إفريقيا مما أدى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية في أسواق الاستهلاك في أمريكا و أوروبا و اليابان منذ سنة 1969¹.

دخلت الدول المنتجة للبترول مع الأطراف المستهلكة سواء حكومات الدول المستوردة أو الشركات العالمية للبترول في مجموعة من المفاوضات و المؤتمرات خلال تلك الفترة ، و التي كانت تعد نهاية سيطرة الشركات الاحتكارية على السوق و بداية الطفرات النفطية².

2-1 الطفرات النفطية: و قد شهدت هذه المرحلة طفرتين هما:

2-2-1 الطفرة النفطية الأولى : تعرف الأزمات السعريّة في صناعة النفط اختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض و الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية ، في نهاية عام 1973 قررت منظمة الأوبك زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل أي رفع الأسعار ب 400% وهكذا أصبح يشار إلى قرارات تعديل الأسعار و زيادتها في عام 1973/1974 بالصدمة النفطية، مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الصدمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المساندة للكيان الصهيوني في سنة 1974 و تعتبر الصدمة النفطية الأولى بمثابة بدء عهد جديد في صناعة النفط العالمية و بداية الدور المؤثر و الفعال لمنظمة الأوبك، و شهدت هذه المرحلة انتقال قرار التسعير إلى المنظمة بعد أن كان بأيدي الشركات ، كما تميزت بركود اقتصادي عالمي و ميلاد الوكالة الدولية للطاقة عام 1974 كمظهر من مظاهر تكتل الدول الصناعية في مواجهة تكتل الدول النفطية³.

2-2-2 الطفرة النفطية الثانية : شهدت السوق العالمية أزمة البترول الثانية في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي نتيجة العديد من الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط و التي تمثلت في الثورة الإيرانية 1979 و التي أدت إلى تخفيض الإنتاج الإيراني في بداية عام 1979 إلى حوالي 500-700 ألف برميل و انقطاع صادراتها النفطية لغاية مارس من العام المذكور ، و بالنظر إلى الموقع الاستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط و موقعها في منظمة الأوبك ، ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية مما زاد الطلب على البترول لوضع استراتيجيات التخزين خوفا من الرجوع لأزمة أخرى، إلى جانب تزايد دور المضاربين مما ساعد في تفاقم المشكلة و تعميقها في السوق العالمية هي نشوب الحرب العالمية هي نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980⁴.

¹ محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط مرجع سبق ذكره، ص 299

² محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط مرجع سبق ذكره، ص 299

³ سعد الله داود، أزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دار هومة لطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 34

⁴ علي لطفى ، الطاقة والتنمية في الدول العربية، مصر، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2008، ص 184

و قد أفرزت هذه الأزمة العديد من النتائج تمثلت في تقليص حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للبتروول من 53% إلى 33% عام 1982 و هذا لارتفاع عدد البلدان المنتجة خارج منظمة الأوبك التي ارتفع إنتاجها من 8% إلى 32% في نهاية السبعينيات و تضاعفت أسعار البترول لتصل إلى ما يقارب 35 دولار للبرميل وصولا إلى 40 دولار للبرميل عام 1981 و ترتب عنه دخول العالم في موجة ثانية من الركود التضخمي في الاقتصاد الأوروبي و الأمريكي¹.

3- فترة الثمانينيات :

يلاحظ و منذ بداية هذه المرحلة و حتى أواسطها 1980-1985 قد جسدت إضراب و عدم استقرار بل هي مرحلة تراجعية للسعر اسميا وفعليا كما يوضحه الجدول رقم (2-3) بالإضافة إلى محدودية و فعالية منظمة الأوبك و تأثيرها على تنظيم و توجيه السوق و السعر.....الخ²

جدول رقم (2-3) تطور أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1980-1989)

السنوات	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1980	28.64	13.21
1981	32.51	15.57
1982	32.38	16.01
1983	29.04	14.73
1984	28.20	14.89
1985	27.01	14.04
1986	13.53	5.54
1987	17.73	6.29
1988	14.24	4.57
1989	17.31	5.79

من إعداد الطالبتين باعتماد على تقارير الأوبك 1989/1980

أطلع عليه بتاريخ 2019/01/19 <https://www.opec.org>
htm :15 :50

¹ علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 184

² محمد احمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط مرجع سبق ذكره، ص 329

3-1 الأزمة البترولية 1986 : تعتبر هذه الأزمة تاريخية في تطورا لسوق البترولية ، بعد أن تدهورت أسعار البترول إلى ادني مستوياتها أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة للنفط ، ما خلق أزمة حقيقية لها ، خصوصا دول أعضاء الأوبك و قد سمية بالأزمة النفطية العكسية لاختلافها عن الأولى و الثانية ، اللتان نتجتا من نقص في العرض البترولي أما أزمة 1986 فتميزت بفائض في العرض . غير أن هذه الأزمة لم تأتي صدفة أو مفاجئة ، بل بفعل السياسات التي استخدمتها الدول الصناعية الغربية ، فعلى مدى الفترة 1975-1985 ارتفع إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك ، بتشجيع في الدول الصناعية و شركاتها بنحو 8 مليون برميل ، بينما انخفض استهلاك العالم من النفط بنحو 6 ملايين برميل نتيجة تنفيذ برامج صارمة لترشيد الطاقة و إحلال مصادر بديلة محل النفط ، بذلك أخذ إنتاج أوبك في الانخفاض خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات ما دعاها إلى محاولة الدفاع عن هيكل الأسعار بتبني سياسة لوضع سقف لإنتاج المجموعة ، و توزيع الأرباح بين أعضاء المنظمة في صورة حصص في مارس 1982 . كما قامت بعض الدول المنتجة للبترول بريطانيا و النرويج سنة 1983 بتخفيض أسعارها من البترول بمقدار ثلاث دولارات و هذا حتى تجبر دول الأوبك على خفض أسعارها .

لقد ألحق هذه الأزمة أضرارا كبيرة على دول الأوبك حيث قلت عوائدها النفطية مما أجبر بعضها و خاصة ذات الطاقة الإنتاجية المحدودة اللجوء للاقتراض الخارجي في ظل العجز الذي أصبحت تعاني منه ميزانيتها العمومية ¹ .

4- فترة التسعينات : ارتفعت الأسعار في سنة 1990 بسبب الإنتاج المنخفض و المخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج ، بعده دخلت أسعار النفط في فترة انخفاض دائم حتى عام 1994 حيث وصلت إلى ادني مستوى لها منذ عام 1973 و قد نجحت الأوبك في ضبط الحصص و استعادة الأسعار عافيتها عام 1996 إلا أن هذا التعافي لم يدم طويلا ففي عام 1998 شهدت السوق العالمية النفطية أزمة حادة نتيجة انهيار أسعار البترول ² .

¹ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، 1989/1986، الجزائر، دار المهدي للطباعة والنشر والتوزيع 1990، ص 17

² علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 186

جدول رقم (2-4) تطور أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	السعر الاسمي	السعر الحقيقي
1990	22.26	6.38
1991	18.62	5.19
1992	18.44	4.81
1993	16.33	4.61
1994	15.53	4.24
1995	16.86	4.24
1996	20.29	5.01
1997	18.68	4.89
1998	12.28	3.21
1999	17.48	4.62

من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير الأوبك 1999/1990

أطلع عليه بتاريخ 2019/01/19 <https://www.opec.org>

htm :16 :40

1-4 الأزمة النفطية 1998:

وترجع هذه الأزمة إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في يونيو 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من البترول بنسبة 10% . وقد تزامن مع هذا التخفيض مع الأزمة الاقتصادية التي شهد دول جنوب وشرق آسيا والتي أدت إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي العالمي وانخفاض الطلب على البترول ، وقد حاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج ولكن الذي

حدث بعد ذلك أن السوق العالمية للبتروال عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة وبصفة خاصة إيران وفنزويلا، الأمر الذي يعد مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قرارها وانعكس ذلك بمزيد من الانخفاض في أسعار البتروال نتيجة استمرار الفائض من البتروال العالمي و قد أثرت أزمة النفط عام 1998 على اقتصاديات كافة الدول وخاصة المنتجة للنفط¹.

5- الفترة 2000-2009 :

شهدت الفترة من يناير 2000 إلى ديسمبر 2009 تطورا ملحوظا في مستويات أسعار النفط الخام ، حيث ارتفعت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 61.06 في سنة 2009 .

لقد شهد السوق العالمي للبتروال عام 2000 ارتفاعا حادا في أسعار البتروال العالمية نتيجة الرواج الاقتصادي الذي أشهدته دول جنوب وشرق آسيا مرة أخرى ، والتزام دول الأوبك بخفض إنتاجها من البتروال ، الأمر الذي يشكل خطرا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبتروال نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها . فلقد انخفضت الأسعار حلة عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16% عن مستويات 2000 وبالبلغة 27.6 دولار للبرميل، ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب الأمريكي على النفط نتيجة الأداء الاقتصادي الضعيف والإمدادات المتزايدة من بلدان أوبك، وقد انخفضت الأسعار بشكل واضح مع أحداث 11 سبتمبر في الربع الأخير من العام².

وقد ساعدت المشاكل الفنية في عام 2002 إلى صعود أسعار النفط إلى مستوى 23.5 دولار وغذت الاضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003، ليلعب معدل 26.8 دولار للبرميل، وشهد عام 2004 ثورة في أسعار البتروال، إذ ارتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004، ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004. وقد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في ارتفاع الأسعار أهمها :

- الاضطرابات السياسية في نيجيريا واستهداف عمال النفط كل هذا أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2010 .

- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية يوكوس بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل في اليوم.

- الاضطرابات السياسية في كل من فنزويلا والعراق

- إعصار أيفيان في خليج المكسيك والتخوف من قوم شتاء قارص

- تزايد معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين، الهند، ودول جنوب شرق آسيا وغيرها.

¹ علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 186

² علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 187

- ارتفاع نشاط المضاربات على النفط نتيجة التخوف من انقطاع إمدادات البترول لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار¹.

وقد تميزت السوق البترولية عام 2004 بزيادة الطلب على البترول، فارتفع الطلب الأمريكي على النفط المستورد الذي يمثل 57% من إجمالي احتياج السوق المحلي الأمريكي، كما ازداد الطلب الصيني المدعوم بنسبة النمو الاقتصادي المسجلة في الصين والبالغة 11% فقد ارتفعت واردات الصين من النفط خلال الفترة من جانفي إلى جوان 2004 بمعدل سنوي 40%، وكذلك الزيادة في اليابان والدول الآسيوية الأخرى. وقد أدى هذا الارتفاع في الطلب العالمي على البترول إلى تجاوز الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى منظمة الدول المنتجة والمصدرة للبترول أوبك². واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبة 60 دولار للبرميل، حيث بلغ معدل سعر سلة أوبك 57.9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر سبتمبر 2005، و تخطي سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة وبلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي 4.4% وبرميل ي.ي الطلب العالمي 83.3 مليون برميل.

وقد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقام غير مسبوقه تخطت عقبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتتخفف إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية 2006. وقد تضافت مجموعة من العوامل كانت وراء الارتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006 أهمها التوترات في منطقة الشرق الأوسط والاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي، إلا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى تراجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنطقة خليج المكسيك وتباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.

وشهدت سنة 2007 استمرارا في ارتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل في نوفمبر 2007 ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الفصل الرابع³. ويعود التذبذب الحاد الذي شهدته أسعار على مدار 2008 بشكل أساس إلى الأزمة المالية العالمية التي ألفت بظلالها على السوق النفطية العالمية، ثم بعد ذلك أخذت معدلاتها في الانخفاض في عام 2009 ليصل معدلها السنوي إلى 61 دولار للبرميل، على الرغم من انخفاض الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي ويعزى ذلك إلى مرور الاقتصاديات بأسوأ ركود عرقه من ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة الأزمة المالية العالمية وقد بدأت برامج التحفيز الاقتصادي والتي اعتمدها

¹ طارق بن قسيمي، الزهرة فرحاني تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر(1990/2013)، المؤتمر الأول،

السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، الجزائر 2015، ص 4

² ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 04-03

³ طارق بن قسيمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط، مرجع سبق ذكره، ص05

دول عديدة إلى انتعاش اقتصادي والذي انعكس بدوره بشكل ايجابي على تحفيز الطلب على النفط إلى معاودة الأسعار إلى ارتفاعها خلال عامي 2010 و 2011 ليصل معدلها 77.4 دولار للبرميل و 107.3 دولار للبرميل على التوالي¹.

جدول (2-5) تطور أسعار البترول في الفترة 2001-2009
الوحدة : الدولار الأمريكي

السنوات	سعر بترول الجزائر	الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك
2001	24.74	23.12
2002	24.91	24.36
2003	28.73	28.10
2004	38.35	36.05
2005	54.64	50.64
2006	66.05	61.08
2007	74.66	69.08
2008	98.96	94.45
2009	62.35	61.06

من إعداد الطالبتين باعتماد على تقارير الأوبك 2009/2001

أطلع عليه بتاريخ 2019/01/22 <https://www.opec.org>

18 : 10 : htm

¹ محمد أحمد الدروي، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص340

6- الفترة 2010-2014:

في سنة 2010 قامت منظمة الأوبك بخفض الحصص الإنتاجية ليصل إجمالي الخفض إلى 4.2 برميل في اليوم و هو الأعلى مستوى للخفض على الإطلاق ، مما أدى إلى بداية التحسن في أسعار النفط نتيجة لقرارات الخفض المطبقة في عام 2009 و الجدول التالي يوضح أسعار النفط 2010 إلى غاية 2014¹.

جدول (2-6) تطور أسعار النفط في الفترة 2010 - 2014

السنوات	سعر بتروال الجزائر	الأسعار الفورية لسلة خامات الأوبك
2010	80.35	77.45
2011	112.92	107.46
2012	111.49	109.45
2013	109.38	105.87
2014	91.04	96.29

من إعداد الطالبين باعتماد على تقارير الأوبك ووزارة الطاقة بالجزائر

أطلع عليه بتاريخ <https://www.opec.org> 2019/2010

htm :17 :17 2019/01/22

¹-حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر 2015/2000، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، عدد03، 2016، ص87

نلاحظ الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في 2014 و هذا يعود لعدة أسباب أهمها تراجع استهلاك الدول للبتترول و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، و ذلك راجع إلى تطويرها لاستخدام الغاز الصخري مما هيأها لتصبح دولة مصدرة له و بالتالي التقليل من استهلاك النفط . و بقي سعر للبرميل. فض ليصل إلى 30 دولار في مطلع 2016 ، ولم تشهد أسواق النفط عاما أفضل من عام 2017 و الذي شهد صعود الأسعار العالمية ليصل 67 دولار للبرميل و هو المستوى الأفضل منذ منتصف عام 2015 ، ليعود في مارس 2017 للانخفاض إلى 52 دولار للبرميل ليصل في الثلث الخير من الشهر إلى 48 دولار للبرميل و بسبب القصف الأمريكي على سوريا في افريل عادت أسعار النفط للارتفاع لتصبح 55 دولار أمريكي و مع آخر جلسات 2018 لتصل 52.20 دولار للبرميل. و في ماي 2019 تحال واحدا. لة خامات النفط إلى 70.66 دولار للبرميل الواحد¹.

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على أسعار النفط .

العوامل المؤثرة في أسعار النفط ومنها العوامل الاقتصادية والعوامل المناخية والعوامل النفسية والعوامل الفنية والعوامل النقدية والعوامل البيئية.

أولاً: العوامل الاقتصادية

إن الاستقرار في السوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهناك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل :

1-الطلب العالمي على النفط :

إن الطلب على النفط هو عبارة عن مقدار الحاجة الإنسانية المنصبة أو المتركة نحو الحصول على السلعة النفطية "الخام والمنتجات النفطية" في سعر وزمن ومكان محدد ومعلوم بهدف تلبية الحاجة الإنسانية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ولأغراض استهلاكية أو إنتاجية، ومن الجدير بالذكر في هذا الشأن أن الطلب على البترول ليس طلباً ذاتياً، إنما هو طلب مشتق من الطلب على منتجات البترول سواء المشتقة أو المنتجات الصناعية أو الطلب على البترول كمصدر للطاقة، ويتأثر الطلب النفطي بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها

1-1-الطلب على النفط ومعدلات النمو الاقتصادي :يرتبط الطلب على الطاقة ارتباطاً وثيقاً بمستوى

النشاط الاقتصادي ومعدلات نموه التي تعتبر أهم العوامل المؤثرة في حجم واتجاه الطلب صعوداً و انخفاضاً ، ويعبر

¹ حمزة بن الزين، أثر تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر 2000/2015، مرجع سبق ذكره، ص88

عن هذا الارتباط بمرونة الطلب الداخلية التي تحسب بقسمة معدل التغير في الطلب على معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)¹.

تطور الطلب على النفط وتنوعت استخداماته خلال القرن الماضي، إذ بينما كانت حصة النفط حوالي 13% من إجمالي استهلاك الطاقة في بدايته؛ وصلت إلى 40% في نهايته، بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها وهو 47% في أواسط القرن عقد السبعينيات .

وقد سجلت أكثر مراحل الطلب حرجاً خلال عقد الثمانينات، حين حدث انفصام بين معدلات النمو الاقتصادي، ومعدلات نمو الطلب على النفط. فبينما أدى كل نمو اقتصادي بمعدل 1% إلى نمو مواز، فقد اختلت تلك القاعدة منذ الثمانينات، وأصبح يصاحب النمو الاقتصادي خلالها نمو سالب على النفط².

ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى سياسات ترشيد الاستهلاك حيث استطاعت الدول الغربية بعد حرب أكتوبر 1973، أن تمارس قدراً كبيراً من التأثير في آليات السوق، وخاصة في جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياساتها عموماً النفطية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية (IEA) ووضع سياسات صارمة وتنفيذها، لترشيد الطاقة والنفط بصفة خاصة.

ولكن بعد انخفاض الأسعار عام 1986، واستقرارها عند مستوى 18 دولاراً للسنوات العشر التالية، عادت معدلات النمو الإيجابية في الطلب وحدث خلال ذلك تحول في أنماط الطلب العالمي على النفط، فقد صاحب تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي تراجع الطلب العالمي في الدول الصناعية، نمو اقتصادي متسارع، وزيادة في معدلات الطلب في الدول النامية وخصوصاً في آسيا. ويظهر الجدول التالي تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2001-2006)³.

¹ حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، الطبعة الأولى، الكويت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص33

² قصي عبد الكريم إبراهيم، النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية مشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص108

³ قصي عبد الكريم إبراهيم، النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية مشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، مرجع سبق ذكره، ص108

الجدول رقم (2-7) تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2001-2006 (مليون ب/ي)

السنة	الطلب العالمي	معدل النمو %
2001	77.1	0.9
2002	77.7	0.8
2003	79.3	2.1
2004	82.3	3.8
2005	83.3	1.2
2006	84.3	1.2

المصدر : قصي عبد الكريم إبراهيم، النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية(النفط السوري نموذجاً) منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص110

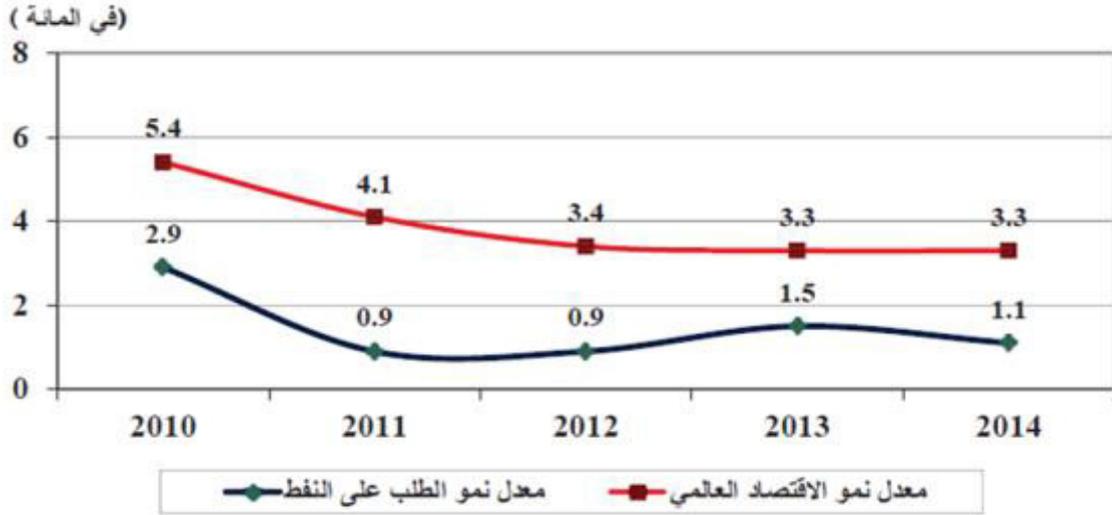
فقد بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط عام 2006 ، 84.3 مليون ب/ي ، بزيادة قدرها مليون برميل عن عام 2005 بمعدل نمو 1.2% و في عام 2004 كان معدل النمو 3.8% ، وإذا قارنا نمو الطلب العالمي خلال 2001-2006 بالنمو الاقتصادي العالمي نجد أنهما يرتبطان بعلاقة طردية (موجبة) ، فيعد نمو الاقتصاد العالمي (الناتج المحلي الإجمالي) المحرك الرئيسي لنمو الطلب على النفط، حيث أدى الانخفاض النسبي لمعدلات نمو الاقتصاد العالمي 2005 بالمقارنة بعام 2004 إلى تباطؤ الطلب العالمي، وقد شهد عامي 2008 و2009 بعض التغيرات المذهلة في ديناميكيات الطلب العالمي على النفط. لقد مهدت صدمات الطلب الايجابية "shock demande positive" التي سادت خلال الفترة 2004-2006 الطريق أمام حدوث صدمة الطلب السلبية "shock demande négative" خلال عامي 2008 و2009 فقد سجل الطلب العالمي على النفط نمواً سلبياً لفترة سنتين متتاليتين ، وهي المرة الأولى التي يشهد فيها الطلب العالمي نمواً سالباً منذ فترة الثمانينات.

وخلال عام 2014 ارتفع الطلب على النفط بشكل مطلق، بواقع 1 مليون دولار وبمعدل نمو يقل كثيراً عن 2013 ، متأثراً بتحسين الطفيف في النمو الاقتصادي العالمي، حيث نعتبر حالة الاقتصاد العالمي معياراً مهماً لمعرفة مقدار الطلب العالمي على النفط وقد استمر تأثير التباطؤ في النمو الاقتصادي على معدلات النمو في الطلب خلال السنوات الأخيرة ، إذ انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي من 5.4% خلال عام 2010 إلى 3.3% خلال 2014 صاحبه انخفاض في معدل النمو في الطلب على النفط من 2.9% في عام 2010 إلى 1.1% في عام 2014¹.

والشكل رقم (-) يوضح ذلك:

¹ قصي عبد الكريم إبراهيم، النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، مرجع سبق ذكره، ص 109 110

الشكل رقم (1-2) النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط (2010-2014)



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2015، العدد 35، ص 119 .

1-2- العوامل الجيو سياسية (الجيو بوليتيكية)

تلعب العوامل الجيو سياسية دوراً هاماً ومؤثراً في التأثير على حجم الطلب البترولي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالتوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي تهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلى المستهلكين ، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع ، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (2000-2010) في تذبذب أسعار إلى مستويات غير مسبوقه ومن أمثلة ذلك :

(أ)-توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت ، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها .

(ب)-التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول العربية مزيد من العقوبات على إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية .

(ت)-أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في تدني أسعار النفط.

(ث)-شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة ، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال إفريقيا ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا .

(ج)- التوترات الجيو سياسية (عدم الاستقرار السياسي) ومشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة .

(د) إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001 أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه ، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام و عام 2002 مقارنة بعام 2000.

في الواقع أن الأعمال الإرهابية، وإن كانت لم تستهدف منشآت نفطية إلا أن الخوف من أن تنتقل هذه الأعمال الإرهابية إلى المنشآت النفطية التي تجعل الأسواق النفطية في حالة من التوتر وعدم الاستقرار وذلك يساعد على ارتفاع أسعار النفط¹.

1-3- التغيرات المناخية :

تؤثر التغيرات المناخية المسجلة خلال السنة على مستويات الطلب في الدول المستهلكة للنفط حيث لوحظ أن مستويات الطلب في الدول المستهلكة تنخفض خلال الثلاثي الثالث من السنة نتيجة ارتفاع درجات الحرارة في مقابل ارتفاع الطلب خلال الثلاثي الأخير والأول من السنة نتيجة انخفاض درجة الحرارة في هذه الدول ومن بين هذه التغيرات المناخية إعصار إيفان فقد توقف إنتاج النفط الأمريكي كما حرم الولايات المتحدة من أكثر 10 ملايين برميل من الإنتاج وذلك في منتصف شهر أيلول 2004.

1-4- المضاربة في الأسواق النفطية :

تعد المضاربة عاملاً رئيسياً في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة و بالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخلصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار النفط مع بداية العقد الحالي شجع الكثير من المضاربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات النفطية الحرة مما ساهم في رفع الأسعار الاسمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008 .

1-5- النمو السكاني :

يعتبر عدد السكان من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الطلب على النفط بصورة مباشرة وأخرى غير مباشرة ، حيث يتمثل التأثير المباشر للزيادة في عدد السكان إلى ارتفاع الطلب على النفط باستعمالاتها المختلفة مثل النقل والتبريد والتدفئة والإنارة بينما يتمثل التأثير غير المباشر للزيادة في السكان في زيادة الطلب على السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها

¹ عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، ص 337-338

استخدام مصادر مختلفة للنفط ، ويبدو الترابط جلياً بين الزيادة في عدد سكان العالم وتزايد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2010 ، فقد ارتفع الطلب العالمي على النفط بحوالي 19.9 مليون ب/ي أي بنسبة 30 % مقارنة بمستوياته لعام 1990 ، مقابل ارتفاع عدد السكان بحوالي 1.6 مليار نسمة أي بنسبة 30 %¹.

1-6-أسعار النفط :

تشير قواعد النظرية الاقتصادية بين سعر السلعة والطلب عليها ، فارتفاع أسعار السلعة يؤدي إلى ارتفاع تكلفة استخدامها وبالتالي إلى انخفاض الطلب عليها ، بينما يؤدي انخفاض أسعار السلعة إلى انخفاض تكلفة استخدامها وبالتالي إلى ارتفاع الطلب عليها ، إلا أن استجابة الطلب للتغير في السعر قد تحدث آتياً في بعض السلع ، بينما تأخذ وقتاً أطول في سلع أخرى. ويعتمد ذلك على طبيعة السلعة. فإن مقدار التغير في الطلب على النفط يعتبر منخفضاً بمقدار التغير في الأسعار على المدى القصير، وهذه سمة هامة للنفط ، فهو المصدر الرئيسي والأهم للطاقة في العالم وتؤدي محدودية قدرة المستهلكين على البحث عن أنواع أخرى من الوقود عند ارتفاع أسعاره على المدى القصير، وعدم توفر بدائل متاحة في قطاعات هامة وحيوية مثل قطاع المواصلات يؤدي إلى انخفاض مرونة الطلب السعرية على النفط ، تعني أن درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر أقل من التغير النسبي في السعر .

1-7-النمو في قطاع المواصلات :

يرتبط الطلب على النفط ارتباطاً وثيقاً بالنمو في قطاع المواصلات ، فبينما يستحوذ قطاع المواصلات على حوالي 60 % من إجمالي الطلب العالمي على النفط ، يعتمد قطاع المواصلات العالمي كاملاً على النفط ، حيث ساهمت المنتجات النفطية بحوالي 96 % من إجمالي استهلاك قطاع النقل والمواصلات العالمي من الطاقة في 2010 .

1-8-سياسات الدول المستهلكة:

ركزت الدول الصناعية سياساتها الطاقوية لأهداف تمثلت في كبح جماح للطلب العالمي على النفط ، وتغيير مزيج الطاقة من خلال إحلال مصادر الطاقة المحلية الأخرى (الفحم، الغاز الطبيعي والطاقة النووية) محله، ومن أهم هذه الأدوات التي لجأت إليها في هذا الشأن، فرض الضرائب المرتفعة على استهلاك النفط ، وتقديم الدعم وتشجيع وتطوير واستخدام بدائل النفط .

¹ - الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجعتها، مجلة النفط والتعاون العربي أوابك، 2011، المجلد37،

2- العرض العالمي على النفط :

يتمثل مفهوم عرض البترول في الكميات التي ترغب وتقدر الدول المنتجة للبترول في تقديمها في السوق البترولية وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويقصد به أيضاً الكمية المعروضة من السلعة البترولية في السوق بغرض تبادلها وتداولها بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة. مع العلم أن العرض النفطي يتأثر بمجموعة من العوامل هي¹:

2-1- الطلب البترولي:

يعتبر الطلب البترولي من المحددات الرئيسية للعرض البترولي ، بحيث أنه إذا لاحظ المنتجون للبترول زيادة في الطلب البترولي فإن ذلك يشجعهم على رفع معروضهم من المادة البترولية في السوق ، وأما إذا حدث نقص أو انخفاض في الطلب فإن ذلك يدفعهم إلى التقليل في الكميات المعروضة ، وما حدث في الآونة الأخيرة والتي عرفت فيها أسعار البترول ارتفاعاً غير مسبوق طالبت الدول المستهلكة للبترول وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المنتجة زيادة المعروض البترولي ، إلا أن استجابة الدول المنتجة كانت ضعيفة بزيادة قدرها 300 ألف برميل في اليوم من البترول الثقيل من طرف السعودية ، وهذا ما بين أن استجابة العرض في الفترة القصيرة لزيادة الطلب تعتمد بالأساس على الطاقات الإنتاجية غير المستعملة².

2-2- مقدار توفر المادة البترولية كاحتياطي بترولي وكمخزون بترولي:

فكلما كان المقدار المتوفر من البترول بكميات كبيرة كلما أثر ذلك ايجابياً على إطالة أمد استمرار العرض البترولي وتزايدده ، بل إن العرض يكتسب مرونة في ذلك. وعكس ذلك يكون في حالة المتوفر من البترول بكميات قليلة أو محدودة .

2-3- الكلفة الإنتاجية البترولية:

هو مقدار ما أنفق على استخراج الوحدة الواحدة ، فكلما كانت الكلفة الإنتاجية صغيرة أو متدنية تكون مؤثرة ايجابياً على استمرار تزايد الإنتاج أو العرض البترولي . وعكس ذلك يكون في حالة كلفتها كبيرة أو عالية فإنها تؤدي إلى انخفاض وتقلص أو تعذر استمرار الإنتاج أو العرض البترولي.

2-4- مستوى التطور الفني والتكنولوجي لمعدات وأدوات الإنتاج:

إن تحسين وتطوير معدات ووسائل البحث ، التنقيب ، الاستخراج ، التوزيع ، النقل يؤدي إلى زيادة إمكانية عرض النفط الخام والقابلية الكبيرة لإحداث التوازن بين العرض والطلب .

¹ الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجعتها، مرجع سبق ذكره، 321-329

² حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سبق ذكره، ص132

2-5- السعر البترولي:

إن مقدار ومستوى السعر للسلعة النفطية من العوامل المؤثرة بصورة كبيرة على العرض فارتفاع السعر وتزايد عموما حافظ مؤثر على زيادة العرض، وعكس ذلك يكون في حالة انخفاض السعر¹.

2-6- مقدار توفر المصادر البديلة وأسعارها:

إن مقدار توفر المصادر البديلة عن البترول وأسعارها هي من العوامل المؤثرة على العرض البترولي ، فإذا كانت المصادر البديلة متوفرة بكميات كبيرة وبأسعار متدنية فإن تأثيرها يكون سلبيا على العرض البترولي ، أي مؤدية إلى تناقصه ، وعكس ذلك يكون في حالة توفر المصادر البديلة بكميات قليلة ، ومن أبرز هذه المصادر: الفحم، الغاز، اليورانيوم، الطاقة الشمسية..... الخ².

ثانيا: العوامل النقدية :

التغير في قيمة الدولار الأمريكي وخاصة بالانخفاض لقيمه أو سعر صرفه فإن ذلك بدوره يؤثر سلبياً على تخفيض للقيمة والسعر البترولي وبالتالي العوائد البترولية . وكما هو معروف أن السلعة البترولية الخام مقيمة قيمتها النقدية دوليا بالدولار الأمريكي. وهذا الارتباط بالدولار الأمريكي ناجم ومرتبط بعوامل عديدة منها تاريخية وسياسية واقتصادية ونقدية نذكر منها :

- مكانة ومركز الصناعة البترولية الأمريكية عالميا من ناحية قدمها وضخامتها وتطورها .
- مركز وتأثير الشركات الاحتكارية البترولية الأمريكية الكبرى على سوق وصناعة البترول العالمية .
- ربط مع تحديد قيمة وسعر البترول بالدولار الأمريكي .
- مكانة وأهمية الاقتصاد الأمريكي في مجموع التجارة والاقتصاد الدوليين .
- اعتماد الدولار الأمريكي منذ عام 1944 كعملة أساسية في النظام النقدي الدولي .
- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كزعيمة ومصدرة فعليا لمجموعة البلدان الرأسمالية والمتقدمة منها خاصة.

إن هبوط سعر الدولار الأمريكي يقلل من القوة الشرائية لدول منظمة الأوبك ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تزيد من الإنتاج ، لقد برز انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من

¹ محمد أحمد الدروي، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص364

² محمد أحمد الدروي، مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص364

السوق الأوروبية ، لذا فإن التحول الكبير في السوق الأوروبية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني.

ثالثاً: عامل الندرة :

يعتبر النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخراً تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الإستراتيجية غير محدد على وجه الدقة .

رابعاً: العوامل الفنية :

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة ، وقد شهد عام 2008 حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدى إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى ، ومن أمثلة ذلك :

- قامت شركة أرامكو بإغلاق رصيف رقم 10 في مرفأ رأس التنورة بسبب اندلاع الحرائق ، حيث يمثل مرفأ رأس التنورة السعودي طاقة لشحن 5.5 إلى 6 مليون طن يومياً من النفط .

- الفيضانات في تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار 180 ألف برميل يومياً .

- التعطيل في بعض مصافي التكرير النفطية الأمريكية ، مثل شركة ميرفيأويل في ولاية لوزيانا .

- وقوع حريق في مصفاة تابعة لمجموعة أكسون وبيل الواقعة في فاولي ببريطانيا ، والتي تبلغ طاقتها الانتاجية حوالي 326 ألف برميل في اليوم¹.

خامساً: العوامل النفسية :

في تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى ، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكل في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط ، كذلك توقع حدوث الاضطرابات ، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة ، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات ، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل :

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان،

¹ محمد أحمد الدروي، مبادئ إقتصاد النفط، مرجع سبق ذكره، ص365

اليمن، مصر وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية (المضاربين) للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط¹.

- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع بالمستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.

- تهديد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محلي السوق والمضاربين اعتقاداً بأنها تخفض إنتاجها من 3 مليون برميل يومياً الذي تقوم بإنتاجها إلى النصف².

المطلب الثالث: تطور الإيرادات البترولية في الجزائر.

تمتاز الإيرادات البترولية بشكل عام بعدم الاستقرار ، وتذبذب حصيلتها نظراً إلى تذبذب أسعار النفط و تغير سعر صرف الدولار ، وهذا ما يؤثر بشكل كبير في الإيرادات العامة للدولة الجزائرية و يوضح الجدول التالي تطور الإيرادات خلال 2000 إلى 2018 و من خلال قراءة الجدول نلاحظ إن الإيرادات البترولية تميزت بعدم الاستقرار و التذبذب في حصيلتها حيث عرفت نمواً إيجابياً و مستمراً من 2002 إلى غاية 2008 و ذلك راجع إلى إصدار القانون الجديد لقطاع المحروقات 07/05 الذي تضمن ضرائب و رسوماً جديدة و نظاماً ضريبياً أكثر تحملاً لتنخفض قيمة الإيرادات البترولية في عام 2009 و ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية 2009 لتعود إلى الارتفاع بعد ذلك و تبلغ 4184.3 مليار دينار عام 2012 و هذا يعود إلى انتعاش أسعار النفط فيما شهد 2014 انخفاضاً حاداً في حصيلة الإيرادات البترولية³.

¹ عماد الدين المريني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 339 340

² عماد الدين المريني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، نفسه ، ص 340

³ د.علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية للفترة 2000/2014، الجزائر، مجلة رؤى إستراتيجية، 2017، ص 104

جدول رقم (8-2) : تطور الإيرادات البترولية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 (الوحدة : مليار دينار

(

السنوات	الإيرادات البترولية	الإيرادات العامة للدولة
2000	1213.2	1578.1
2001	1001.4	1505.5
2002	1007.9	1603.2
2003	1350	1974.4
2004	1570	2229.7
2005	2352.7	3082.5
2006	2799	3639.5
2007	2796.8	3687.8
2008	4088.6	5190.5
2009	2412.7	3676
2010	2905	4392.9
2011	3979.7	5790.1
2012	4184.3	6339.3
2013	3678.1	5940.9
2014	1577.7	4281.2
2015	1722.9	4684.65
2016	1682.55	4747.43
2017	2200	3622.05
2018	2349.69	6424.49

المصدر: معلومات تم الحصول عليها من خلال ،الجريدة الرسمية الجزائرية، 2018/2000

المبحث الرابع : اثر تقلبات أسعار النفط على دول منظمة الأوبك و على الاقتصاد الجزائري و سياسات مواجهتها

ينعكس تقلب أسعار البترول على اقتصاديات الدول المصدرة و الدول الصناعية المستهلكة وأيضا على اقتصاديات الدول المستوردة و بما أن الجزائر دولة مصدرة فعليها مع على دول الأوبك و لمواجهة هذه التغيرات وضعت سياسات للتخفيف من إضرار انخفاض أسعار النفط .

المطلب الأول : اثر تقلبات أسعار النفط على دول الأوبك

لتغيرات أسعار النفط عدة آثار و تداعيات على الدول المستهلكة و الدول المصدرة و تمثلت هذه الانعكاسات في مايلي

أولا : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات الدول المستوردة

إن تأثير ارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول الصناعية يعد محدودا ، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول المستوردة للبترول ، فإن التأثير سيكون سلبيا ، ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي وزيادة نسبة التضخم في هذه الدول ، بل في ميزان المدفوعات والميزان التجاري ، و يتوجب في هذا السياق إلى الإشارة إلى نصف الزيادة في الطلب العالمي على البترول خلال العشرين عاما الماضية . قد حصلت من اقتصاديات الدول النامية ، حيث ارتفع الطلب من هذه الدول من 13 إلى حوالي 30 مليون برميل يوميا ، وبنسبة اعلي من زيادة الطلب في الدول الصناعية لنفس الفترة¹ .

كما يجب الإشارة إلى أن اغلب الزيادة في الطلب المستقبلي ستأتي من الدول النامية وبالذات الدول الآسيوية ويؤدي انخفاض الأسعار للكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة.

وقد تحقق البلدان النامية المستوردة للنفط مكاسب ضخمة من انخفاض أسعار النفط خاصة في حالة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ، كما أن انخفاض سعر النفط يؤدي إلى انخفاض قيمة الواردات من البترول و بالتالي تحسن ميزان مدفوعات الدول المستوردة .

ثانيا : انعكاسات تقلبات أسعار النفط في اقتصاديات الدول المصدرة

طارق بن قسمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر 1990/2013، مرجع سبق ذكره، ص06

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث آثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة ، حيث يؤدي الارتفاع في السعر إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية و انعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد ، كما عززت من قدرات حكومات هذه الدول على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى زيادة حجم الفوائض المالية النفطية ، و توجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية ، استثمارات في الدول الصناعية ، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية ، في المقابل فإن تراجع أسعار النفط يحمل آثارا كارثية على الدول المصدرة للنفط ، سواء تلك الأعضاء في الأوبك أو خارجها ، بالطبع تختلف حدة آثار هذا التراجع بين مختلف الدول النفطية حسب حالة كل دولة على حدى و لا يقتصر هذا الأثر على تراجع معدلات النمو الاقتصادي و إنما يطول أيضا عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح من تراجع أسعار النفط ، خصوصا للدول التي ليس لديها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها في مواجهة الطلب المرتفع عليه¹.

المطلب الثاني : انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي رهين إيرادات المحروقات ، إذ أن الجزائر تنفق 3.5 دولار لإنتاج دولار واحد الأمر الذي يؤكد على ضعف المردودية لمختلف القطاعات الاقتصادية في ظل مواصلة السلطات لعمومية بيع المواد الطاقوية على مستوى السوق العالمية فقطاع الغاز و النفط يمثل 40% من مجموع إجمالي الناتج المحلي في الجزائر و 98% من صادراتها و نحو ثلثي إيرادات موازنتها العامة لكن هذا القطاع لا يوفر فرص عمل سوى ل 2% و يقلص انخفاض سعر البرميل إلى ستين دولار موارد الجزائر المالية بنحو 50%.

أولا : انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد في الجزائر .

1- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: فقد تراجعت مدا خيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث لم تسجل خلال 2015 سوى 14.91 مليار دولار مقابل 27.35 مليار دولار في 2014 أي بانخفاض قدره 45.47%

2_ خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة : حيث تضاعفت عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015. و من المتوقع اتساع هذا العجز في عام 2016 حيث أن تعادل موازنة 2016 يتطلب سعر بترول عند مستوى 110 دولارا.

¹ - طارق بن قسيمي، الزهرة فرحاني، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر 1990/2013، مرجع سبق ذكره،

3_ لمواجهة الانخفاض في المداخل النفطية و الوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات ، الذي انخفضت موارده بشكل حاد ، حيث تراجع ب1.714.6 مليار دج في الفترة الممتدة بين نهاية يونيو 2014 و نهاية يونيو 2015 أي انخفاض ب 33.3 بالمائة على مدى 12 شهرا.

4_ عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.78 مليار دولار في النصف الأول من 2015 ، و هذا بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات . و تبعا لذلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 71 بالمائة في النصف الأول لعام 2014.

5_ انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في 2015 لتبلغ 143 مليار دولار ، مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار في 2013

و في حال انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة ، فإنه لا محال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات في الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو و ضعف خلق فرص العمل في القطاع العام¹.

و تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من انخفاض أسعار النفط إلى جانب ليبيا بحكم الكميات القليلة التي تقوم بإنتاجها إضافة إلى ضعف الاكتشافات التي لم تنجح في تجديد الاحتياطات و تعالي من ضعف الاسترجاع ، وسوف يترك هبوط أسعار النفط إذا استمر لأكثر من ثلاث سنوات آثارا واسعة النطاق ابتداء من تراجع معدل النمو وزيادة عجز الميزانية وانخفاض قيمة العملة المحلية وتراجع فائض ميزان المدفوعات وزيادة البطالة وخفض التحويلات الاجتماعية وتوقف المشروعات خصوصا مشروعات البنية الأساسية وتدفق الاستثمارات إلى الخارج ، ورغم تمتع الجزائر بفوائض مالية سواء كانت احتياطات من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي أو استثمارات في الخارج أو أصول مملوكة لصناديق الاستثمار السيادية ، إلا أن هذه الفوائض ستآكل في 35 شهر وقد تلجأ الجزائر إلى الاستدانة من جديد².

ثانيا : أثر تقلبات أسعار النفط في الموازنة العامة للدولة

تعتمد الجزائر بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازنتها العامة، إذ إن سلوك هذه الأخيرة بتطور تبعاً لسلوك تطور العائدات النفطية، ففي عام 2000 عندما بلغ متوسط سعر النفط 27.6 دولار للبرميل ، بلغت نسبة الإيرادات البترولية إلى الإيرادات الكلية الموازنة 76.8 % إلا أنه تم تسجيل انخفاض طفيف في هذه النسبة في عامي 2001 و 2002 مع انخفاض أسعار النفط.

¹ - عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، منشورات جامعة جيجيل، 2016، ص03

² - عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة مرجع سبق ذكره، ص04

ومنذ عام 2004 اتخذت حصيلة الإيرادات البترولية منحى تصاعديا، بسبب ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، وعرفت أكبر نسبة لها في إجمالي الإيرادات العامة للدولة، لدى بلوغها 78.8% في عام 2008، فيما تراجعت خلال عام 2009 إلى 65.4% بتراجع أسعار النفط، لكنها عادت إلى الارتفاع من جديد خلال الفترة من 2010 إلى 2011 وانعكس أداؤها في السنوات التالية حتى عام 2014، ببلوغها 37.4% فقط بسبب التراجع الذي طرأ على أسعار النفط في ذلك العام .

وعلى جانب النفقات العامة للدولة أثرت تقلبات أسعار النفط فيها كثيرا ، ومع الأخذ في الاعتبار أن تحديد حجم النفقات العامة مسألة مهمة ، ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول ، وهي ظاهرة تزايد النفقات ، وبالتالي فإن من بين العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية .

وبالنسبة إلى الجزائر تعد الإيرادات البترولية من أهم القنوات الفترة، لاعتماد عليها في تغطية نفقاتها العاملة ، ويمكن قياس ذلك من خلال معامل التبعية البترولية ، والمعروف بأنه التسمية بين مجموع النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير الضريبية) وتلك المغطاة بالإيرادات البترولية إلى إجمالي النفقات ، فمنذ عام 2000 عرفت النفقات العامة نمواً مطردا ، بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط¹.

ويلاحظ أن قيمة النفقات العامة شهدت زيادة بنسبة 6.10% خلال الفترة من عام 2000 إلى 2006 ، وفي هذه الأثناء ارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته.

. كما سجل رصيد الموازنة العامة في الجزائر فائضاً مهماً خلال تلك الفترة، وارتفع الفائض إلى 1186.8 مليار دينار في عام 2006 ، برغم ارتفاع حجم النفقات العامة ، وبلوغه 2453 مليار دينار في العام نفسه . وبذلك نستنتج أن عامل قدرة الدولة على تغطية النفقات كان له دور أساسي في تحديد حجم الإنفاق العام في الجزائر ، الأمر الذي يتأتى من حصيلة الإيرادات البترولية ، وبالتالي يتضح لنا جليا أن أسعار النفط تؤثر بصفة غير مباشرة في حجم الإنفاق العام، من خلال توفير الموارد اللازمة لتلك النفقات².

¹. علة مراد دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 110 111

². علة مراد دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 111

المطلب الثالث: سياسة مواجهة تقلبات أسعار النفط من طرف السلطات الجزائرية

لمواجهة هذا الانخفاض يجب على الحكومة ترشيد النفقات العمومية و الواردات و تعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية بغية تفادي كل إشكال تهريب رؤوس الأموال، واتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية و تحييد أثر الصدمة على النمو الاقتصادي شملت ما يلي :

1_ كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار على النمو

2_ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف ، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري . فعلى سبيل المثال قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25 بالمائة مقابل الدولار الأمريكي و ب 7.6 بالمائة مقابل اليورو خلال عام 2015 . و الغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات و تقليل الضغوط الاحتياطيات الدولية .

3_ اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق و خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة و تحقيق وفرات ، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، و انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16% و قد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي و مستشفيات ...) و تقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات و الإسمنت ، و خفض التوظيف في قطاع العام و تفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة¹.

و في جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 رفع بعض الرسوم شملت أساسا الرسم على استهلاك الكهرباء و المازوت، و فرض حقوق جمركية 15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

و هذه الإجراءات تبقى ناجحة في المدى القصير فقط و لذا لا بد من الخروج من نظم الريع التقليدي نحو التنوع الاقتصادي و زيادة الإنتاجية التي هي مفتاح كل المشاكل الاقتصادية.

¹ - عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، مرجع سبق ذكره، ص 04

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص من دراسة الفصل الثاني أن أهم المتغيرات التي تؤثر في مردود ونشاط البنوك التجارية الأسعار وباعتبار أن النفط وفق تغير سوقها وأسعارها وأثرها على الدول سواء المنتجة أو المستهلكة وعليه يمكن تقديم الملاحظات التالية.

- العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة في مؤشرات السوق الدولية للنفط
- الأزمات الاقتصادية التي تحدث في العالم بين الفينة والأخرى
- سعي بعض الدول المنتجة للنفط إلى إيجاد بدائل لصادراتها خارج قطاع المحروقات
- الخلافات الضمنية بين الأعضاء في منظمة الأوبك خدمة لمصالحها الجيو إستراتيجية

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني

الجزائري BNA في ظل تغيرات أسعار

النفط 2018/2010

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصلين السابقين إلى مفاهيم متعلقة بالبنوك التجارية و تقييم أداءها في ظل تغيرات أسعار النفط و تأثيراته على الاقتصاد عامة و على النظام المصرفي على وجه الخصوص . سنحاول في هذا الفصل تطبيق الجانب النظري على أرض الواقع من خلال دراستنا لأداء البنك الوطني الجزائري في ظل هذه التذبذبات في أسعار النفط .

و للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي ارتأينا تقسيم الفصل كالتالي :

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني : خدمات البنك الوطني الجزائري و مهامه

المبحث الثالث : تقييم أداء البنك الوطني الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط (2010-2018)

المبحث الأول : تقديم عام للبنك الوطني الجزائري .

يعتبر البنك الوطني الجزائري كباقي البنوك يقوم بتقييم أداءه المالي لمعرفة نقاط القوة و الضعف في ظل التغيرات المستمرة لأسعار النفط و في هذا المبحث سنقوم بتقديم بطاقة تعريفية عن البنك الوطني الجزائري نشأته وخصائصه بالإضافة الى هيكله التنظيمي و فروعه و مساهماته .

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري .

أولا : التعريف بالبنك الوطني الجزائري .

البنك الوطني الجزائري : هو أول بنك تجاري وطني ، أنشئ بتاريخ 13 جوان 1966 ، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ، كما تخصص إلى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي . و في سنة 1982 تمت إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و هذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة و التنمية الريفية " مهمته الأولى و الأساسية هي التكفل بالتمويل و تطوير المجال الفلاحي. وتم وضع القانون رقم 01-88 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي ، كان له تأثيرات أكيدة على تنظيم و أهداف البنك الوطني الجزائري منها :

- 1- خروج الخزينة من التداولات المالية و عدم تمركز توزيع الموارد من قبلها .
- 2- ¹حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك .
- 3- حرية البنك في أخذ قرارات تمويل المؤسسات.

كما تم سن القانون رقم 10-90 الصادر بتاريخ 14 فرييل 1990 المتعلق بالنقد و القرض . سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجهات الاقتصادية الجديدة للبلاد ، هذا القانون وضع أحكاما أساسية من بينها ، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه إلى تسيير الذاتي. على غرار البنوك الأخرى ، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي ، يؤدي مهنة اعتيادية ، كافة العمليات المتعلقة باستلام أموال الناس ، عمليات القروض و أيضا وضع وسائل الدفع و تسييرها تحت تصرف الزبائن.

¹ - معلومات مستخرجة من موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz أطلع عليه بتاريخ 2019/03/15

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010

وسنة 1995 البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده بعد مداولة مجلس النقد و القرض بتاريخ 5 سبتمبر 1995.

و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج

- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم, المحروقات "

- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".

- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات

وفي شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري

ثانيا : خصائص البنك الوطني الجزائري .

يتميز البنك الوطني الجزائري بمجموعة من الخصائص تجعله في اختلاف و تميز عن باقي البنوك التجارية و تتمثل هذه السمات في :

1- **بنك الجميع و بنك الخبرة الفريدة:** منذ إنشائه سنة 1966، رافق البنك الوطني الجزائري كل شخص طبيعي و معنوي. يحوز البنك الوطني الجزائري على أكثر من 2.6 مليون زبون من الخواص و المؤسسات الناشطة من مختلف الأحجام.

2- **بنك ذو شبكة و عروض متنوعة :** يقترح البنك الوطني الجزائري على كافة زبائنه منتجات و خدمات بنكية و تأمينات بسيطة تتوافق مع القوانين السارية المفعول و بأسعار تنافسية .

3- **بنك تنمية و شريك مصرفي ذو مرجعية :** مع أزيد من 5000 موظف، يدعم البنك الوطني الجزائري كافة الناشطين المحليين في تحقيق مشاريعهم ، وهذا من خلال عروض تمويلية ملائمة و متابعة ذات نوعية وجودة، مما يساهم في تنمية وازدهار الاقتصاد الوطني.

4- **بنك جوارى و شبكة قوية :** وسع البنك الوطني الجزائري شبكته و وضعها تحت تصرف زبائنه 214 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني، تشرف عليها 17 مديرية جهوية للاستغلال . قصد تطوير النقد، يقدم البنك الوطني

الجزائري لزبائنه بطاقات بنكية تسهل عليهم القيام بعملياتهم البنكية اليومية المتنوعة عن طريق وضع 95 شباك بنكي آلي و 145 موزع آلي للأوراق النقدية على مستوى مختلف الوكالات. تأقلمه الجهوي و المحلي و أسلوبه الخاص في العلاقات هي أساس و نقاط قوة تركزه الذي يجعل منه بنك جوارى ضخمة.

5- بنك الرجال و النساء ومدرسة تكوين متواصل : البنك الوطني الجزائري مشهور بصفته مدرسة تكوين متواصل ، يمنح لموظفيه تكويناً مؤهلاً كفواً بحثاً عن التأهيل ، الاحترافية ، المساواة المهنية والتوازن.

6- بنك العلاقات الاجتماعية و المواطنة : ان اختيار البنك الوطني الجزائري يعني الالتحاق بمؤسسة مالية قوية بثقافتها تاريخها و قيمها بالأخص الجوارية، التوفر، السرية و كفاءة عمالها. خلق البنك الوطني الجزائري مع زبائنه علاقات دائمة تقوم على أساس الشفافية و الثقة.

7- الإنصات : اذا كان البنك الوطني الجزائري، بنكا جواريا، يضع الإنصات إلى زبائنه و رضاهم في قلب انشغالاته فانه يمنح زبائنه، قبل كل شيء، مجموعة من المنتجات و الخدمات المتنوعة و ذلك بتجديد نشاطه عن طريق قرارات و أحكام فعالة. البنك الوطني الجزائري يتبنى منهج إنصات أكثر ملائمة متعدد القنوات : الموقع الإلكتروني، مركز الاتصالات، خلية الإنصات، التكفل بالشكاوي، إشهار على مكان البيع و معلومات على مكان البيع ، إضافة إلى ذلك، يكلف البنك الوطني الجزائري موظفيه بخدمة الزبائن، مساعدتهم و توجيههم قصد جعل الخدمة البنكية متاحة للجميع ، هذه بعض التوجيهات التسييرية من أجل جلب الزبون و وضعه في قلب انشغالات البنك ليحظى بأفضل خدمة ممكنة².

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري .

(1) الهياكل الملحقة بالمديرية العامة :

(1) الأمانة العامة

(2) مفتشية الرقابة العامة

(3) المفتشية العامة

(4) مديرية التدقيق الداخلي

(5) مديرية تسيير الأخطار

² - معلومات مستخرجة من موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz أطلع عليه بتاريخ 2019/03/15

(6) مديرية المطابقة

(2) الهياكل التابعة للقسم الدولي :

(1) مديرية التحركات المالية مع الخارج

(2) مديرية العلاقات الدولية و التجارة الخارجية

(3) مديرية العمليات المستندية

(3) الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال و العمل التجاري :

(1) مديرية تأطير الشبكات

(2) مديرية التسويق، الاتصال و التطوير التجاري

(3) مديرية وسائل الدفع و النقد

- الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام :

(1) مديرية تطوير الدراسات و المشاريع

(2) مديرية التكنولوجيات و الهندسة

(3) مديرية الإنتاج و الخدمات

- الهياكل الملحقة بقسم التغطية و الدراسات القانونية و المنازعات

(1) مديرية المتابعة و التغطية و تحصيل القروض

(2) مديرية الدراسات القانونية و المنازعات

(3) مديرية تحصيل الضمانات

- الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات

(1) مديرية المؤسسات الكبرى

(2) مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

(3) مديرية القروض للأفراد و القروض الخاصة

- الهياكل الملحقة بقسم المالية

(1) مديرية المحاسبة

(2) مديرية تنظيم المناهج و الإجراءات

(3) مديرية مراقبة التسيير

4) مديرية السوق المالي

- الهياكل الملحقمة بقسم تسيير وسائل العتاد و الموارد البشرية

1) مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية

2) مديرية الوسائل العامة

3) مديرية المحافظة على التراث

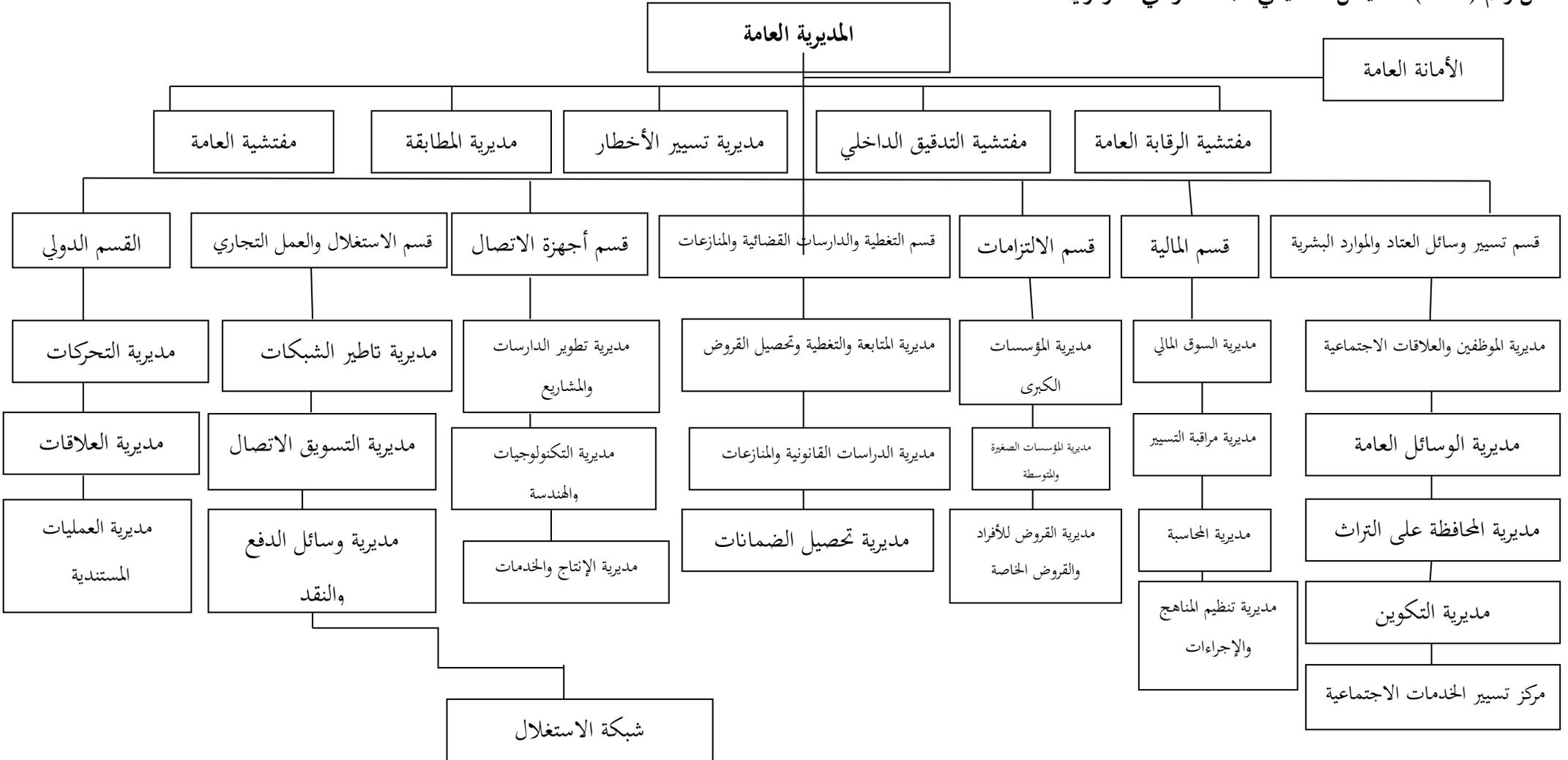
4) مديرية التكوين

5) مركز تسيير الخدمات الاجتماعية

- شبكة الاستغلال : تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال ، تشرف على 211

وكالة تجارية من مختلف الفئات ، موزعة على كافة التراب الوطني.

الشكل رقم (3-1) الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على الموقع www.bna.dz أطلع عليه بتاريخ 2019/03/15

المطلب الثالث : فروع و مساهمات البنك الوطني الجزائري

إن البنك الوطني الجزائري بنك ذا أسهم له فروع على مستوى التراب الوطني و له مساهمات خارج الوطن و تتمثل فيما يلي:¹

أولا : فروع و مساهماته في الجزائر .

- (1) صندوق ضمان الودائع البنكية
- (2) معهد التكوين البنكي
- (3) شركة الخدمات و التجهيزات الأمنية
- (4) شركة النقد الآلي و العلاقات التلقائية بين البنوك
- (5) الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات
- (6) شركة الجزائر للتسوية
- (7) شركة الاستثمار الفندقية
- (8) المعهد الجزائري للدراسات المالية العليا
- (9) صندوق ضمان قروض الاستثمار
- (10) مركز المقاصة البنكية المسبقة
- (11) شركة ضمان القروض العقارية
- (12) شركة تسيير بورصة القيم المنقولة
- (13) شركة الاستثمار المالي
- (14) صندوق التضامن المتبادل لضمان خطر القروض / المرقين الشباب
- (15) صندوق التضامن المتبادل للقروض المصغرة
- (16) تعاضدية ضمان أخطار القروض
- (17) الشركة الوطنية للائتمان الإيجاري
- (18) شركة الترقية العقارية (البنائي)
- (19) شركة ما بين البنوك للتسيير و الخدمات العقارية

¹ - معلومات مستخرجة من موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz أطلع عليه بتاريخ 2019/03/15

(20) الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الحياة (الجزائرية للحياة)

(21) شركة الخدمات البنكية « SPA S.S.B »

ثانيا: فروع و مساهماته خارج الجزائر.

- (1) البنك الجزائري للتجارة الخارجية
- (2) بنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة
- (3) برنامج تمويل التجارة العربية
- (4) الشركة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص
- (5) شركة المغرب العربي للتجارة
- (6) الشركة العالمية للاتصالات المصرفية ما بين البنوك

المبحث الثاني : خدمات البنك الوطني الجزائري ومهامه .

تتعدد مهام البنك الوطني الجزائري حسب أهدافه ، فإذا أراد الريادة و التطور وتحقيق أكبر ربحية و استقطاب العملاء عليه بتقديم عروض جديدة و مختلفة و تمثلت في مجموعة الخدمات المقدمة من البنك ، سنتطرق في المبحث إلى خدمات البنك ومهامه وأهدافه .

المطلب الأول : خدمات البنك الوطني الجزائري

يقدم البنك الوطني الجزائري باقة من الخدمات لاستقطاب العملاء و تمثلت هذه الخدمات في ما يلي :

(1)- خدمة التمويل : و تتمثل في منح القروض بجميع أنواعها ، وصيغ التمويل هي :

(1-1)- القروض الاستهلاكية

(2-1)- القروض العقارية

(3-1)- القروض المدعمة من الدولة

(4-1)- القروض طويلة المدى

(5-1)- القروض متوسطة المدى

(6-1)- القرض الايجاري

(7-1)- القروض بالإمضاءات

(8-1)-قروض الصندوق

(9-1)- القروض الخاصة بالأطباء.

(2)- التوفير و الادخار : و تتمثل في الإيداعات و الإيداع الحر أو ما يسمى بالتوفير وهي كالتالي :

(1-2)- الإيداعات لأجل :

(1-1-2)- إيداع لأجل **DAT** : الإيداع لأجل هو استثمار يجازى بمدة محددة يمكن أن تتراوح بين 03 إلى 120

شهرًا ويمكن إن تكون قيمته بالدينار أو العملة الصعبة . و يكون المبلغ الأدنى 10.000 دج. يتميز هذا الإيداع بالحماية و المرونة و المكافئة .

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010

2-1-2) - سند الصندوق: صيغة "وصل الصندوق" هي ادخار لمدة تتراوح ما بين 3 و 120 شهرا و قسيمات متنوعة حسب اختيار العميل . والمبلغ الأدنى 10.000 دج، تتميز بالضمان و الفوائد و قابلية التحويل¹.

2-2) - الإيداع الحر: وهي دفاتر التوفير التي تمكن العميل من ادخار أمواله وتتمثل في:

2-2-1) - دفتر التوفير بفائدة: تكون نسبة الفائدة فيه تقدر ب 2.5% سنويا و حساب الفوائد كل ستا أشهر، يتميز بالوفرة النقدية و المرونة و المكافئة و الضمان.

2-2-2) - دفتر التوفير بدون فائدة: يتميز بالمرونة و الضمان و الوفرة النقدية.

2-2-3) - دفتر التوفير المغناطيسي: يقترح البنك الوطني الجزائري دفتر التوفير ذو الشريط المغناطيسي علاوة على مميزات دفتر التوفير العادي، إضافة إلى إمكانية القيام بكل عملياتكم البنكية على مستوى الشبايك الإلكترونية للبنك الوطني الجزائري . ويتميز بكونه أكثر عصرنة وراحة واستقلالية وأمان. كما يمكنك من تحديث نسب الفائدة للدفتر.

2-2-4) - حساب التوفير للصغار: يعتبر حساب التوفير للصغار "مستقبلي" منتج استثماري، آمن و مرن، موجه لأطفالكم (البالغين من سنة إلى 15 سنة) يسمح لهم بتوفير مبلغ لتمويل دراستهم مستقبلا، شراء سيارة أو بداية مشروع. هذا الدفتر يمنحكم الحق في الحصول على فوائد مربحة وكذلك يمنحكم البنك الوطني الجزائري إمكانية اختيار صيغة دفتر توفير بدون فائدة وهذا حسب رغبة العميل ، يمكن فتح عدة حسابات، أي حساب لكل واحد من أطفالكم ، و يتميز بالمرونة و المكافئة و نسبة فائدة ثابتة و جد تنافسية تصل الى 3% في السنة (بالنسبة لصيغة حساب بفائدة) .

2-2-5) - الادخار للتقاعد (شحيحي): يمنح البنك الوطني الجزائري إمكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل (FSIE) . حيث تمكن أسهم هذا الصندوق من رفع وزيادة رأس المال المدخر و الاستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح عند التقاعد و تتميز بالحصر و انخفاض السعر و المرونة

المطلب الثاني : الخدمات البنكية عن بعد .

إن من اهم الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري هي الخدمات عن بعد والتي تمكن العميل من الولوج الى الموقع و أخذ كل المعلومات التي يحتاجها و الاجابة عن كل تساؤلاته.

1) - التجارة الخارجية : يتكفل البنك الوطني الجزائري بكافة عمليات التجارة الخارجية مستعينا في ذلك بشبكته الواسعة ، فروع وشركائه في كل من الجزائر والخارج ، وكذا شبكته المتنوعة من المراسلين البنكيين الأجانب .

1-1) - التوطين المسبق: تستوجب كافة التعاملات مع الخارج التوطين المسبق و تخضع لشرط التسجيل و الموافقة على التوطين الإلكتروني المسبق: تحويل، تحصيل الأموال، الالتزام، التخليص الجمركي و كل إجراء نهائي للتوطين. ولهذا الغرض،

¹ - معلومات مستخرجة من موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz أطلع عليه بتاريخ 2019/03/15

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010

وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، خدمة مرتبطة مباشرة بالانترنت تسمح لهم بتسجيل و تقديم طلبات التوطين لهماكل البنك المكلفة بهذا القسم:

<http://www.bna-dz.com/login.php>

1-2-1- القرض المستندي : و هناك نوعين هما :

1-2-1-1- القرض المستندي لتحقيق عمليات الاستيراد: يمكن من الاستفادة من إرشادات و مرافقة الخبراء الموضوعين تحت التصرف من أجل التقييم المالي للعقود . كما يمكن تحسين فعالية العمليات فور إصدار قرار الموافقة على القرض من قبل البنك الوطني الجزائري الذي يتحقق من صحة الوثائق .

1-2-2-1- القرض المستندي لتحقيق عمليات التصدير: و يمكن الاستفادة من مساعدة و التزام البنك الوطني الجزائري استعادة المنتج بالامتثال الصارم لنظام الصرف المعمول به .

1-3-1- الضمانات الدولية: يلتزم البنك الوطني الجزائري بدعمكم سواء كانت عملية تصدير أو استيراد. وفي هذا الإطار، يقترح عليكم البنك الوطني الجزائري ، تحت شروط معينة ، منح ضمانات بنكية دولية لفائدة زبائنه (يمكن إرفاق العقد بنماذج مثل: ضمان الصفقات, استرجاع الودائع والأداء الجيد).

1-4-1- الدفع المستندي : هو وسيلة بسيطة وفعالة لإنجاز المعاملات الخارجية بنجاح وهو ذو استعمال متكرر في إطار الصفقات التجارية المستمرة ، كما أنه سهل التنفيذ و التسيير . يمكن تحقيق الدفعات المستندية من خلال الشبكة الموزعة عبر الوطن. وتبقى معالجة هذه العمليات من صلاحيات الوكالة التي تم بها التوطين.

الشبكة المحلية: <http://www.bna.dz/index.php/fr/trouver-une-agence>

1-5-1- التحويلات الدولية : إذا كنت زبون للبنك الوطني الجزائري ، يمكنكم بسهولة إرسال واستلام الأموال من/ في حسابكم الخاص إلى أي حساب بنكي في العالم، وفقا للنظام المعمول به ، ووضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرفكم

إمكانية الولوج إلى احد أفضل أنظمة الدفع و الاتصال في العالم: **SWIFT**

1-6-1- التصدير من غير المحروقات : البنك الوطني الجزائري يقدم لكم التأطير الأفضل و المتابعة الجيدة لتحقيق عمليات التصدير من غير المحروقات. ويساعدكم البنك أثناء مرحلة البحث و مرحلة التصدير بما يلي :

1-6-1-1- بتزويدكم بكافة المعلومات الضرورية حول البلد المنشود (التشريع النقدي، المالي و القانوني).

1-6-2-1- تزويدكم بالمعلومات التجارية المهمة الخاصة بشركائكم .

1-6-3-1- مساعدتكم و إرشادكم خلال الصالونات و المعارض في الجزائر و كذا في الخارج.

1-6-4-1- مساعدتكم أثناء مرحلة التفاوض على العقد التجاري.

1-6-5-1- إرشادكم فيما يخص إجراءات الدفع و الضمانات المفروضة على المشتري.

- 1-6-6- (6-6-1) - مساعدتكم في التمويل المسبق لعملية التصدير، عن طريق قروض خاصة بالتمويل المناسب . هذه الأخيرة تلاءم نشاطكم الإنتاجي وتحضير المنتجات الموجهة للتصدير.
- (2) - الخدمات عن بعد : و تتمثل في :
- (1-2) - الخدمات البنكية الالكترونية .
- (2-2) - الخدمات البنكية عن طريق الهاتف .
- (3-2) - خدمات تبادل المعطيات المرقمنة .
- (4-2) - خدمة الدفع عن طريق الانترنت .
- (3) - الخدمات الائتمانية: و تتمثل في:
- (1-3) - بطاقة الدفع الالكتروني .
- (2-3) - البطاقة البنكية الدولية .
- (4) - خدمات التأمين البنكي : و هي :
- (1-4) - التأمين على الأشخاص .
- (2-4) - التأمين على الممتلكات .

المطلب الثالث: مهام البنك الوطني الجزائري وأهدافه .

للبنك الوطني الجزائري عدة مهام على عاتقه تنفيذها ومجموعة أهداف يسعى إلى تحقيقها و هي كالتالي :

أولا: مهام ونشاطات البنك الوطني الجزائري:

- (1)- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص كما أن البنك يسمح بتسديد إما نقدا أو الأجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك يصدر وصولات استحقاق وسندات (وتتم عملية الاقتراض من أجل تغطية الحاجيات التي يتطلبها نشاط معين).¹
- (2)- استقبال عمليات الدفع التي تتم نقدا أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطين domiciliation والتحصيل le Virement ورسالة القرض وجميع عمليات البنك
- (3)- يضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
- (4)- توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها.
- (5)- اكتساب جزئي أو كلي سواء بضمان أو بدون ضمان ناتج عن تحقيق نهاية جيدة لعملية التنازل عن جميع الديون والتي تتم دفعها مباشرة من طرف المدين.
- (6)- يقوم بجمع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخضم / شراء أوراق تجارية وصولات (BON) الدفعات المبالغ المصدرة من طرف الخزينة العامة أو الشركاء العموميين LES PUBLIQUES COLLECTIVITES الالتزام عند حلول موعد الاستحقاق والذي يحول إلى أمر ناتج عن العمليات الصناعية والتجارية والزراعية أو المالية وكذلك العمليات التي تتم عن طريق هيئات وإدارات عامة تتفاوض في وضع بعض الإبعاد و إعادة خصم القيم .
- (7)- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- (8)- التمويل بشتى طرق عمليات التجارة الخارجية:
- (9)- استقبال في شكل وديعة مبالغ السندات LES TITRES.
- (10)- استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفنتجة، سند الأمر ، شيك، فواتير، أو وثائق أخرى تجارية و مالية)

1 - أطلع عليه بتاريخ 2019/03/15 www.bna.dz معلومات مستخرجة من موقع البنك الوطني الجزائري

(11)- يلعب دور الوساطة في عمليات الشراء أو البيع وكذلك الأوراق العامة كالأسهم، السندات، و خصوصا القيم المنقولة.

(12)- يقوم بجميع عمليات التبادل سواء كانت نقداً أو لأجل كذلك عمليات تعاقد من أجل الإقراض و الاقتراض.

(13)- قبول جميع العمليات المتعلقة بتظهير الاعتماد المستندية، ضمان تنفيذ جيد للعقد نهاية جيدة لعملية التسديد، مراقبة جميع العمليات من البداية ، يؤمن خدمات المؤسسات الأخرى و المتعلقة بالقرض.

(43)- اكتساب أموال من العمليات التالية: البيع، الإيجار وجميع العمليات المنقولة والغير المنقولة التي تخصص نشاط البنك أو المتعاملين معه.

(15)- البنك الوطني الجزائري يقوم بجميع المهام مهما كان شكلها والتي لها فوائد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية وتسعى إلى تحقيق أهدافه وتطوير الأعمال الخاصة به.

(16)- البنك الوطني الجزائري BNA يعمل على تسيير أعماله بصفة مباشرة أو غير مباشرة لحسابه أو لحساب أطرافه لوحده أو مع شركائه في جميع الأعمال التي تدخل في تحقيق أهدافه لذلك يقوم بإنجاز الأعمال والمرتبطة بأهدافه في إطار تنظيمي بالإضافة إلى عدة خدمات أخرى متعددة الأنواع :

- كفتح الحسابات و منح الشيكات .

- خدمة التعهدات أو الاتفاقيات.

- تأجير الخزائن الحديدية .

- طلب معلومات اقتصادية من البنوك.

ثانيا : أهداف البنك الوطني الجزائري.

للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف تتمثل في :¹

(1)- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل ولايات الوطن .

(2)- إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية .

(3)- ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض وجذب الودائع .

¹ -- معلومات مستخرجة من موقع البنك الوطني الجزائري www.bna.dz أطلع عليه بتاريخ 2019/03/15

(4)- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي .

(5)- الدور الفعال في أحداث التنمية الاقتصادية .

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010

المبحث الثالث : تقييم أداء البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط (2018-2010) .

نحاول من خلال هذا المبحث عرض النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا باستخدام مؤشرات تقييم الأداء المالي التي تم حسابها انطلاقا من القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري وتحليلها و تقييم أداء البنك في ظل تغيرات أسعار النفط في الفترة المدروسة .

المطلب الأول : مؤشرات الربحية

قمنا في هذا المطلب بحساب مؤشرين وهما : المؤشر الأول هو معدل العائد على حقوق الملكية والمؤشر الثاني هو معدل العائد إلى إجمالي الإيرادات وتقييمنا أداء مؤشر الربحية في ظل تغيرات أسعار النفط (2018-2010) .

أولا : حساب مؤشرات الربحية

يمثل الجدول التالي حساب مؤشرات الربحية في الفترة بين 2018-2010 و أسعار النفط المقابلة لتلك الفترة.

جدول (3-1) : مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري (2018/2010) سعر النفط:دولار

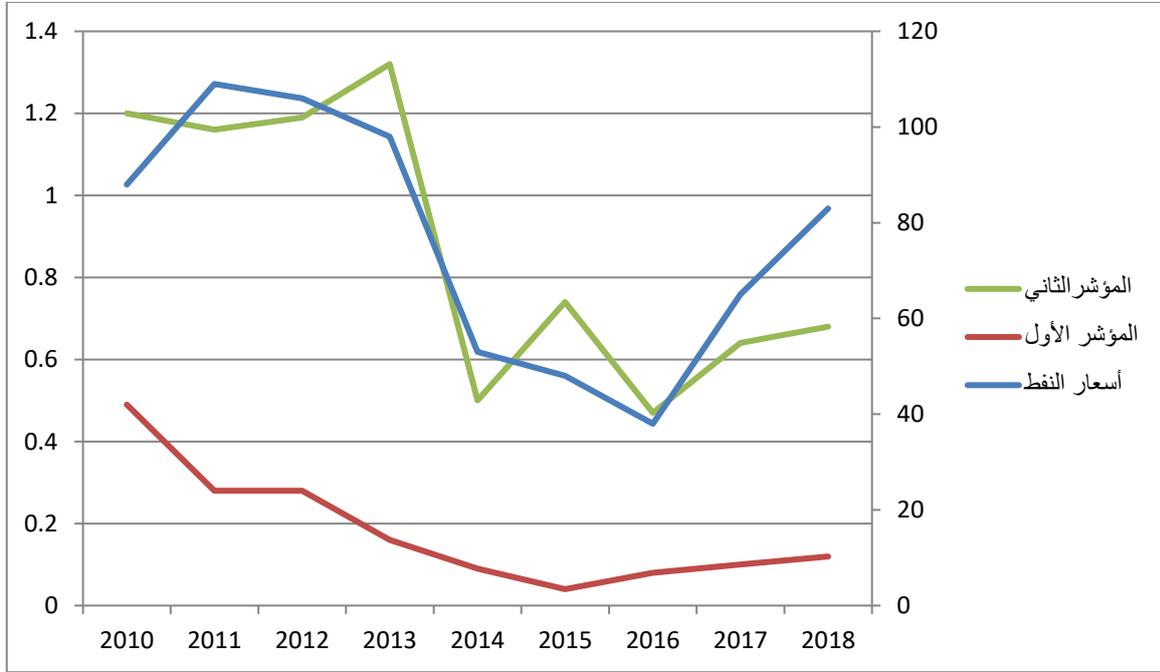
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر الاول	0.49	0.28	0.28	0.16	0.09	0.04	0.08	0.10	0.12
المؤشر الثاني	0.71	0.88	0.91	1.16	0.41	0.70	0.39	0.54	0.56
سعر النفط	88	109	106	98	53	48	38	65	83

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات من www.bna.dz تم الاطلاع عليها بتاريخ

2019/03/15.

أسعار النفط: www.opec.org

الشكل (3-2): مؤشرات الربحية للبنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط (2018/2010)



المصدر من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (3-2)

ثانيا : تقييم مؤشرات الربحية في ظل تغيرات أسعار النفط

انطلاقا من نتائج حساب مؤشر الربحية سنقوم بتحليل وتقييم هذا المؤشر .

(1)- تحليل و تقييم مؤشر نسبة العائد إلى حقوق الملكية

اظهر هذا المؤشر تذبذبا ملحوظ خاصة في بداية 2013 حيث بلغ 0.16 و في هذه الفترة لاحظنا انخفاض لأسعار النفط و ذلك بقرار من منظمة الأوبك بخفض سعره نظرا لزيادة المعروض النفطي ، وتعتبر اقل نسبة وصل إليها المؤشر في فترة الدراسة سنة 2015 حيث وصل إلى 0,04 ليعود ليرتفع سنة 2016 إلى 0,08 ويتواصل في الارتفاع والتحسن ليصل 0,10 سنة 2017 و 0,12 سنة 2018 حيث لم يعرف هذا المؤشر استقرار وهذا راجع إلى زيادة أو انخفاض في صافي الأرباح أو ما يسمى بالعائد الذي يحققه البنك هذا من جهة ومن جهة تغير في قيمة حقوق الملكية وهذا ما تترجمه العلاقة بين البسط والمقام حيث كلما ارتفع المقام مقابل ثبات البسط أو العكس . وعليه فإن التغير في أسعار النفط مرتبط بالمعروض النفطي للدولة و بتخفيض سعره أصبحت إيرادات

الجزائر منخفضة باعتبارها دولة نفطية مصدرة له، ان ارتفاع إيرادات الجزائر البترولية جعلها ترفع من نفقاتها و عليه تزداد مداخيل المؤسسات و عليه مداخيل الأفراد في المؤسسات و بزيادة الدخل يصبح أمام الفرد قرار الادخار ضروري و يتجه نحو البنوك التجارية و وديعته تتجه للاستثمار وتحقيق أرباح و عليه فان ارتفاع أسعار النفط يؤثر بطريقة غير مباشرة على عمل البنوك التجارية

(2)- تحليل و تقييم مؤشر العائد إلى الإيرادات .

تمثل هذا المؤشر مع سلوك المؤشر السابق. حيث شهد تغيرات كثيرة فبعد أن حقق نسبة 0,71 سنة 2010 ارتفع نسبة 2011 إلى 0,88 وواصل الارتفاع إلى 0,91 سنة 2012 . واعلي نسبة وصل إليها كانت سنة 2013 بنسبة 1,16 ليعود للانخفاض مرة أخرى في سنة 2014 كذلك الحال في أسعار النفط بعد إعلان وزارة الطاقة دعم و تطوير الإنتاج النفطي و الغاز الصخري بعد انخفاض سعر في تلك السنة و أصبح الإيرادات البترولية في الجزائر تقدر ب 1577.7 بعدما كانت سنة 2013 تقدر ب 3678.1 و هذا جعل من إيرادات كل المؤسسات المالية التي تستفيد من ارتفاع أسعار النفط تتكبد خسائر في حالة ما إذا انخفض و هو الحال في البنك الوطني الجزائري ، كما لاحظنا ارتفاع مؤشر العائد إلى الإيرادات سنة 2015 ثم ينخفض مرة أخرى والملاحظ من خلال هذا المؤشر زيادة وتطور ملحوظ في السنوات الأولى أما السنوات الأخيرة قد تراجعت السنة مقارنة بما قبلها كذلك هو الحال بالنسبة للإيرادات البترولية في الجزائر وهذا يفسر أن هناك تراجع في السياسة المنتهجة من طرف الدولة لتسيير مواردها و سياسة البنك في زيادة أرباحه في حال انخفضت الموارد و ذلك بفتح مجالات عمل مصرفية جديدة لحماية البنك في حال الوقوع في أزمة انخفاض حادة للنفط .

وعليه و من خلال دراستنا لمؤشرات الربحية في الفترة 2010-2018 لاحظنا انخفاض للإيرادات و الأرباح الصافية للبنك الوطني الجزائري ورافق ذلك انخفاض سعر النفط و عليه العلاقة طردية فإذا انخفضت الإيرادات البترولية انخفضت معها إيرادات البنك والعكس صحيح.

المطلب الثاني: مؤشرات السيولة.

اعتمدنا على مؤشرين لحساب السيولة ، المؤشر الأول هو نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات و المؤشر الثاني نسبة النقديات إلى إجمالي الودائع والمتمثل في المعدل النقدي . وسنقوم بتقييم هذا المؤشر في ظل تقلبات سعر النفط .

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010

أولا : حساب مؤشرات السيولة

يلخص الجدول التالي حساب مؤشرات السيولة وأسعار النفط المتماشية مع تلك الفترة .

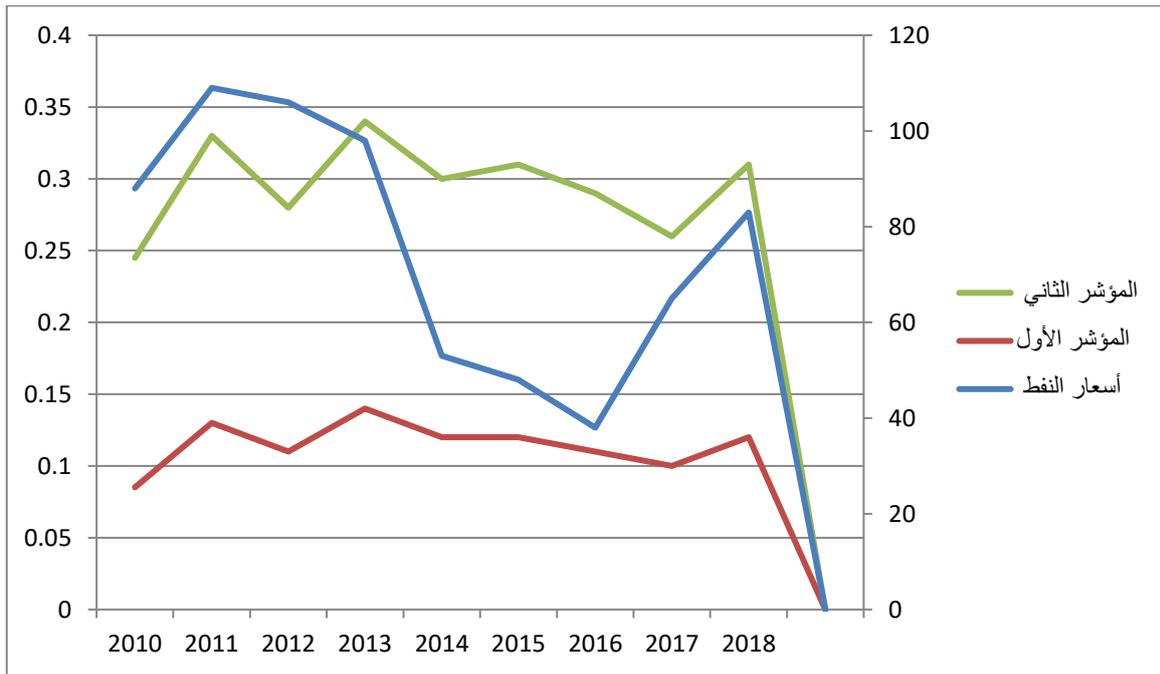
الجدول (3-2) : مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر الأول	0.085	0.13	0.11	0.14	0.12	0.12	0.11	0.10	0.12
المؤشر الثاني	0.16	0.2	0.17	0.2	0.18	0.19	0.18	0.16	0.19
سعر النفط	88	109	106	98	53	48	38	65	83

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معلومات الموقع www.bna.dz

أسعار النفط: www.opec.org

الشكل (3-3): مؤشرات السيولة للبنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط (2018/2010)



المصدر من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (3-2)

ثانيا : تقييم مؤشرات السيولة في ظل تغيرات أسعار النفط .

تعتبر السيولة من أهم الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها للوفاء بالتزامات اتجاه الأطراف الخارجية وقد تم

التطرق إلى:

(1)- مؤشر النقدية إلى إجمالي الموجودات

أظهر هذا المؤشر ارتفاعا فبعد أن سجل نسبة 0,085 سنة 2010 ارتفع سنة 2011 بنسبة 0,13 كما سجل تماثل في سنة 2012 و2016 نسبة 0,13 كما سجل تماثل في سنة 2012 و 2016 نسبة 0,11، وسنة 2014، 2015، 2018، نسبة 0,12، ونتجت هذه الارتفاعات نتيجة الانخفاض في حجم الموجودات خلال تلك السنوات حيث وصل 2828633272 مليار دينار سنة 2017. وهذا الارتفاع ناتج عن زيادة النقديات، فمن الملاحظ سيولة البنك للبرميل، ترة عملت على تجاوز الانخفاضات المتتالية لأسعار النفط و استفادت من ارتفاع سعر نفط خام الجزائر سنة 2014 الذي أصبح 62.53 دولار للبرميل مقابل السعر العالمي الذي لم يتعدى سقف 53 دولار للبرميل. وأصبح النقديات نقطة وفاء للالتزامات البنك بعد الاستفادة من هذا الارتفاع في سعر النفط.

(2)- مؤشر النقدية إلى إجمالي الودائع

أظهر هذا المؤشر سلوكا مشابها لسلوك المؤشر السابق، فسجل انخفاض وارتفاع متذبذبا خلال الفترة المدروسة، فبعد أن سجل نسبة 0,16 سنة 2010 ارتفع سنة 2011 إلى 0,20 تماثلا مع سنة 2013 وهي أعلى نسبة تم تحقيقها ليعود للانخفاض سنة 2014 و2016 بنفس النسبة كذلك هو الحال بالنسبة لسنة 2015 و2018 حيث سجلت نسبة 0,19، ونتجت هذه الانخفاضات إلى زيادة حجم الودائع بينما النقديات ترتفع بصورة بطيئة. حيث أن فترة 2016 تراجع سعر البترول بنسبة 15.02% وهو ادني مستوى منذ 12 سنة، هذا ما جعل البنوك تضع إغراءات و تفتح المجال للاستثمارات لتغطية العجز فارتفعت الإيداعات و تم توجيهها للاستثمار للمحافظة على الاقتصاد و تجنب الوقوع في أزمة فبعد الانكماش الحاد سنة 2012 جاء الانخفاض الكبير سنة 2016 فالبنوك ملزمة بتسديد التزاماتها اتجاه الدولة أو اتجاه البنوك الأخرى لذا ارتفعت الودائع لتوجه للاستثمار الذي يعود بفوائده.

المطلب الثالث: مؤشرات ملاءة رأس المال

اعتمدنا على مؤشرين في هذا المطلب المؤشر الأول مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات والمؤشر الثاني نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010

أولاً: حساب مؤشرات ملاءة رأس المال

يمثل الجدول حساب مؤشر حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات و الى إجمالي الودائع في ظل تغيرات اسعار النفط

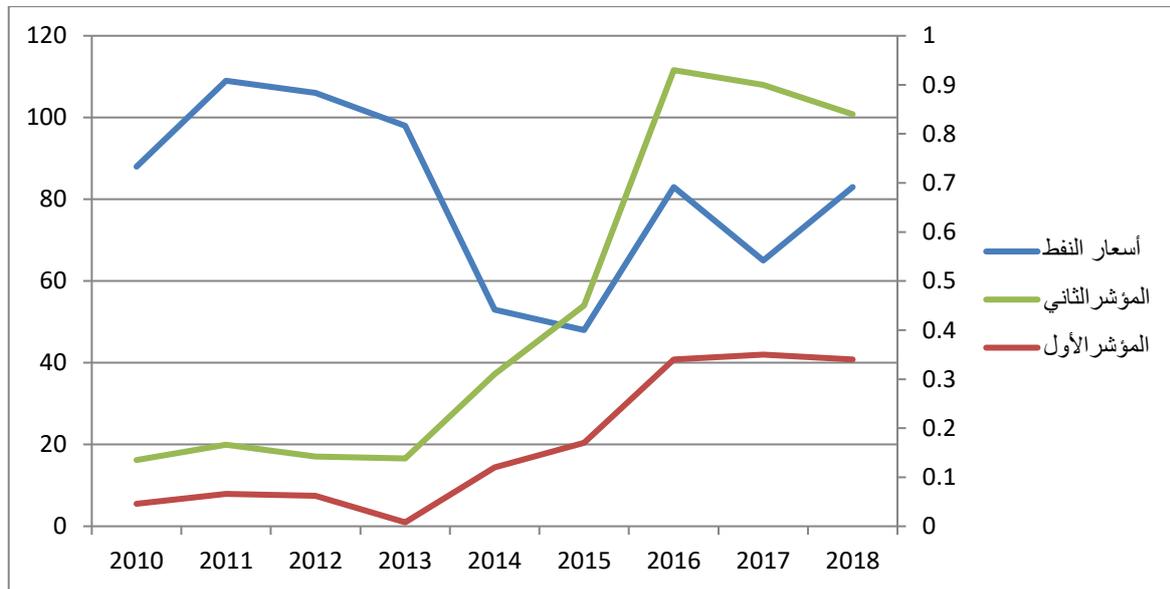
الجدول (3-3): مؤشرات ملاءة رأس المال للبنك الوطني الجزائري (2018/2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر الاول	0.046	0.066	0.062	0.08	0.12	0.17	0.34	0.35	0.34
المؤشر الثاني	0.089	0.10	0.08	0.13	0.19	0.28	0.59	0.55	0.50
سعر النفط	88	109	106	98	53	48	38	65	84_80

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعلومات من الموقع www.bna.dz

أسعار النفط: www.opec.org

الشكل (3-4): مؤشرات ملاءة رأس المال للبنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط (2018/2010)



المصدر من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (3-3)

ثانيا : تقييم مؤشرات ملاءة رأس المال في ظل تغيرات أسعار النفط .

1- مؤشر نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

أظهرت هذا المؤشر تراجع كبير خلال الفترة المدروسة في النسب التي سجلها حتى سجل أدنى مستوياته في سنة 2013 بنسبة 0,08 بعد أن سجل سنة 2017 بنسبة 0,35 وهو يعتبر أعلى نسبة مسجلة مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بسبب التحسن الملحوظ في قيمة حقوق الملكية. و راجع هذا التحسن إلى ارتفاع سعر النفط فقد أكد تقرير منظمة الأوبك أن الجزائر ارتفع متوسط إنتاجها النفطي الجزائري الذي بلغ 1.039 مليون برميل يوميا في شهر جوان من 2017 مقابل 1.030 مليون برميل يوميا في شهر ماي و على الرغم من ضغط الولايات المتحدة الأمريكية على خفض سعره لكن بقي 65 دولار للبرميل فأصول البنك إذا طرحنا منها التزامات البنك اتجاه الآخرين نجد حق الملكية و بما أننا وجدنا تحسن و ارتفاع في حق الملكية معنى ذلك أن البنك سيولته و أرصدته في البنك المركزي و لدى المراسلين قادرة على تسديد التزاماته و رأس ماله ملائم لمواجهة خطر انخفاض سعر النفط .أي كفاية رأس المال التي يجب إلا تقل عن 10% من أصول البنك وذلك حسب لجنة بازل للرقابة المصرفية و هذا لمواجهة أي خسائر محتملة في حال انخفاض سعر النفط و تأثيره على الاقتصاد الجزائري ككل .

2 - مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

أخذ هذا المؤشر في منحها نفس سلوك المؤشر الذي سبقه (مؤشر نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات) فبعد أن بلغ سنة 2010 نسبة 0,089 عاد ليرتفع سنة 2011 ليصل 0,10 ثم ينخفض في سنة 2012 بنسبة 0,08 ليصل لأعلى نسبة سنة 2016 بنسبة 0,59 وهي أفضل نسبة تسجلها خلال السنوات السابقة واللاحقة. و في هذه السنة لاحظنا في خصوم البنك الوطني الجزائري ما قيمته 340355168 مليار دينار للبنك المركزي وهذا ما جعل أصول البنك مخصومة منها التزاماته تعطي نسبة منخفضة لحقوق الملكية وهذا التراجع يترجم نتيجة لزيادة حجم الودائع ويرجع إلى انخفاض حقوق الملكية. فهنا انتهج البنك الوطني الجزائري سياسة لتحوط لتجنب الانخفاض الحاد الذي حدث في أسعار النفط سنة 2016.

المطلب الرابع: مؤشرات توظيف الأموال

اعتمدنا على مؤشرين المؤشر الأول مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات والمؤشر الثاني نسبة الإيرادات إلى إجمالي الموجودات.

الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط 2018/2010

أولاً : حساب مؤشرات توظيف الاموال .

الجدول التالي يمثل مؤشرات توظيف الاموال بعد حسابها في ظل تغيرات اسعار النفط.

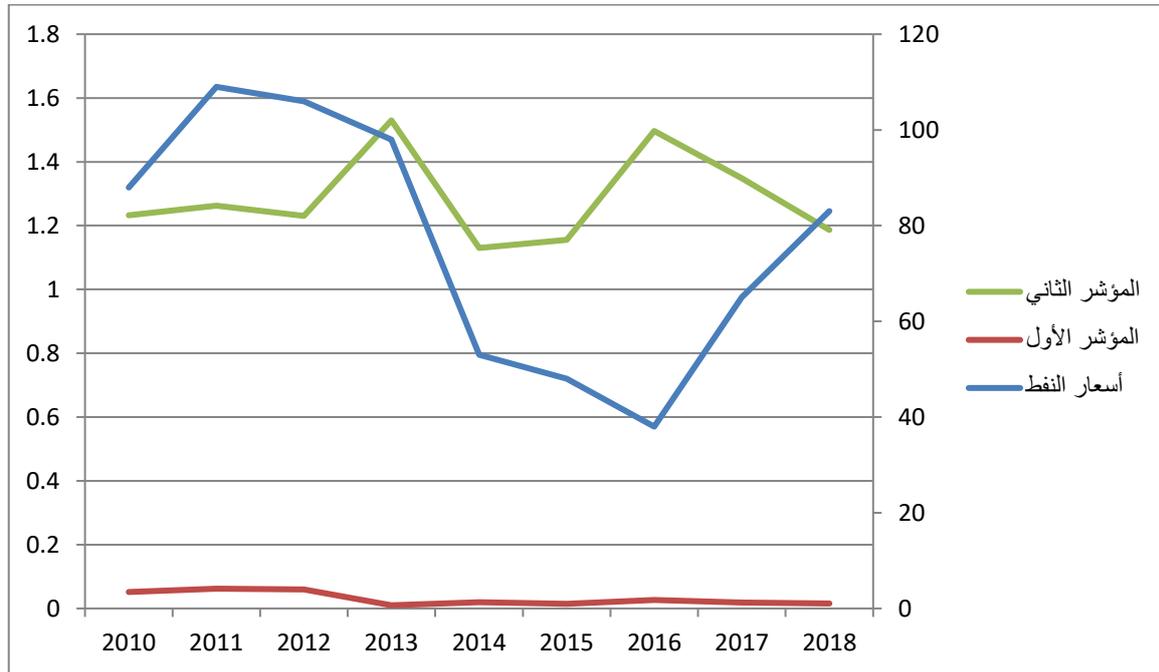
الجدول (3-4) : مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري (2018-2010)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المؤشر الأول	0.052	0.062	0.060	0.01	0.02	0.015	0.027	0.019	0.016
المؤشر الثاني	1.18	1.20	1.17	1.52	1.11	1.14	1.47	1.33	1.17
سعر النفط	88	109	106	98	53	48	38	65	84_80

المصدر : من إعداد الطالبتين بناء على معلومات من الموقع www.bna.dz

أسعار النفط: www.opec.org

الشكل (3-5): مؤشرات توظيف الأموال للبنك الوطني الجزائري في ظل تغيرات أسعار النفط (2018-2010)



المصدر من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول (3-4)

ثانياً: تقييم مؤشرات توظيف الأموال في ظل تغيرات أسعار النفط.

1- مؤشر نسبة إجمالي إيرادات إلى إجمالي الاستثمارات.

اتجه هذا المؤشر نحو الانخفاض المتذبذب خلال الفترة المدروسة فبعد أن سجل اعلي مستوياته لسنة 2011 بنسبة 0,062 تراجع وسجل أقصى نسبة سنة 2013 بنسبة 0,01 وهذا راجع إلى انخفاض الإيرادات لتلك السنة مقابل انخفاض الاستثمارات. وهذا نتيجة الانخفاض في سعر النفط فقط تراجعت الجزائر عن بعض الاستثمارات و بعض الصفقات التي كانت ستعود بالنفع على البنوك المساهمة فيها وعلى اقتصاد الدولة ككل ليرجع المؤشر للارتفاع من جديد في السنوات الموالية وهذا راجع إلى زيادة حجم الاستثمارات التي ارتفعت وأدت إلى توظيف الأموال و تحقيق أرباح و إيرادات و رافق زيادة حجم الاستثمارات ارتفاع في سعر النفط سنة 2017 و سنة 2018 في محاولة البنك الوطني الجزائري لتحقيق أرباح بعد توظيف الأموال .

2- مؤشر نسبة إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الودائع

أظهر هذا المؤشر تحسنا واضحا من خلال الفترات الدورية حيث ارتفع من سنة 2010 بنسبة 1,18 ليرتفع ليصل إلى 1,52 سنة 2013 ليعود للانخفاض في السنتين الموالتين ثم يعود سنة 2016 للانخفاض مجددا وأدنى مستوى له حقق سنة 2014 بنسبة 1,11. والتحسن في هذا المؤشر يعود إلى الزيادة التي حدثت في الاستثمار باستثناء سنة 2015 و 2014 التي سجلت أدنى نسبة وهذا نتيجة لارتفاع حجم الودائع مقارنة بالسنوات السابقة وانخفاض الاستثمارات من جهة أخرى وبالنظر إلى أسعار النفط في تلك الفترة فقد لاحظنا انخفاضه وتخلي الدولة عن تمويل بعض الاستثمارات لتفادي نفقات جديدة في ظل انخفاض الإيرادات البترولية ما جعل الودائع في البنك الوطني الجزائري متمركزة على مجموعة معينة من الاستثمارات و إلغاء بعض الصفقات من طرف الدولة خوفا من أنها نفقات قد لا تعود بالنفع في وقت تحتاج فيه الجزائر للإيرادات التي لا تحقق بمخاطر كبيرة .

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل الجانب التطبيقي من الدراسة حيث تم التطرق فيه إلى حساب المؤشرات المالية للبنك الوطني الجزائري و تم التوصل فيه إلى :

- يلاحظ أن المؤشرات عرفت تذبذب ملحوظ خلال الفترة المدروسة خاصة مؤشر توظيف الأموال وهذا ما يترجم الطبيعة القانونية للبنك الوطني الجزائري حيث المعروف أن البنوك التجارية عادة يكون هدفها هو تحقيق الاستقرار النقدي وفقا لما يملكه عليه البنك المركزي و ليس الربح فقط .
- كما تم التعرف إلى انه لا يوجد نظام تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية خاصة البنك الوطني الجزائري و هذا راجع لعدم الاستقلالية التامة للبنوك من حيث الميزانيات و جدول حسابات النتائج.
- أن ارتفاع أسعار النفط جعل الجزائر تحسن من مؤشرات الاقتصاد الكلي و هذه الاستفادة جاءت بعد اعتماد الجزائر على المحروقات بنسبة كبيرة و تعد الجزائر من الدول النفطية و ارتفاع أسعار النفط يعود بالنفع عليها .
- في ظل التبعية لصادرات النفط التي تشكل 97% من قيمة مجمل الصادرات جعل من احتياطي العملة الصعبة موزعة بنسبة 55% بالا ورو و 45% بالدولار.
- إن ارتفاع أسعار النفط يجعل من الخزينة العمومية في حالة انتعاش مما يجعل الجهاز المصرفي و خاصة البنوك التجارية في حالة نشطة واستمرارية في تقديم الأفضل.
- إن ارتفاع أسعار النفط يؤثر ربحية البنوك التجارية و سيولتها و كفاية رأس مالها وتوظيفها للأموال بالإيجاب بطريقة غير مباشرة .

خاتمة عامة

الخاتمة العامة

كان الهدف من إنجاز هذه الدراسة هو التعرف على التقييم المالي للبنوك التجارية في ظل تغيرات أسعار النفط و حتى تتمكن من الوصول إلى الهدف المرجو ، كان لابد من إعطاء توضيحات أو التعرف أكثر على جميع المتغيرات المحيطة بالموضوع سواء تغيرات أسعار النفط أو تقييم الأداء المالي للبنوك بصفة عامة ثم خصصنا الجانب التطبيقي بالبنك الوطني الجزائري .

يلعب تقييم الأداء المالي دورا هاما في التأثير على أداء المؤسسات المالية و منها البنوك ، حيث من خلاله تستطيع البنوك التعرف على نقاط ضعفها وقوتها ومحاولة استدراك الأخطاء و تصحيحها بما يسمى بالتغذية العكسية ، ولذلك تسعى كل البنوك و الأبرز يسعى أصحاب اتخاذ القرار في البنوك إلى اختيار أفضل الأساليب و الطرق لتقييم أدائها المالي والوصول إلى أفضل النتائج و أصحها لمساعدتها بعد ذلك في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت الصحيح ، وقد اتبعنا في دراستنا على منهجية حيث خصصنا الفصل الأول إلى الجانب النظري للبنوك التجارية و تقييم أداءها ، حيث تعرفنا من خلاله على أن الجهاز المصرفي هو العمود الفقري لأي اقتصاد في العالم فهو يتكون أساسا من البنك المركزي الذي تعود ملكيته إلى الدولة في اغلب الأحيان و يعتبر السلطة المالية في الدولة ثم تأتي البنوك والتي تنقسم إلى بنوك تجارية وهي بنوك تكون قروضها في اغلب الأحيان لتمويل الأنشطة التجارية و هذا أساس تسميتها و هي تقدم خدمات للأشخاص مقابل ربح معين ، وفي الجهة الأخرى هناك بنوك غير تجارية و من أشهرها البنوك المتخصصة أو بنوك الاستثمار وما يميزها عن النوع الآخر هو أنها تمول المشاريع الاستثمارية و تقدم ائتمانا طويل الأجل ، ومن المعروف أن البيئة المصرفية مهما كانت متطورة فهي محفوفة بالمخاطر وهذا ما أدى إلى اللجوء إلى ما يسمى الحوكمة وتطبيقها على ارض الواقع في المصارف وأصبح تطبيقها شبه إجباري بعد مقررات لجنة بازل ويمكن القول أن الحوكمة في الوقت الحالي أصبحت من عوامل الإنتاج الأساسية التي أصبحت تشكل عنصر مهم للنجاح وتطور أي مؤسسة سواء كانت اقتصادية أو غير ذلك ، ولكي يستطيع البنك الاستمرار والتطور لابد له من وضع خطة إستراتيجية جيدة والوقوف عليها كما يجب توفر نظام تقييم مالي متحكم للوقوف على الانحرافات وتصحيحها ، حيث الهدف والوظيفة الرئيسية لتقييم الأداء المالي هو متابعة ومراقبة الخطط الموضوعة سلفا ومدى تحقيقها والوقوف الأخطاء وتصحيحها في الوقت المناسب عن طريق مجموعة من المؤشرات المالية الذي يكون لكل مؤشر مدلول معين استخدم لغرض معين ، ويبقى في الأخير على البنك

اختيار نموذج للتقييم المالي وفقا لمجموعة من الاعتبارات ترجع أبرزها لحرية الاختيار من طرف المسيرين و مدى استيعابهم على القدرة على الحكم على وضع البنك بناء على النتائج المتحصل عليها من التقييم .

أما الفصل الثاني فخصصناه للنفط وأسعاره كما بينا أهم التطورات لأسعار النفط وتأثيرات هذه التطورات على البنوك التجارية وعلى الاقتصاد الكلي خاصة لما تمحورت دراستنا في الجزائر وباعتبار الجزائر دولة نفطية معظم صادراتها تعتمد على البترول وهذا ما أثر كثيرا عليها في ظل التغيرات و التذبذبات المستمرة للنفط ، كما لاحظنا تحقيق إيرادات بترولية ممتازة في الفترة التي كانت أسعار النفط مرتفعة وعادت الإيرادات للانخفاض ليدق ناقوس الخطر و ترفع الجزائر حالة التقشف وتوقف بعض الاستثمارات بحجة انخفاض السيولة في الخزينة العمومية و عدم قدرة الدولة على تحمل تكاليف وميزان الإيرادات في انخفاض في ظل تواصل انخفاض أسعار النفط ويؤثر هذا التراجع على الإيرادات العامة للدولة و هذا ما لاحظناه في دراستنا ، ولمواجهة خطر الانخفاض كان على الجزائر ترشيد النفقات العمومية وتعزيز مراقبة عمليات تمويل التجارة الخارجية لتفادي كل أشكال التهريب لرؤوس الأموال واتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط الأوضاع المالية و تجنب حدوث أي صدمة و تبقى هذه الإجراءات ناجحة و لكن ليس طويلا لذا وجب التنويع الاقتصادي و عدم الاعتماد على البترول بنسبة كبيرة .

أما فيما يخص الفصل الثالث فهو محور الدراسة لكل ما تطرق إليه في الفصلين السابقين حيث تم التعرف على الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري من خلال أربع مؤشرات يعتبرون الأكثر تداولا و اللذين يعطون الصورة الحقيقية للوضع المالي للبنك ، حيث نلاحظ تذبذب على مستوى الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة المدروسة ولا يمكن الحكم على مؤشر انه أفضل من الثاني فهناك شبه تساو مع وجود فرق طفيف مع الأخذ بعين الاعتبار أن البنك الوطني الجزائري هو بنك عام يختلف عن البنوك الخاصة في المهام و الأهداف و عليه تختلف الآثار المترتبة عن التغيرات في أسعار النفط عليهم . كما لاحظنا أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط و التقييم المالي للبنك ، فالبنك المركزي في حال ارتفاع أسعار النفط سترتفع معه الإيرادات البترولية و بالتالي الإيرادات العامة للدولة و عليه تصبح الخزينة العمومية في حالة انتعاش و يصب هذا فأى النشاطات الاقتصادية المختلفة ، فتقرض المؤسسات المالية لتمويل استثماراتها و العكس صحيح

اختبار الفرضيات:

- عملية تقييم الأداء تستخدم لمعرفة مدى كفاءة و فعالة البنك و بيان الانحرافات و معالجتها .

- من خلال ماسبق وماتم التطرق اليه في الفصل الثالث وجدنا أن هناك تأثير في أداء البنوك التجارية في ظل التغيرات المستمرة للنفط فبارتفاعه تنتعش الخزينة العمومية

- النتائج والاستنتاجات :

- ان تغيرات اسعار النفط يؤثر بطريقة غير مباشرة على الاداء المالي للبنوك التجارية وهذا مايفسره معامل الارتباط بينهما حيث أظهرت أن هناك علاقة طردية بينهما وكلما إرتفعت أسعار النفط إرتفعت معها سيولة البنك وودائعه وربحيته ومؤشر توظيف الأموال والعكس صحيح.

- إن البنوك التجارية تعمل في مجالها المضطرب في جميع الأوقات ومحيطه بمجموعة من المتغيرات تؤثر عليها بالإيجاب في حالة الإرتفاع وبالسلب في حالة الإنخفاض وهذا مالاحظناه في دراستنا حول تغيرات أسعار النفط في الفترة ما بين 2010 و2018م، وتأثيرها على البنك الوطني الجزائري،

- إن النموذج المدروس والنتائج المتحصل عليها يلاحظ أن من أكثر مؤشرات تأثيرا بالبنك وهو المعدل النقدي
- كما أن هناك تأثير على مؤشر العائد إلى إجمال الإيرادات وهو ما يعتبر معامل الارتباط الذي قدر ب 37. وهو نفس الشيء لمؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الإيرادات أسعار النفط.

توصيات واقتراحات:

- وضع أنظمة لتقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية يكون أكثر تطورا لإعطاء الوضعية الحقيقية ورسم الصورة الواقعية للبنك.

- العمل على نشر الوعي المصرفي بين الأفراد عن طريق عقد ندوات ولقاءات وحضور المؤتمرات بهدف تشجيع الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار وذلك للتخلص من التبعية الاقتصادية وعدم الاعتماد على مداخل البترول فقط

- تشجيع فكرة الاندماج المصرفي بين البنوك التجارية المحلية للوصول إلى مؤسسات كبرى قوة مالية وفنية قادرة على التنافس محليا وعالميا، وكذلك إعطاء الاستقلالية للبنوك المحلية الجزائرية.

- تطوير نظم تقييم الأداء لمعرفة النقائص ومعالجتها قبل الوقوع في الأزمة.

أفاق الدراسة:

- نقترح على الباحثين في مجال الإقتصاد تسليط الضوء على أثر تغيرات أسعار النفط على النظام المصرفي عامة والبنوك التجارية خاصة وتقييم أدائها
- قياس أثر تغيرات أسعار النفط على تقييم أداء البنوك الأخرى للتعرف أكثر إذا كان هناك إختلاف في الآثار المترتبة على تغيرات أسعار النفط على البنوك.
- تقييم وضعية البنوك التجارية اعتمادا على المؤشرات.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

الكتب :

- . أنس بكري و د. وليد الصافي . النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق . دار المستقبل للنشر و التوزيع . عمان . الأردن . 2008.
- د. شقيري نوري موسى . المؤسسات المالية المحلية و الدولية . دار المسيرة للنشر و التوزيع . عمان . الأردن . 2008.
- د. فليح خلف . النقود و البنوك . عالم الكتب الحديث . عمان . الأردن . 2006 .
- محمود حسين الوادي د. محمد سمحان د. سهيل أحمد سمحان . ا. النقود و المصارف . دار المسيرة . عمان . الأردن . 2014 .
- سامر بطرس جلدة . النقود و البنوك . دار البداية للنشر و التوزيع . عمان . الأردن . 2009 .
- فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري . إدارة البنوك . دار وائل للنشر . عمان . الأردن . 2003 .
- محمد الدوري . مبادئ اقتصاد النفط . ليبيا . شموع الثقافة . ليبيا . 2008
- محمد سعيد انور سلطان . ادارة البنوك . الدار الجديدة . الإسكندرية . مصر . 2005 .
- محمد محمود شهاب . النقود و البنوك و الاقتصاد . دار المريخ للنشر . الرياض . السعودية . 2000 .
- مصطفى رشدي شيحة . النقود و المصارف و الائتمان . دار الجامعة الجديدة للنشر . الإسكندرية . مصر . 2000 .

1- الرسائل و الاطروحات :

- (1) زمال وهيبية . أثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي . أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . جامعة تلمسان . الجزائر . 2018/2017 .
- (2) سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، ماستر، جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي، 2012-2011

- (3) نادية سعودي، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2018/2017

2- المجلات و المطبوعات الجامعية :

- بوعتروس عبد الحق . الوجيز في البنوك التجارية . مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة . الجزائر . 2000 .

- حمزة بن الزين .وليد قرونقة . اثر تطور اسعار النفط على السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 2000-2015 . المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمحاسبية العدد 3 .2014.

جباب الله مصطفى . تقلبات أسعار النفط و علاقتها برصيد الموازنة العامة و ميزان المدفوعات .حالة الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية . العدد التاسع . المجلد الأول جوان 2016.

د.علة مراد.دراسة تقلبات أسعار النفط و أثرها في التنمية الاقتصادية – قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر 2000- (2014) – مجلة رؤى استراتيجية .الجزائر .جانفي 2017.

3- التقارير و القوانين و المراسيم و القرارات :

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 34-35-36-37-38-39-40-41-42.

الملتقيات و الندوات العلمية والمؤتمرات.

عبد الحميد مرغيت .تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة . مداخلة .الجزائر.

المواقع الالكترونية :

WWW .OPEC.ORG ✓

WWW.BNA.DZ ✓

قائمة الملاحق